وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2- لونيسي علي-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محاضرات مقياس:

تحليل السياسة الخارجية

مقدمة لطلبة السنة الثالثة علاقات دولية

إعداد: د/ رملي فهيم

السنة الجامعية: 2021-2022

برنامج المقياس

مقدمة

المحور الأول: في تعريف السياسة الخارجية وعلاقتها بالمفاهيم ذات الصلة

1- في تعريف السياسة الخارجية.
2- حدود الارتباط اللغوي والتداخل المفاهيمي بين السياسة الخارجية والمفاهيم ذات الصلة.

المحور الثاني: السياسة الخارجية والسياسة الداخلية: الترابط العضوي والفصل المستحيل

1- تأثير السياسة الداخلية على السياسة الخارجية.
2- تأثير السياسة الخارجية على السياسة الداخلية.

المحور الثالث: تحليل السياسة الخارجية:الوحدات والعوامل

1-وحدات تحليل السياسة الخارجية:
أ- التحليل على المستوى النُّظمي (الدولي).
ب- التحليل على المستوى الوطني.
ت- التحليل على المستوى الفردي.
2- العوامل المحددة لتحليل السياسة الخارجية:
أ- العوامل المادية.
ب- العوامل البنيوية.
ت- العوامل القيمية.

المحور الرابع: مقاربات تحليل السياسة الخارجية

1- الاتجاهات النظرية الكبرى "التقليدية" في العلاقات الدولية وتحليل السياسة الخارجية:
أ- المقاربة الواقعية وتحليل السياسة الخارجية.
ب- المقاربة الليبرالية وتحليل السياسة الخارجية.
ت- المقاربة البنائية وتحليل السياسة الخارجية.

2- المقاربات "السلوكية" وتحليل السياسة الخارجية:

أ- مقاربة صنع القرار وتحليل السياسة الخارجية.

ب- مقاربة السياسة الخارجية المقارنة وتحليل السياسة الخارجية.

ت- مقاربة دراسة الحالة وتحليل السياسة الخارجية.

ث- مقاربة بيانات الأحداث وتحليل السياسة الخارجية.

ج- نظرية الاحتمالات وتحليل السياسة الخارجية.

ح- نظرية الدور و تحليل السياسة الخارجية.

المحور الخامس: نماذج نظرية لتحليل السياسة الخارجية

1- نموذج ريتشارد سنايدر:

أ- الإطار المفهوماتي لنظرية صنع واتخاذ القرار.

ب- مراحل عملية صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية.

ت- الإطار النظري لنموذج ريتشارد سنايدر.

2- نماذج غراهام أليسون:

أ- نموذج الفاعل العقلاني.

ب- نموذج العملية التنظيمية.

ت- نموذج السياسات الحكومية (البيروقراطي).

المحور السادس: نماذج ديناميكية لتحليل السياسة الخارجية

1- روبرت بوتنام ونموذج المباريات التكرارية ثنائية المستوى.

2- جورج مودلسكي ونموذج نظام الدورات الكبرى.

خاتمة.

أهداف المقياس

قد يجد القارئ والطالب أن البحث في مجال تحليل السياسة الخارجية هاهنا والمجموعِ في هذه المحاور استعراضيّ لأهم ما أمكن تحصيله من أدبيات ومؤلفات ومصادر في هذا المجال، لذلك لا تهدف هذه المحاضرات تقديم صورة شاملة ومعمقة بقدر ما تهدف إلى إثارة اهتمام الطالب بأهمية المقياس كحقل معرفي من حقول العلاقات الدولية يساعده على فهمٍ أفضل للشؤون الدولية، ومن ثَمّ استمالته للخوض في هذا المجال بُغية ضمان تحصيل تراكم معرفي يمكن من تزويده كطالب في العلاقات الدولية بالأطر النظرية الكفيلة بمساعدتهم على فهم تعقيدات السياسة الخارجية والمقاربة لها بمنهجية تنطوي على عنصر التبسيط الضروري معرفيا.

مقدمة

كان من إحدى إفرازات **معاهدة وستفاليا Treaty of Westphalia** عام 1648 ظهور الدولة القومية بالمفهوم الحالي، هذه الأخيرة التي شهد النظام العالمي نموّا متزايدا في تطورها بمفهومها الرسمي بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، وكان المنتج النهائي لهذا التحول الكبير هو خلق تفاعل بين مجموع الدول القومية تحت لواء عصبة الأمم (1919-1945) وبعدها الأمم المتحدة (1945- إلى يومنا هذا)، وكلاهما (المنظمتين) وفّرتا مزيدا من الزخم للعلاقات المتبادلة بين الدول المنتمية إليهما. ومعنى هذا، أن هذه المعطيات أدت إلى تشكيل ما يُعرف بالسياسة الخارجية للدول، بهدف تحديد الأسباب والقرارات والإستراتيجيات ونهايات تفاعل الدول مع بعضها.

وعطفا على ما سيق أعلاه، فإن العالم الحديث وتداعياته -الذي تجسده العولمة- أدى هو الأخر بدور كبير ليس في توسيع التفاعل بين الدول القومية بل كذلك إلى تعميق وسرعة الترابط العالمي، مما خلق إجماعا بين علماء السياسة بضرورة وجود سياسة خارجية لكل الدول، من منطلق أنه ما من دولة ترغب في أن تعيش لوحدها، أو أن تعمل في عزلة تامة في ظل هذا التطور التكنولوجي الذي زاد بشكل كبير، وقد لخص عالم الاجتماع -البولندي الأمريكي- **فيليكس غروس Feliks Gross** هذا الوضع في كتابه الموسم *بتحليل السياسة الخارجية Foreign Policy Analysis* الصادر عام 1954 بقوله أن أية دولة من دون سياسة خارجية تشبه سفينة في أعماق البحار لا تعرف الاتجاهات، وهذا في إشارة منه إلى أن السياسة الخارجية هي من تقود الدول إما إلى تحقيق مصالحها القومية وتبوئها مكانة مرموقة بين المجتمع الدولي، وإما إلى فشلها وتقهرها ومن ثَمّ تهوي إلى مكانة متدنية بين المجتمع الدولي.

وبذلك، فإن السياسة الخارجية تُعدّ إحدى أهم فعاليات الدولة التي تحاول من خلالها تنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي، وكذلك تحديد سُبل التواصل مع الدول الأخرى لتحقيق أمنها وضمنا حدودها والحاجات الأساسية لها، على أن تتعدد الأساليب والأدوات للوصول إلى هذه الأهداف، ويتوقف ذلك على حسب إمكانات الدولة وقدرتها على التأثير في الخارج، بعبارة أخرى فإن هذا التعدد وما يتوقف عليه يدخل في نطاق تحليل السياسة الخارجية، وهو ما ستخوض فيه هذه المحاضرات.

إن تحليل السياسة الخارجية يلعب دورا مهمّا، يتمثل في جسر الهوة بين الدولة الأمة كوحدة تحليل تقف وراءها الوحدات الفرعية المشكلة للمكونات الداخلية من جهة، والنظام الدولي من جهة

أخرى. بتعبير آخر بين المستوى الجزئي والمستوى الكلّي؛ حيث يقدّم لنا إسهامات مميزة للعلاقات الدولية على الصعيد النظري وفي الجانب المتعلق بترجمة وتأويل المخرجات، وعلى الصعيد المنهجي في الجانب المتعلق بوضع أدوات التحليل على المحكّ عبر اختبار قوتها التفسيرية. وعليه فإنه وفي هذه المحاور سيتم البحث ومن ثَمّ الإجابة عن إشكالية جوهرية متعلقة بماهية الاستبصارات التي يمكن لطالب العلاقات الدولية أن يستقيها من دراسته لمقياس تحليل السياسة الخارجية.

المحور الأول:

في تعريف السياسة الخارجية

وعلاقتها بالمفاهيم ذات الصلة

سيتم في هذا المحور التطرق إلى تعريف السياسة الخارجية ومختلف الإشكاليات المعرفية التي تحول دون الاتفاق على تعريف واحد بين المختصين المهتمين بهذا الحقل، ومن ثَمّ سيتم التطرق إلى حدود الارتباط اللغوي والتداخل المفاهيمي بين السياسة الخارجية والمفاهيم ذات الصلة.

1- في تعريف السياسة الخارجية:

يجابه السعي الرامي إلى تعريف السياسة الخارجية وتثبيت إطار موضوعها بمشاكل عدة كما يقول **ويليام والاس William Wallace**[1]، ولا سميا تلك التي تبدو كأنها تعكس ذلك الاتفاق الضمني بين الدارسين لها على عدم الاتفاق على مضمونها وذلك لسبب أساسي مفاده أنها تعكس معاني مختلفة لأشخاص يختلفون فلسفيا وفكريا وأكاديميا عن بعضٍ وهو ما صرح به المتخصص في السياسة الخارجية **كالفي هولستي K.J. Holsti**[2].

إن هذا الكلام يشير إلى حقيقة واحدة مفادها أن تعريف السياسة الخارجية قد يبدو بعيد المنال، فبالرغم من مركزيته في حقل العلاقات الدولية، إلا أن الباحث في هذا المضمار يجد نفسه وقد تقطعت به السبل في نفس المفارقة التي وصفها **القديس أوغسطينوس** ببلاغة في مفهومه للوقت عندما قال "أنا أعرف الوقت جيدا عندما يسألني أحدهم عنه، أما إذا لم أُسأل عنه فأنا لا أعرف ما هو"[3]، إن هذا الوصف يجد له صدقية في كلام آخر لمتخصص بارز في حقل السياسة الخارجية وهو **جون غروم A.John.R. Groom** في دراسته عام 2007 عندما قال " كلنا نعرف ما هي السياسة الخارجية حتى اللحظة التي نحاول فيها تعريفها"[4].

في ذات السياق أعلاه، أشار كل من **سكوت هاريس** و**برنار كوهين** في كتابهما المنشور منتصف سبعينيات القرن الماضي أنه لتعريف السياسة الخارجية فإننا حتما سنجد أنفسنا نقف أمام قليل من التوافق في مقابل كثير من الاختلاف، وبحسبهما فإنه لا وجود لشخصين متفقين حول تعريف

[1] - William Wallace, Foreign Policy and Political Process, London: The Macmillan Press LTD, First Published, 1971, P 7.
[2] - Kalevi Holsti, Kalevi Holsti : A Pioneer in International Relations Theory, Foreign Policy Analysis, History of International Order, and Security Studies, Germany: Mosbach, 2016, P 109.
[3] - Ahmet Kasim HAN, Definition of the Concept of Foreign Policy (Definition, Foreign Policy Objectives of States), Chapter in: Foreign Policy Analysis, Çağrı ERHAN and Erhan AKDEMİR (eds), Republic of Turkey: ANADOUL UNIVERSITY PRESS, 2018, P 3.
[4] - A.J.R. Groom, " **Foreign Policy Analysis : From Little Acorn to Giant Oak ?**",International Studies , (2007)44, P 197.

واحد للسياسة الخارجية وبنفس الطريقة، وهذا الافتراق في المقاربة للسياسة الخارجية يبدو غالبا عميقا، ونتيجة لذلك أصبح من غير الممكن معرفة ما يكفي عن هذا الحقل المعرفي والقول من ثَمَّ أنه حقل متميز عن فروع السياسة العامة الأخرى[1].

ولم يمض وقتٌ على تعليق كل من **سكوت** و**برنار** حتى جاء **شارلز هيرمان** بمصطلح جديد لمفهوم السياسة الخارجية وهو "المفهوم المتجاهَل" وكان ذلك في مقالة له عام 1978، وقد وصل إلى هذه النتيجة بعد تتبع مسارات الدراسات الأكاديمية لحقل السياسة الخارجية لأزيد من ثلاثة عقود، فبحسبه أن الدراسات التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية والمتعلقة بالحقل لم تُعطِ اهتماما كبيرا بتعريف الحقل إلا ما ندُرَ منها، وهذه الأخيرة على قلّتها تكتفي بتقديمه (التعريف) بشكل عام ومغرض في البساطة، وهو ما أسهم في إفشال تأسيس قاعدة سليمة للمفهوم[2]. ومردّ هذا التجاهل – بحسب ذات الباحث– راجع لسببين اثنين مرتبطين بنوعية المسعى البحثي الذي انخرط فيه الباحثون المهتمون بالموضوع، بين مفرط في التعامل مع الحقل وبين مقصّر، فكانت النتيجة أن المفرطين في التعامل صاروا يقدّمون مفاهيم دون تفسير ولا حتى تبرير، وكان أن تداخلت المفاهيم المقدَّمة بمفاهيم الحرب أو الدبلوماسية أو التجارة وكل شكل من أشكال السلوك الخارجي، أما بالنسبة للمقصّرين فكان اهتمامهم بجزء فقط من الظاهرة، وفي ظل هكذا اهتمام ضيق لم يشعر الباحثون بالحاجة للتساؤل عما هي الخصائص العامة لظاهرة السياسة الخارجية[3].

وفي وقتنا الحاضر، فقد كان لإضفاء الطابع الدولي على الكثير من الأنشطة اليومية للأفراد أن زاد مسألة تعريف السياسة الخارجية تعقيدا، بحيث أُثيرت أسئلة من قبيل: ماذا يجب أن تدرس السياسة الخارجية؟ وما الذي ينبغي أن يندرج ضمنها؟ وهل تعنى فقط بالمعاملات خارج الحدود؟ أم أن لها بُعدا داخليّا أيضا؟ وهل يجب أن ترتقي لتعني ما يحدث بين الدبلوماسيين؟ أم تنزل لتضمن الحدّ الأدنى من

[1] - Walter Carlsnaes, Foreign Policy, Chapter in : Handbook of International Relations, Walter Carlsnaes, Thomas Risse & Beth A. Simmons (eds), London: SAGE Publications Inc, 2002, P 436.

[2] - Charles Hermann, Foreign Policy : that Which is to be Explained, Chapter in: Why Nations Act: Theoretical Perspectives for Comparative Foreign Policy Studies, Maurice A. East, Stephen A. Salmore, and Charles F. Hermann (eds), London: Sage Publications, 1978, Pp 25-26.

[3]– خليل عبد المنعم مرعي، "**مراجعة الاتجاهات المعاصرة في تعريف السياسة الخارجية**"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، المجلد 3، العدد 6، صيف 2018، ص ص 90–91.

السلوك الخارجي؟ وهل فواعل السياسة الخارجية متواجدة في كل مكان (الفواعل من غير الدول)؟ أم أنها تخاطب الدول فقط؟[1].

تأسيسا على ما سيق أعلاه، تعددت التعاريف الخاصة بالسياسة الخارجية وتنوعت، لذلك حاول البعض تصنيفها ثنائيا أو ثلاثيا؛ ففي الستينات رأى **جورج مودلسكي George Modelski** في كتابه الموسوم بنظرية السياسة الخارجية A Theory of Foreign Policy الصادر عام 1962 أن هذه التعاريف توزعت على اتجاهين؛ **الأول** ينظر إلى السياسة الخارجية كتخطيط، أما الاتجاه **الثاني** فقد فهم السياسة الخارجية كفعل عقلاني متماسك بمعنى فهم السياسة الخارجية كتنفيذ[2]. وفي السبعينات قام **ويليام شيتك William Chittick** في كتابه الموسوم بتحليل مخرجات السياسة الخارجية The Analysis of Foreign Policy Outputs الصادر عام 1975 بتصنيف تعاريف السياسة الخارجية ثلاثيا، تعاريف تفهمها بمعنى مجموعة المبادئ والقيم العامة، وتعاريف تفهمها بمعنى الخطط السياسية الخارجية، وتعاريف تفهمها بمعنى الأفعال السياسية الخارجية[3].

والواقع أن تعاريف السياسة الخارجية منذ الستينات وإلى الوقت الحاضر، تأثرت بطبيعة المدارس الأكاديمية المتضاربة التي توزعت الآراء بالموضوع حولها، وتبَعا لذلك لم تخرج مضامينها عن توجهات هذه المدارس، غير أنه يمكن إجمالها في نوعين من التعاريف: تعاريف غير مكتملة الأركان، وتعاريف مُلِمّة بأغلب مقومات ومؤشرات هذا المفهوم، وتتفاوت هذه الاجتهادات في التعريف تبعا لمراحل التطور الزمني التي ظهر فيها كل تعريف والذي عرفه حقل السياسة الخارجية، هذا الأخير الذي من المعلوم أنه عرف ثلاثة أجيال (أطوار) متعاقبة ومتداخلة؛ بدءا من جيل الروّاد المؤسسين وفي مقدمتهم **ريتشارد سنايدر**، و**جيمس روزنو** و**هارولد لاسويل** و**مارجريت سبروت**، وهو الجيل الذي اهتم ببناء تحليل السياسة الخارجية ودراساتها المقارنة وامتد من خمسينيات القرن الماضي إلى ثمانينيات القرن الماضي (1950-1980)، ثم جيل الوسط (1980-2000) الذي عهد إلى نفسه بمهمة إجراء المراجعات النقدية لنظرية تحليل السياسة الخارجية، ومن ثم التوسُّعِ في دراساتها المقارنة ودراسات الحالة، ومن أهم رواد هذا الجيل نجد كلّ من **تشارلز هيرمان** و**أولي ر. هولستي**

[1]- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1998، ص 7.

[2] - George Modelski, A Theory of Foreign Policy, London: Pall Mall Press, First Published , 1962, P 7.

[3] - William Chittick, The Analysis of Foreign Policy Outputs, Columbus: Charles E. Merrill Publishing Company, First Edition, 1975, P 5.

OLE R. HOLSTI، ثم الجيل الثالث الحالي الذي يمثّل تيارا رئيسيا في دراسات السياسة الخارجية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، ونجد من رواده كلّ من **فاليري هيدسون** و**كريستوفر هيل**[1].

وعموما فسيتم التطرق إلى بعضٍ منها؛ فقد فُهمت السياسة الخارجية على أنها مجموع النوايا التي تدفع بالدول إلى نمط معين من السلوك، أو أنها الخطة أو مجموعة الخطط للسياسة الخارجية، أو هي القرارات السياسية الخارجية، أو هي الغايات التي ترنو الدولة إلى إنجازها والأساليب والاستراتيجيات التي تعتمدها لهذا الغرض، أو هي المبادئ العامة التي تتحكم في ردود أفعال الدولة على ظروفها الدولية، أو هي النشاط السياسي الخارجي لصانع القرار والرامي إلى تغيير البيئة الخارجية لدولته، أو هي الأحداث السياسية الخارجية، أو هي مجموعة ردود الأفعال على التغيرات البيئية، أو هي السياسة التي تنطلق منها الدولة خيال غيرها، أو هي منهج العمل الواعي الذي يعتمده الممثلون الرسميون للمجتمع القومي قصد تثبيت موقف دولي أو تغييره في النظام الدولي يتفق والهدف أو الأهداف المحددة سلفا، أو هي أفعال حكومة إحدى الدول في علاقتها مع ظروفها ولاسيما علاقتها مع حكومات الدول الأخرى[2].

وبالنسبة للتعاريف المقدمة "عربيا" لمفهوم السياسة الخارجية فهي كما الرأي خارج العالم العربي، لم تعرف التقاء موحّدا حول السياسة الخارجية، وفي ضوء مضامين آراء مجموعة من الباحثين العرب في الموضوع يمكن القول انها تتوزع على محورين عامين: الأول يدرك السياسة الخارجية إما بدلالة الخطة أو بمعنى يقترب منها (نجد ضمن هذا المحور كل من رؤية **فاضل زكي** للسياسة الخارجية، والتي بحسبه هي الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول، كذلك نجد رؤية **طه بدوي** التي تؤكد أن السياسة الخارجية هي برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي)[3]. أما المحور الثاني فيفهم أصحابه السياسة الخارجية سلوكيا، أي بمعنى الفعل وما شابه ذلك (نجد ضمن هذا المحور كل من رؤية **علي الدين هلال** والتي بحسبه مجموعة الأنشطة والتصرفات التي تقوم بها دولة ما إزاء الدول الأخرى بقصد تحقيق أهدافها في ضوء الحدود التي تعترضها قواعد التعامل الدولي

[1] - Valerie Hudson, "**Foreign Policy Analysis: Yesterday, Today and Tomorrow**", Mershon International Studies Review , (1995) 39, P 213.

[2]– أثير ناظم الجاسور، "**السياسة الخارجية: المفهوم والأدوات**"، قضايا سياسية ، العدد 53، 2018، ص ص 226–227.

[3]– مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، عمان: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1991، ص ص 26–27.

وقوة الدولة، وكذلك رؤية **محمد السيد سليم** التي تقول بأن السياسة الخارجية هي برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي، وكذا رؤية **محمد الحلوه** التي تقول بأن السياسة الخارجية هي تلك القرارات التي تحدد أهداف الدولة الخارجية والأعمال التي تتخذ لتنفيذ تلك القرارات)[1].

في الأخير، على الرغم من الفائدة التي نجمت عن هذا التعدد والتنوع فيما يخص تعريف السياسة الخارجية، بيد أنها في المقابل أدت إلى خلط وغموض في معناها العلمي وحتى الإجرائي، ولعل السبب يكمن في أن الجهد الأكاديمي المبذول لم يثمر عن نظرية أكاديمية عامة للسياسة الخارجية، تسهّل عملية توجيه مسار البحث العلمي وكذلك العملي على نحو واضح، والواقع أن غياب مثل هذه النظرية دفعت إليه مجموعة متغيرات مهمة، من بينها تلك المتعلقة بالطبيعة الدينامية للسياسة الخارجية والتفاعلات الدولية، وكذلك انعكاسات بزوغ قوى جديدة في السياسة الدولية، فضلا عن تحديات أكاديمية عديدة تجابه بناء مثل هذه النظرية، وواقع اختلاف السياسة الخارجية من دولة لأخرى، ناهيك عن أن حدود الموضوع أضحت تمتد لتشمل السياستين الداخلية والدولية معا.

2- حدود الارتباط اللغوي والتداخل المفاهيمي بين السياسة الخارجية والمفاهيم ذات الصلة:

ثمة من يخلط ثَمّة من يُخلِطُ بين مصطلح السياسة الخارجية وبقية المصطلحات التي لها علاقة بالسياسة الخارجية كالدبلوماسية والسياسة الدولية والعلاقات الدولية. لذلك ولإزالة اللُّبْس حرِيٌّ بنا أن نحدّد المقصود من كل هذه المصطلحات كلٌّ على حدى كما يلي:

أ- **السياسة الخارجية ومصطلح الدبلوماسية:** الدبلوماسية عبارة عن وسيلة من وسائل تنفيذ السياسة الخارجية، وهي عادة ما تُسْتَخْدَمُ في زمن السلم، وتشمل هذه الأداة: المفاوضات، الوساطة والتحكيم، المساومة، الحوار، إبرام المعاهدات والاتفاقات[2]. فالعلاقة هي علاقة جزء (الدبلوماسية) بالكل (السياسة الخارجية) وذلك زمن السلم. وللوظيفة الدبلوماسية جزءان أحدهما داخلي والآخر خارجي؛ يكمن الجزء الداخلي في وزارة الشؤون الخارجية، أما الخارجي

[1]- نفس المرجع، ص ص 28-29.

[2]- إسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية الأصول النظرية والتطبيقات العملية، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، 2013، ص 153.

فيكمن في السفارات والقنصليات والبعثات الدبلوماسية في الخارج. وطالما أن الدبلوماسية هي مجرد أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية لاسيما وقت السلم، لذلك يمكن القول أن هناك تداخلا بين كلّ من الدبلوماسية والسياسة الخارجية وهي علاقة جزء بالكل.

ب- **السياسة الخارجية ومصطلح السياسة الدولية:** يُجمِع أغلب المحللين وفقهاء العلاقات الدولية على أن مفهوم السياسة الدولية يشير إلى تلك الجوانب السياسية للعلاقات بين الدول، منها المؤسسات والعمليات الدولية التي تمارس عن طريقها مثل هذه العلاقات على مستويات التعاون والتنافس والصراع والتكامل[1].

ويعرّف **إدوارد دافيد** السياسة الدولية بأنها جمعٌ من الوقائع التي تختلف فيها الوحدات أو اللاعبون أو مجموعة الأمم في القوة والموارد والأنظمة، أو في الغايات المرغوبة الأخرى، وتسعى لحل خلافاتها بأية وسيلة مختلفة ومقبولة. كما يمكن تعريف السياسة الدولية بذلك السلوك الذي تتبعه الدول في الساحة الدولية، والذي يتأثر بردود أفعال الدول الأخرى، وهو السلوك الذي يؤدي إلى رسم مجالات التعاون أو الاعتماد المتبادل أو التكتل أو التحالف أو الصراع أو التنافس ....إلخ[2].

ورغم تعدد التعاريف المقدَّمة بشأن السياسة الدولية إلا أنه يمكن تعريفها على أساس أنها عبارة عن تفاعل مجموعة السياسات الخارجية لمجموعة من الوحدات السياسية (الدول) تجاه المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية أو المجتمع الدولي بِرُمّتِه. فهي إذاً أشمل وأعمّ من السياسة الخارجية، وبالتي فالسياسة الخارجية جزء من السياسة الدولية التي هي الكل. وكمثال نقول السياسات الخارجية لمجموعة الدول الشرق أوسطية اتجاه إسرائيل وليس سياسة خارجية لدولة واحدة، كذلك السياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي اتجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه تركيا، ومجموعة دول البريكس تجاه الولايات المتحدة الأمريكية...إلخ.

[1]- عبد الناصر جندلي، محاضرات في مقياس السياسة الخارجية مقدمة لطلبة السنة الرابعة علاقات دولية، جامعة باتنة، الموسم الجامعي 2010-2011.

[2]- ميلود ولد الصديق، مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، 2017، ص 21.

ت- السياسة الخارجية ومصطلح العلاقات الدولية: لقد تعددت التعاريف المقدمة للعلاقات الدولية شأنها في ذلك شأن المفاهيم ذات الصلة بمفهوم السياسة الخارجية الآنفة الذكر. يعرّف **جون بولتون** العلاقات الدولية بأنها علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير من أجل التفسير والتنبؤ. ويعرّفها **كوينسي رايت** بأنها علاقات شاملة تشمل مختلف جماعات العلاقات الدولية سواء أكانت علاقات رسمية أو غير رسمية. في حين نجد **دانييل كولارد** يعرّفها بأنها العلاقات السلمية والحربية بين الدول ودور المنظمات الدولية وتأثير القوى الوطنية ومجموع المبادلات والنشاطات التي تعبر الحدود الوطنية[1].

ومع تعدد التعاريف المعطاة للعلاقات الدولية، فإنه يمكن الاستئناس بالتعريف التالي الذي يرى أن العلاقات الدولية هي تلك العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والاجتماعية التي تنشأ بين الفاعلين رسميين كانوا أو غير رسميين، في تعاملهم مع بعضهم البعض، وقد تأخذ هذه العلاقات أشكالا مختلفة، فقد تكون علاقات سيطرة وتبعية على حد تعبير أنصار مدرسة التبعية كما هو الحال بين دول الشمال في علاقاتها مع دول الجنوب، أو قد تكون العلاقات في إطار تعاون وشراكة كالشراكة الأورومتوسطية، وقد تكون علاقات قوة كما هو الحال بالنسبة للعلاقات بين الدول الكبرى، وقد تكون علاقات تكاملية كما هو الحال بالنسبة للعلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي[2].

وبما أننا بصدد دراسة السياسة الخارجية ومقارنتها بالعلاقات الدولية فإنه يمكن تعريف هذه الأخيرة بأنها مجال تطبيق السياسة الخارجية؛ إذ تتشكّل هذه العلاقات من خلال سياسات الدول الخارجية، فلا يمكن إقامة علاقات دولية بين دولة "أ" ودولة "ب" إلا بواسطة السياسة الخارجية، وبالتالي يمكن القول بأن السياسة الخارجية هي أداة إدارة العلاقات الدولية، وهذه الأخيرة أشمل وأعمّ من السياسة الخارجية (علاقة تداخل بين الجزء "السياسة الخارجية" والكل "العلاقات الدولية").

[1]- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009، ص 38.

[2]- خليل حسين، العلاقات الدولية النظرية والواقع-الأشخاص والقضايا، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2011، ص ص 39-40.

المحور الثاني:

السياسة الخارجية والسياسة الداخلية: الترابط العضوي والفصل المستحيل

بداية، وجبت الإشارة إلى أن جميع الاضطرابات التي تؤثر على الشؤون الخارجية تنبع من الخلط المتزايد بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية، فالاختلاف في الطبيعة بين شؤون الخارج وشؤون الداخل قد اهتز بالفعل منذ بداية القرن التاسع عشر، وثمة اتفاق شبه ضمني بين المهتمين بهذا الحقل مفاده أن التمييز بين ما هو داخلي وما هو خارجي قد عفا عليه الزمن، وفي هذا السياق لا تتردد **رازا شتاينر Zara Steiner** في التأكيد على مسألة مهمة مفادها أن السياسات الداخلية والخارجية شكلت دائما سلسلة متواصلة غير متقطعة، وعندما تم بذل جهد للفصل بينهما كانت النتائج كارثية على البلدان المعنية[1]، نتائج عبّر عنها **ميخائيل جاكسون Michael Jackson** في تقريره عن مجلس الأمن القومي إبان الحرب الباردة، حيث أقر أن الحدود بين السياسة الداخلية والخارجية اختفت تقريبا وذلك بفعل تضاعف أدوات السياسة الخارجية، هذه الأخيرة التي أضحت تشمل المساعدات الاقتصادية، والمساعدة التقنية والعلمية، والتبادلات التعليمية والثقافية، والمساعدات العسكرية في الخارج[2].

ومنذ طرحها، كانت مشكلة العلاقة بين الداخلي والخارجي موضوع أكثر التفسيرات تنوعًا وتناقضًا، فقد كان لاختفاء القِسم الذي كان من المفترض أن يفصل بينهما بطريقة محكمة أن يتلقى بالفعل عدة تفسيرات؛ وفقا للتفسير الأول، فإن السياسة الخارجية ليست سوى إسقاط الدوافع التي تهيمن على المشهد السياسي الداخلي على رقعة الشطرنج الدولية؛ ووفقًا للتفسير الثاني، فإن جميع محتويات السياسة الخارجية الخاصة بالسياسة الخارجية هي التي تستثمر المجال السياسي الداخلي؛ وفقًا للتفسير الثالث، يجب استبعاد أي تفسير أحادي أو حتمي لصالح النهج الديالكتيكي الذي يؤكد على التفاعل بين جانبين مختلفين من نفس النشاط.

ومهما يكن من أمر فإن مسألة وجود علاقة وطيدة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ليست بحاجة إلى برهان، إذ يكفي أن نذكر بأن السياسة الخارجية هي بمثابة سياسة عامة، تتأثر بالتصورات والموارد والقيم والأهداف التي يسطرها ويدافع عنها صناع القرار[3]. تأسيسا على هذا، سيتم

[1] - Mercel Merle, La Politique Etrangère, Paris : Presses Universitaires, 1er édition, 1984, P 145.

[2] – أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، عمان: دار زهران، الطبعة الأولى، 2011، ص 65.

[3] – لويزة دريس آيت حمدوش، السياسة الداخلية والسياسة الخارجية الجزائرية بين المقاومة والمناعة، في: السياسة الخارجية الجزائرية في 50 سنة –حصيلة تحليلية نقدية–، تحرير: عمار جفال، بن عكنون: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، أكتوبر 2014، ص 15.

في هذا المحور مناقشة جزئيتين مُهمّتين وذلك بالتطرق أولا إلى الرأي القائل بأسبقية تأثير السياسة الداخلية على الخارجية، والرأي المعاكس الذي يرى بأسبقية تأثير السياسة الخارجية على السياسة الداخلية.

1- تأثير السياسة الخارجية على السياسة الداخلية

على الرغم من الفوارق الأساسية الموجودة بين طبيعة المحيط الذي تُمارَس فيه السياسة الداخلية وطبيعة المحيط المتعلق بالسياسة الخارجية فإنه من التكلّف بل ومن الخطورة الفصلُ التام أو حتى معارضة هذين الحقلين التابعين للنشاطات الحكومية، هذان النوعان ينبثقان من المؤسسات ذاتها، ويندرجان في مشروع اجتماعي وسياسي واحد، وبدلا من أن يكونا متناقضين هما يتكاملان من حيث المبدأ، بالإضافة إلى ذلك هناك تفاعل مهم بين هذين المجالين؛ فالسياسة الخارجية تسعى غالبا إلى التدخل في مسار السياسة الداخلية من جهة، ويمكن لخيارات السياسة الداخلية أن تؤثر بشكل مباشرة من جهة أخرى على قطاع السياسة الخارجية[1].

وفيما يخصّ أولا تأثير السياسة الخارجية على السياسة الداخلية، يجب ملاحظة أن قِسْمًا كبيرا من خيارات السياسة الخارجية ليس من دون تأثير على حياة المجتمعات، ففي المرتبة الأولى يستوحي النقاش السياسي الداخلي من التوجهات الكبرى التي تتخذها السياسة الخارجية، ويمكن لهذه التوجهات -سواء أكانت في مجال الدفاع أو مجال الاقتصاد- أن تثير ردّات فعل وأن تؤدي إلى الجدالات*.

وظاهرة التداخل هذه معروفة كذلك حينما تمسّ خيارات السياسة الخارجية مصالح بعض القطاعات، على سبيل المثال في نطاق الحظر الزراعي الأمريكي المقرر ضد الاتحاد السوفيتي عقب غزو هذا الأخير لأفغانستان، فهذا الإجراء الذي كان يهدف إلى الضغط على القوة العظمى الأخرى لم يحدث أي تأثير على الصعيد الدولي ولكنه على العكس من ذلك أحدث انعكاسات مهمّة داخل الولايات المتحدة، لأنه خفّض أسعار القمح، وتمت بالتالي معاقبة المنتجين الأمريكيين للحبوب، فقام

[1] - Joe D Hagan, Domestic Political Explanations in the Analysis of Foreign Policy, Chapter in: Foreign Policy Analysis-Continuity and Change in Its Second Generation, Laura Neack & Jeanne A.K.Hey & Patrick J.Haney (eds), United States of America: Prentice-Hall Inc, 1995,P 121.

* - كمثال فإن عدم إعادة انتخاب الرئيس الأمريكي جيمي كارتر ومجيء ريغن إلى السلطة عام 1980 قد ارتبطا بشكل مباشر بالفشل الذريع للدبلوماسية الأمريكية في مسألة رهائن السفارة الأمريكية في طهران.

هؤلاء بالضغط على السلطات للعدول عن هذا القرار، وقد بات هذا الإشكال في السياسة الخارجية موضوعا شائكا للسياسة الداخلية[1].

فضلا عن ذلك، يمكننا أن نلاحظ في العديد من الدول وخاصة دول العالم الثالث أن السياسة الخارجية تُستَعمَل غالبا كوسيلة خاصة لإضفاء الشرعية على الأنظمة القائمة، فمثلا قامت حكوماتٌ عدة في دول عدم الإنحياز باستعمال عدم الإنحياز وخطابه المعارض للاستعمار وللإمبريالية ورفضه للتحالف مع القوى الكبرى كوسيلة لإضفاء الشرعية على سلطتها وعلى المؤسسات التي أنشأتها وينطبق هذا مثلا على مصر في عهد **جمال عبد الناصر** وعلى إثيوبيا في عهد **هيلا سيلاسي الأول*** وعلى يوغوسلافيا في عهد **المارشال جوزيف بروز تيتو**.

2- تأثير السياسة الداخلية على السياسة الخارجية

تؤثر السياسة الداخلية ورهاناتها غالبا بطريقة مباشرة، بل وبطريقة قاطعة على الإعدادات والقرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، وقد تمت الإشارة بشكل خاص إلى هذا التأثير الخاص بالسياسة الداخلية على مسار السياسة الخارجية من قبل المفهوم الماركسي للعلاقات الدولية، والذي يذهب بتحليله إلى حد إعطاء السياسة الداخلية الأولوية على السياسة الخارجية، فالمنظّر الماركسي الجديد **إكيهارت كريبندورف Ekkehart Krippendorff** يعتبر على سبيل المثال أن عمل نظام الدولة الاقتصادي والاجتماعي هو الذي يحدد سياستها الخارجية، فلِكَيْ يكون هناك استمرار في الوجود يحتاج كل نظام اقتصادي واجتماعي -سيما الجماعات الاجتماعية المسيطرة- إلى ظروف سياسية مناسبة في المجتمع الوطني كما في النظام الدولي، ومن دون تبنّي هذه الرؤية يجب الإقرار بأن الحكومات غالبا ما تكون اختياراتها للسياسة الخارجية خاضعة لتأثير بعض جماعات الضغط والأحزاب السياسية أو قِسمًا من جمهور الناخبين الذي تحرّكه إما دوافع دينية أو إيديولوجية أو

[1]- فيليب برايار، محمد رضا جليلي، العلاقات الدولية، ترجمة: حنان فوزي حمدان، بيروت: دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى، 2009، ص 75.

*- اسمه الحقيقي هو **تافارى ماكوانين**، ويعتبر أخر أباطرة أثيوبيا، وُلد بتاريخ 23 جويلية 1892، وتولى الحكم عام 1928 بصفة ملك ثُم تَمّ تتويجه امبراطورا عام 1930 ولاحقا تم إقصاؤه من الحكم عام 1974 نتيجة ثورة شيوعية قادها **منغستو هيلا مريام**، وتوفي أواخر شهر أوت من عام 1975.

اقتصادية، وأحد الأمثلة المعروفة لهذه الظاهرة هو تأثير مجموع الناخبين اليهود الأمريكيين على مجمل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط[1].

المثال الآخر عن ارتباط السياسة الخارجية بالداخلية (والذي أثّر في تاريخ العديد من البلدان) فهو اللجوء إلى استعمال السياسة الخارجية لحجب بعض المشاكل الداخلية الخطيرة، ويعتبر الهروب إلى الأمام في نزاع دولي وسيلة تستعمل أحيانا لاستعادة التضامن الوطني وتحويل الانتباه عن الخلافات الداخلية، ونجد في حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران تطبيقا على هذا الكلام، فعدة كتابات تُرجِع سبب إقدام الرئيس العراقي –وقتها– صدام حسين على شنّ الحرب في جزء كبير منها إلى المشاكل الداخلية في العراق[2].

غير بعيد عن هذا، ثمة ظاهرة أخرى لتداخل السياسة الداخلية في الخارجية وتكمن في التأثير الذي يمكن أن تمارسه التغيرات البنيوية لنظام سياسي معيّن على السلوك الدولي لبلد ما، فمثلا فإن الثورات غالبا ما تؤدي إلى مراجعة توجهات السياسة الخارجية، وقد تكون هذه المراجعة في مرات عديدة جذرية[3]، ونجد من بين الأمثلة التطبيقية في هذا الإطار كلٌّ من روسيا (الثورة البلشفية 1917–1921) الصين (الثورة الشيوعية الصينية 1946–1950) كوبا (الثورة الكوبية 1953–1959) إثيوبيا (عام 1974) وإيران (الثورة الإيرانية 1979).

ويمكن القول أيضا أن التعديلات المؤسسية التي تحدث على مستوى السياسة الداخلية لدولة ما تؤثر بشكل كبير على كيفية إعداد السياسة الخارجية، ومثال هذا ما حصل في فرنسا في عهد الجمهورية الخامسة، والتي عرفت حَيَدانًا في مسألة صناعة السياسة الخارجية، هذه الأخيرة التي كانت في السابق حِكرا على الرئيس، ولتصبح لاحقا تشاركية بين كل من الرئيس ورئيس الوزراء بفعل الانتقال من النظام الرئاسي إلى النظام الشبه رئاسي[4].

وفي هذا السياق، نجد أن هناك جوانبَ بأكملها من السياسة الخارجية تمارس تأثيرات مهمة على موازنة الدول، ويدخل في هذا الإطار كل من المساعدات المقدمة لدول العالم الثالث، تصدير

---

[1]– برايار، جليلي، مرجع سابق، ص ص 76–77.

[2]– مروان قبلان، موازين القوى الإقليمية بعد انهيار العراق: دراسة في إدارة توزيع القوة وتجلياتها في منطقة الخليج والشرق الأوسط، **دراسات**، الدوحة: المركز العربي للأبحات ودراسة السياسيات، سبتمبر 2015، ص 13، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3wBWzGX

[3] - Ole R. Holsti, **«International Systems, System Change, and Foreign Policy : Commentary on 'Changing International Systems'»,** Diplomatic History , Vol.15, N°. 1, Winter 1991, P 87.

[4] - Pernille Rieker, French foreign policy in a changing world -Practicing Grandeur-, Switzerland: Palgrave Macmillan, 2017, P 22.

الأسلحة، والمشاركة في التعاون المتعدد الأطراف وغيرها ، وكلها ترتبط ارتباطا وثيقا بمناقشات السياسة الداخلية الخاصة بالأولويات الاقتصادية والاجتماعية.

بالإضافة إلى التأثير والتأثر المتبادل المبيّن أعلاه بين السياستين الداخلية والخارجية، ثمة عنصران آخران يؤكدان استحالة التفريق بين هذي المجالين؛ **الأول** أن المكانة التي اتخذتها المواضيع الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية في حقل السياسة الخارجية قد أدت إلى زوال احتكار وزارة الخارجية لإعداد هذه السياسة، والواقع أن غالبية الوزارات قد دخلت في أيامنا هذه الساحة الدولية، وكذلك الأمر بالنسبة لوزارة الداخلية، فعندما يتعلق الأمر بالأمن الداخلي للدولة (كالتعاون في التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة) يمكن القول أن لكل نشاط حكومي بُعدا دوليا، وما من سبيل لوزارة الخارجية سوى التنسيق بين هذه النشاطات المتعددة، ومما زاد في بروز هذه الظاهرة أيضا هو تطوّر الدبلوماسية متعددة الأطراف من خلال المنظمات الدولية، وهو تطوّر يدعّم الالتزام المباشر للوزارات المختلفة في المفاوضات الدولية[1].

الثاني يتعلق بالدولة وزيادة تعريضها أمام النظرة التي يلقيها الخارج، وهذه الظاهرة (التي ميزت دائما الديمقراطيات بدرجة معينة) هي في طور الانتشار التدريجي لتشمل مجمل المجتمع الدولي، وكانت النتيجة أنه لم يعد بإمكان أية دولة أن تخفي لوقت طويل قيادتها للشؤون الداخلية، وسيعرف ذلك عاجلا أم آجلا بفعل وسائل الإعلام وكذا المنظمات الحكومية وغير الحكومية ويحكم عليه من قبل الرأي العام الدولي، وبقدر ما يكون هذا السلوك منافيا لحقوق الإنسان بقدر ما تواجه الدولة المعنية خطر التعرض للضغط الخارجي[2].

[1] - Zaara Zain Hussain, "The effect of domestic politics on foreign policy decision making", P 3, Available on: https://bit.ly/36w4vOC
[2] - Ibid.

المحور الثالث:

تحليل السياسة الخارجية:

الوحدات والعوامل

بعد تعريف السياسة الخارجية وتفريقها عن المصطلحات المتداخلة معها، والبحث في ثنائية أسبقية (السياسة الداخلية/الخارجية) على السياسة (الخارجية/الداخلية) وكذا تبيان التأثير المتبادل واستحالة فصلهما عن بعضهما البعض، بات بشكل طبيعي التساؤل حول الوحدات والعوامل التي تحدّد سلوك الدولة، وهو ما يعني الدخول مباشرة في نطاق تحليل السياسة الخارجية، ويقع موضوع التحليل في بُعدين أساسيين؛ فمن جهة يمكننا السعي إلى إيضاح قرار صدر في مجال السياسة الخارجية، ومن جهة أخرى يمكننا تحليل هذه السياسة كمجموعة قرارات تُظهِر نوعًا من الاستمرارية، لكن ومهما كان المنظور المتّبع فإن التحليل يقود حتما إلى إبراز الوحدات التي يُعتمَد عليها وكذا العوامل التي تحدد السياسة الخارجية[1].

1- وحدات تحليل السياسة الخارجية:

يُقصد بوحدات التحليل تلك الوحدات السياسية التي تتحرك داخل النظام السياسي الدولي، انطلاقا من سياسات خارجية خاصة بها تتميز بتأثيرها المتباين في التفاعلات الإقليمية والعالمية[2]، وبحسب الدكتور **مازن إسماعيل الرمضاني** فإن آراء المختصين اختلفت حول طبيعة هذه الوحدات، وظهرت في شكل رؤيتين: الأولى تقليدية والثانية معاصرة؛ بالنسبة للرؤية الأولى فقد طغى عليها اعتبار مفاده أن الدولة ذات السيادة بمثابة الوحدة التي تحتكر القدرة على صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، وثُمّ الدخول مع غيرها في تفاعلات سياسية دولية متنوعة، وقد نجمت عن هذه الرؤية حصر السياسة الخارجية بالدولة القومية فقط، ونُكْرَان قدرة تلك الوحدات الدولية الأخرى على التحرك السياسي الخارجي[3]، ومردّ ذلك بالنسبة لوجهة النظر هذه أن الوحدات الأخرى لم تكن وقتها إلا إحدى أدوات حركة تلك الدول التي ساهمت في تكوينها لا غير[*].

---

[1]- عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، بيروت: مجد للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2010، ص ص 122-123.

[2]- يوسف محمد الصواني، نظريات في العلاقات الدولية، بيروت: منتدى المعارف، الطبعة الأولى، 2013، ص ص 168-169.

[3]- الرمضاني، مرجع سابق، ص ص 61-62.

[*]- في الواقع أن هذه الرؤية كانت صحيحة، ولو نرجع مثلا إلى النصف الأول من القرن الماضي سنجد حتما أن جُلّ تلك الوحدات الدولية التي ساهمت آنذاك في بعض التفاعلات الدولية لم تنفرد بقدرات ذاتية خاصة بها، ولا كانت تستطيع أن تتحرك بمعزل عن إرادة الدول المؤثرة بداخلها.

وبالنسبة للرؤية الثانية فقد طغى عليها اعتبار مفاده أن النظام السياسي الدولي الراهن يؤشّر على أنه لم يعد في الإمكان تخيل الدولة الوحدة الوحيدة، إنما هناك وحدات أخرى مضافةٌ إليها، صحيح أن هذه الوحدات لا تتمتع بخاصية السيادة القانونية إلا أن لها تأثيرا سياسيا يفوق تأثيرات طيفٍ واسع من الدول الضعيفة أو التي لديها إمكانات محدودة، ومن هنا عمدت الأدبيات السياسية لهذه الرؤية إلى إضفاء أهمية كبيرة على الحركة السياسية الدولية لهذه الوحدات، وذلك من باب أنها أضحت تشكّل أحد مفردات البيئة الخارجية لكل دولة، فأفعالها ترتّب مجموعة نتائج تصبّ إما في دعم حركة الدولة أو الحدّ منها في بعض الأحيان[1].

وغير بعيد عن هذا السياق، نجد أن **دافيد سينغر** يرى بأن تحليل السياسة الخارجية يتطلب ثلاثة أبعاد جمعها في البعد الوصفي والبعد التفسيري والبعد التوقّعي، وتلتقي نظرة سينغر هذه مع أهم ثلاثة دراسات رائدة في حقل العلاقات الدولية بشكل عام وحقل السياسة الخارجية بشكل خاص، وهي الدراسات التي تم اعتبارها بمثابة قاطرة تقود إلى طريق تحليل السياسة الخارجية، الدراسة الأولى بعنوان صنع القرار كمقترب لدراسة السياسة الدولية، والثانية بعنوان ما قبل نظريات ونظريات السياسة الخارجية، والثالثة والأخيرة بعنوان فرضيات علاقة الفرد–البيئة في سياق السياسة الدولية[2].

وإذا ما أمعنا في الدراسات الثلاثة أعلاه سنجد أن الدراسة الأولى تبحث في تحليل السياسة الخارجية على مستوى الدولة القومية ويشمل بطبيعة الحال عمليات وآليات صنع القرار، أما الثانية فتبحث في تحليل السياسة الخارجية المقارنة على المستوى الدولي بما وما يتيحه ذلك من إمكانية التعميم، وبطبيعة الحال فإن هذا التحليل يأخذ في الحسبان البيئة النفسية للأفراد وقرارات المجموعة القرارية أو صنّاع القرار ونعني بها تصوراتهم ومعتقداتهم وعمليات اكتساب المعرفة وهو ما نستشفه من خلال الدراسة الثالثة[3]، وكل هذه الدراسات مجتمعة تمكّن من تحديد مستويات ثلاثة مختلفة من تحليلات السياسة الخارجية، التحليل على المستوى النظمي والتحليل على المستوى الوطني والتحليل على المستوى الفردي.

---

[1]– الرمضاني، مرجع سابق، ص ص 62–63–64.

[2]– محمد شاعة، "**تطور حقل تحليل السياسة الخارجية: دراسة في الأعمال النموذجية**"، مجلة الأستاذ الباحث ، المجلد الأول، العدد السابع، سبتمبر 2017، ص 294.

[3] - Valerie M.Hudson, "The History and Evolution in Foreign Policy Analysis", Chapter in: Foreign Policy: Theories, Actors, Cases. Steve Smith and Others (eds), New York: Oxford, 2016, Pp 13-14.

أ- **التحليل على المستوى النظمي (الدولي):** السياسة الخارجية هي تفاعل بين الفاعلين وبيئتهم سواء كانت محلية أو دولية، وفي محاولة لتقديم شرحٍ أكمل لتحليل السياسة الخارجية كان على العلماء أن يأخذوا في الاعتبار الحدود بين الداخلية أو المحلية للدولة وبين البيئة الخارجية، ونتيجة لذلك تم استخلاص ثلاثة مستويات تحليلية، وللإشارة فقد كان **كينيث والتز** من أوائل العلماء ممن تحدّثوا عن مستوى التحليل في العلاقات الدولية وكان ذلك في كتابه الموسوم بـ "الإنسان والدولة والحرب" وقد ضمّن في طرحه هذا بحثا مفصَّلا عن أسباب النزاعات الدولية وخَلُص إلى أن هناك ثلاثة صور يمكن عدّها بمثابة مستويات للتحليل كما يمكن أن تستخدم لدراسة كيفية حدوث الحروب[1].

في الصورة الأولى يكون الافتراض بأن الطبيعة البشرية الأنانية هي التي تسبب الحروب، وفي هذا المستوى التحليلي يقترح بأنه ليس علينا الذهاب بعيدا عن الصفات الشخصية لصناع القرار السياسي لتحديد أسباب الحروب. من جهة أخرى تركّز الصورة الثانية على التركيبة الداخلية للدولة كالأسس الإيديولوجية، فالحجج (من قبيل أن الديمقراطيات لا تتحارب أو أنها أكثر ميولا للسلام من الدول الاستبدادية) تحدد الطريق التي نفسّر من خلالها الأحداث الدولية، وهكذا نرى انتقالا من مستوى فردي إلى مستوى أكثر جماعية، وبنفس الطريقة يتم الانتقال إلى الصورة الثالثة من خلال الانتقال إلى مستوى أعلى مرتبط بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، وفي هذا المستوى يكون الاهتمام الجوهري منصبّا حول هويّة الفواعل وعلى بنية وهيكلية النظام الدولي[2]. ومعنى هذا الكلام، أن التحليل على المستوى النظمي (الدولي) يركز على الصورة الكبرى للعلاقات الدولية، ويعتمد في إحدى أساسياته على افتراض مفاده أن هيكل النظام يؤدي الدور الأهم في تحديد سلوك الدول تجاه بعضها البعض، وهنا يتم التركيز على الشكل العام للسياسة الخارجية للدول العظمى وليس على دقائق الأمر التي تعتمد دراسة الحالة.

وفي السياق نفسه، فإن صنّاع السياسة الخارجية لا يتأثرون بسلوك الدول الأخرى والمنظمات الدولية فقط ولكنهم يتأثرون بالخصائص والقواعد المحددة للنظام الدولي، فالنظام الدولي لا يعرف ثباتا على صورة وهيكلية واحدة بل إنه يتغير بشكل مستمر وهو لا يؤثر فقط

[1] - Jean Frédéric Morin, Jonathan Paquin, Foreign Policy Analysis -A Toolbox-, Switzerland: Palgrave Macmillan, 2018, p 8.

[2]- إناس شيباني، في تحليل السياسة الخارجية: النماذج النظرية بين ضرورات التعدد ومساعي التكامل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2018-2019، ص ص 195-196.

على السياسات الخارجية للدول ولكن يؤثر –بالإضافة إلى ذلك– على محددات السياسة الخارجية ذاتها[1]، وكمثال على ذلك فإن الوضع الدولي المتميز بالتوتر يؤدي إلى تميز السياسات الخارجية للدول بالشك والحذر، هذا الأخير بدوره يؤدي إلى التوتر، وزيادة التوتر يعني زيادة درجة المركزية في صنع السياسة الخارجية من جهة وإحلال القوانين والقواعد العرفية الدولية محل القوانين الأخرى من جهة ثانية، وكلاهما يؤثران في سياسات الدول الخارجية ولدينا في مرحلة التعايش السلمي والحرب الباردة خير مثال على ذلك.

وارتباطا بما سبق يمكن لهيكل النظام الدولي أن يدفع طيفا واسعا من الوحدات الدولية نحو تبنّيها نمطا معينا من السياسات الخارجية، فاتجاه أوروبا مثلا نحو الوحدة والتكامل بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها كان في أحد جوانبه انعكاسا لطبيعة هيكل النظام الدولي الذي كان قائما آنذاك على سياسة الاستقطاب الثنائي بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي، وقِس على ذلك نزوع الدول المغاربية نحو الدخول في اتحاد مغاربي وكذلك دول الخليج العربي نحو الدخول في مجلس تعاون خليجي وغيرها من الأمثلة.

وجدير بالذكر أن السياسات الخارجية للوحدات الدولية الصغيرة والمتوسطة هي الأكثر عرضة للتأثر بالتغيرات التي تمس هيكل النظام الدولي من الدول العظمى والكبرى، ويرجع ذلك إلى محدودية موارد الدول الصغيرة والمتوسطة والضعيفة، وهو ما يحدّ من قدرتها على مقاومة الضغوط الدولية الآتية إليها من الوحدات الدولية الأكثر قوة، هذه الأخيرة التي تحوز موارد تجعلها تستفيد من التغيرات الحاصلة في المنظومة الدولية والتأثير فيها بشكل إيجابي يخدم مصلحتها[2]. إذًا فإن النظام الدولي كمستوى للتحليل يعتبر أكثر المستويات المتاحة شمولا، كونه يتضمن مجموع التفاعلات التي تأخذ مكانها ضمن النظام وبيئته، وبالتركيز على النظام يمكننا دراسة أنماط التفاعلات التي يتم الكشف عنها ومن ثم تعميم هذه الظواهر، ويدخل في هذا النطاق مثلا إنشاء وحلّ التحالفات بروز وأفول القوى الدولية وغيرها.

لكن ووفقا **لدافيد سينغر** فإن شمولية التحليل على المستوى النُّظُمي يمكن أن تضيع بانتقال التحليل إلى مستوى أدنى منه وأكثر جزئية، ومن ناحية أخرى فإن أحد أوجه القصور هو أن

[1] - Utku Ozer, "Foreign Policy Analysis and Theoritical Approaches", Chapter in: Foreign Policy Analysis, Çağrı ERHAN and Erhan AKDEMİR (eds), Republic of Turkey: ANADOUL UNIVERSITY PRESS, 2018, P 33.

[2] – شيباني، مرجع سابق، ص 199.

التحليل على هذا المستوى يبالغ في تأثير النظام الدولي على الفاعلين الوطنيين، وعلى العكس من ذلك يقلّل من تأثير الجهات الفاعلة الوطنية على النظام الدولي، بالإضافة إلى مشكلة أخرى تكمن في كون هذا المستوى من التحليل يفترض درجة عالية من التوحيد في قوانين عمليات السياسة الخارجية للفاعلين الوطنيين، وذلك لن التركيز على الكل (النظام الدولي) قد يتسبب في إغفال الخصائص المختلفة للأجزاء (الدول)، نظرا لأنه من غير الممكن توقع أن تتصرف كل دولة بنفس الطريقة وتتخذ نفس القرارات في سياساتها الخارجية، وهنا يصبح التحليل على مستوى الدولة أمرا لا مفر منه[1]. وهو ما سيتم فيما يلي.

ب- **التحليل على المستوى الوطني:** كان لانهيار الكتلة السوفييتية وما تلاها من انهيار للنظام الثنائي القطبية أن دفع باكتشافٍ نظريّ مُهمٍّ، اكتشافٌ أشار إليه **فاليري هيدسون** بقوله أنه من المستحيل شرح أو توقع تغيير النظام الدولي على أساس المتغيرات المتوافرة على مستواه وحده. وبالنسبة **لسينغر** فبالرغم من تزويد التحليل على المستوى النظمي للباحث بصورة أكثر شمولية إلا النظام الفرعي او نظام الوحدات –كما يسميها– مثمر أمثر بسبب وفرة تفاصيله، مؤكدا في نفس الوقت أن كليهما (المستوى النظمي والمستوى الوطني) يقدّمان درجات متفاوتة من الاستشراف[2]. وفي ذات السياق، يَعُدّ **مورتن كابلان** هذا المستوى من بين المستويات المفضلة لديه سيما في دراسته الموسومة بالنظام والعملية في السياسة الدولية، والذي ضمّن فيه دراسة طبوغرافية للنظام الدولي، أين قام فيه باستعراض أنماط توزيع القوة وترتيب التحالفات وتفسير سلوك الدول في النظام الدولي من خلال هذه الأنماط[3].

هذا، ويجب أن يأخذ التحليل على مستوى الدولة في الاعتبار الديناميكيات المادية مثل حجم الدولة والمواقف الجيوسياسية والموارد والاقتصاد والسكان، بالإضافة إلى طبيعة الدولة مثل النظام السياسي ومؤسساته، وهذه العناصر هي التي تساعد الدول على تصنيفها كدول صغيرة أو متوسطة أو عظمى، وتمنح يدًا قوية لتلك الدول التي لديها قدرات أكثر من حيث الديناميات المادية في متابعة أهداف سياستها الخارجية، غير أن السمات المادية هذه ليست المحددات الوحيدة في التحليل على مستوى الدولة فقد تكون الديناميكيات الأخرى مثل نظام الدولة أكثر

[1] - Valerie M, Hudson, Foreign Policy Analysis: Classic and Contemporary, Plymouth: Rowman & Littlefield, 2014, P 32.
[2] - Ozer, Op Cit, P 34.
[3] – شيباني، مرجع سابق، ص 201.

فاعلية[1]، فعلى سبيل المثال نجد بأن نظرية السلام الديمقراطي تزعم بأن الدول التي لديها أنظمة ديمقراطية أقل عرضة لخوض حرب مع بعضها البعض.

إن هذا الكلام يحيلنا للحديث عن الدور الذي تلعبه البيئة الداخلية وأهميتها في صنع السياسة الخارجية، وبحسب **جوزيف فرانكل** فإن نوعية الهياكل الرسمية للدولة تتأثر تَبَعا لنوعية إمكانات كل دولة وطبيعة نظامها السياسي، هذا إلى جانب المشاركة الجماهيرية في اتخاذ القرارات، وانطلاقا من افتراضه هذا وصل إلى نتيجة مفادها أن هياكل صنع السياسة الخارجية في الدول الشمولية تختلف عن مثيلاتها في الدول الديمقراطية، وذلك راجع كون صنع السياسة الخارجية في الأولى يتسّم بكونه مركزيا، أما في الثانية فيتّسم بكونه لامركزيا[2]. لكن رأي فرانكل هذا لا يمكن الأخذ به دون الرد عليه، فخصائص النظام الدولي تدفع نحو مزيد من التشابك بين الفواعل الدولية، ونجم عن هذا تحول في طبيعة الهياكل التي تشترك بصيغة أو بأخرى في عملية صنع السياسة الخارجية، وأضحت عملية الصنع بالتالي غير منحصرة في بعض الهياكل الرسمية فقط وإنما صارت تتوزع وظيفيا على أغلبها، كما أُضيف إليها هياكل أخرى غير رسمية تتّسم بكونها أكثر فاعلية من بعض الهياكل الرسمية.

وبالعودة إلى **دافيد سينغر**، وبعد نقده للتحليل على المستوى النظمي يشير إلى أن التحليل على المستوى الوطني (الدولة) يحقق نتائج أفضل وأكثر شمولاً وتفصيلاً، لأنه يصور تمايزًا كبيرًا بين الجهات الفاعلة في النظام الدولي ويتيح التعميمات الصحيحة ذات الطبيعة المقارنة، كما يذكر أيضًا أن التحليل على هذا المستوى يجعل من الممكن طرح الأسئلة والإجابة عليها حول أهداف ودوافع وأغراض السياسة الوطنية، ولكنه من جهة أخرى يحذّر أيضًا من أن هذا المستوى ينطوي على خطر المبالغة في الاختلافات بين الجهات الفاعلة شبه النظامية وقد يؤدي حتى إلى التعصب العرقي[3]، في حين يتمثل التحدي الآخر للتحليل على المستوى الوطني (الدولة) في التطورات التي واكبت العولمة السريعة التي لم تقوّض دور الدول في العلاقات الدولية فحسب بل زادت أيضًا من الاعتماد المتبادل بينها، ودفعت بفاعل جديد لا يقل أهمية عن النظام الدولي والدول، ونقصد بها الفرد كوحدة أسياسية في التحليل. وهو ما سيتم البحث فيه فيما يلي من كلام

[1]- نايف بن نهار، مقدمة في علم العلاقات الدولية، قطر: مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، الطبعة الثانية، 2020، ص 99.

[2]– برايار، جليلي، مرجع سابق، ص 79.

[3]– الرمضاني، مرجع سابق، ص ص 239–240.

ت- **التحليل على المستوى الفردي:** بداية تجب الإشارة إلى أن لكل حقل نظري خلفيته، هذه الأخيرة تعني صياغة مفاهيم أساسية تحصل ضمنها الظاهرة، وعلى أساس هذه الخلفيات يتم بناء النظريات، وبالعودة إلى مجال السياسة الدولية كحقل دراسي لها خلفية مفادها أن كل ما يحدث بين الدول وعبر الدول مرجعه صنّاع القرار الذين يتصرفون بصورة منفردة أو بشكل جماعي، وبهذا المعنى فإن خلفية العلاقات الدولية تعمل على تصوير كيفية إدراك الفواعل واستجابتها للعالم من حولها، كيف يؤثرون ويتأثرون بهذا العالم[1].

وفي ذات السياق أعلاه، ثمة انطباع عام مفاده أن صنّاع القرار الذين يتصرفون بصورة فردية أو جماعية يمثلون خلفية كل ما يحدث في العلاقات بين الدول، وأن هؤلاء لا يُفضَّلُ النظر إليهم كفواعل وحدوية عقلانية مساوية للدولة، وقد ترافق هذا التحول نقلُ الاهتمام من التحليل على المستويات النُّظُمِيّة والنّظامية إلى التحليل على المستوى الفردي، وتم معها إيراد مجموعة من الفرضيات بخصوص تأثير العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية، وتذهب إحدى هذه الافتراضات للقول بأنه كلما ازداد اهتمام صناع القرار بشؤون السياسة الخارجية ازداد أثر المتغيرات السيكولوجية على عملية صناعة السياسة الخارجية، وفرضية أخرى تقول بأنه كلما قويت سلطة اتخاذ القرار التي يتمتع بها صانع القرار كلما ازداد أثر المتغيرات السيكولوجية على عملية صناعة السياسة الخارجية، وفرضية ثالثة تقول بأنه كلما اتسمت المواقف بالغموض وعدم القابلية للتوقع ومع وجود معلومات متناقضة كلما ازداد أثر المتغيرات السيكولوجية على عملية صناعة السياسة الخارجية، وفرضية أخيرة تقول بأنه كلما أصبحت المعلومات شديدة الوفرة أو شديدة الندرة كلما ازداد أثر المتغيرات السيكولوجية على عملية صناعة السياسة الخارجية[2].

وعليه، فمستوى التحليل الفردي ينطلق من فكرة عامة مفادها أن الأشخاص هم من يصنعون القرارات السياسية، وهو بذلك يشتمل على فهم كيفية تأثير القرارات التي يتخذونها على عملية صنع السياسة بشكل عام، فالسؤال المركزي الواجب طرحه في هذا المجال ينبغي أن يكون مرتبطا بتأثير الطابع البشري (الشخصي) على السياسة، والإجابة عنه لا تكون إلا عن طريق إدراك أن الأشخاص نادرا ما يصنعون قرارات عقلانية خالصة.

---

[1] - Valerie M. Hudson, "**Foreign Policy Analysis: Actors-Specific Theory and the Ground of International Relations**", Foreign Policy Analysis , Vol.1,N°.1, March 2005, p02.

[2] – لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم، الرياض: جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، 1989، ص 18.

ووفقًا **لفاليري هيدسون** فإن تجاهل التحليل على المستوى الفردي من شأنه أن يرسم عالماً لا تغير فيه ولا إبداع ولا إقناع ولا حتى مساءلة، أما بالنسبة **لدافيد سينغر** فإنه لا يعرّف المستوى الفردي كمستوى منفصل للتحليل ويضعه ضمن مستوى الدولة/الأمة، لذلك نجده يعرّف التحليل على مستوى الدولة بأنه التحقيق في العمليات التي يتم من خلالها اختيار الأهداف الوطنية، والعوامل الداخلية والخارجية التي لها تأثير على تلك العمليات، والإطار المؤسسي الذي تنبثق منه. ووفقًا **لسينغر** فإن السؤال الذي يطرح نفسه على هذا المستوى هو ما إذا كان التحليل يتضمن دراسة سلوك الفاعل من حيث العوامل الموضوعية التي تؤثر على هذا السلوك على اعتبار أن الأفراد والمجموعات يستجيبون بطريقة شبه حتمية لوقائع البيئة المادية، وكذا أعمال أو سلطة الأفراد أو الجماعات الأخرى، والقوى الموضوعية والحقيقية المماثلة من المحفزات، أو دراسة سلوك الفاعل من حيث تصور هذا الأخير لهذه العوامل الموضوعية، على اعتبار أن الأفراد والجماعات لا يتأثرون في سلوكهم بمثل هذه القوى الموضوعية ولكن بالطريقة التي يتم بها إدراك وتقييم هذه العوامل، مهما كانت هذه التصورات مشوهة أو غير كاملة[1].

هذان النهجان ليسا منفصلين بالتأكيد ويجب أن يشمل التحليل الشامل كلاّ من الشروط والظروف الموضوعية، وكيف ينظر إليها صانعو القرار سواء أكانوا ممثلين في شكل فرد أم جماعة، وهنا تظهر قضية أخرى تتمثل في صعوبة مراقبة هذه التصورات وتحليلها بدقة. وقد أدى السؤال عن المستوى الذي يجب استخدامه إلى مناقشة هيكل الوكيل في تحليل السياسة الخارجية، وفي هذا النقاش يشير الهيكل إلى النظام الدولي ودوره في تشكيل وإدارة السياسة الخارجية، بينما يشير الوكيل إلى الدور الحاسم للدولة والفرد وتأثيره على النظام الدولي، ويعتمد تحديد الدولة أو الفرد –على أنه الوكيل– على النهج المتبع في التحليل[2].

على الرغم من أن هذه المستويات الثلاثة مفيدة وتفسيرية في تحليل السياسة الخارجية، إلا أن الزيادة في عدد وكثافة الجهات الفاعلة عبر الوطنية قد غيرت النظام الدولي، مما زاد من احتمالية الترابط خارج السلوك التقليدي بين دولة ودولة. وليس من الممكن دائمًا اكتشاف مستوى واحد في مناهج مختلفة لتحليل السياسة الخارجية. بينما تلتزم بعض المناهج بدقة بمستوى واحد من التحليل،

[1] - Ozer, Op Cit, P 35.
[2] - Christopher Alden, Amnon Aran, Foreign Policy Analysis : New Approaches, Abingdon : Routledge, 2017, P 3.

ويستخدم البعض الآخر مستويات مختلفة في نفس التحليل حتى لو كانت تتميز بأحد المستويات. بالإضافة إلى ذلك يساهم البحث متعدد التخصصات بما في ذلك التخصصات مثل العلوم السياسية والاقتصاد في تحليل شامل وكامل للسياسة الخارجية[1].

نأخذ مثال تحليل سياسة العراق الخارجية من خلال قرار احتلال الكويت وخوض الحرب عام 1991

كفكرة عامة: في عام 1990 احتل العراق جارته الصغيرة الغنية بالنفط الكويت، وتشكّل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا لتخليص الكويت من العراق أولاً بفرض عقوبات اقتصادية وثانيًا بتحديد موعد نهائي لصدام حسين للانسحاب من الكويت أو مواجهة هجوم عسكري مدمر. وقد كان التحالف متفوقًا عسكريًا وبذل جهودًا قوية لإقناع العراق بأنه سيهاجم إذا لم يتراجع العراق، ومع ذلك رفض صدام حسين التراجع وانتهى به الأمر في حرب غير متوازنة وتعرض لهزيمة عسكرية كبيرة. فكيف نفسر هذا الخيار المحير في السياسة الخارجية العراقية؟ لا يمكننا أن نعرف على وجه اليقين ولكن هناك عددًا من الحجج المعقولة من وجهات نظر تحليلية مختلفة على المستوى الفردي وعلى المستوى النظامي وعلى المستوى النظمي.

- **شخصية صدام:** دائمًا ما يكون للقادة أهمية في قرارات خوض الحرب لا سيما في البلدان غير الديمقراطية حيث تتركز السلطة السياسية بشكل كبير في أيدي فرد واحد أو عدد قليل من الأفراد. وبالنسبة لصدام حسين فقد كان قائدا طموحاً ميّالا للعنف في كثير من المرات، كما كان على استعداد لتحمل المخاطر. في البداية أمر صدام العراق بغزو إيران على أمل استغلال عدم الاستقرار الثوري في إيران والحصول على ميزة على خصمها التقليدي، وانتهت تلك الحرب المحفوفة بالمخاطر كمأزق دموي بعد ثماني سنوات، وبدا أن صدام يعتقد أن اللاعبين الدوليين كانوا يتآمرون باستمرار ضده، فلقد تصور أن جيرانًا مثل المملكة العربية السعودية والكويت يتآمرون للضغط على العراق اقتصاديًا، وآخرون مثل إسرائيل وأمريكا يتآمرون لتقويض سلطته في الداخل.
- **سوء الفهم والتفكير الجماعي:** ربما اعتقد صدام أن التحالف –سيما الولايات المتحدة– لن ينفذ تهديده بالهجوم، وبدا صدام متأثرًا بالتجربة الأمريكية في لبنان عام 1983، عندما انفجرت سيارة

[1] - Ibid.

مفخخة في السفارة الأمريكية وقتلت أكثر من 200 من مشاة البحرية سحبت على إثرها إدارة ريغان قوة حفظ السلام التابعة لها من لبنان. فعشية حرب 1991 أخبر صدام السفيرة الأمريكية وقتها أبريل غلاسبي أن الولايات المتحدة لن تكون لديها الجرأة للحرب لأنها بحسبه غير راغبة في تحمل أعداد كبيرة من الضحايا.

والآن ماذا عن القادة العراقيين الآخرين؟ ولا سيما المجموعة الصغيرة من مسؤولي حزب البعث الذين نصحوا صدام حسين؟

إحدى الآراء تقول بأنه يبدو أن البعض من هؤلاء القادة كان قلقا من أن العراق كان على وشك أن يعاني من هزيمة كبيرة في ضوء القوات المحتشدة ضده، لكنهم كانوا مترددين بشكل عام في الاختلاف مع صدام أو مشاركته آراء أو معلومات تتعارض مع مسار رغبته، سيما معرفتهم أن صدام حسين كان غير متسامح مع المعارضة، فمثلا عندما تولى السلطة في عام 1979 قام بإعدام 24 من قادة حزب البعث الذين عارضوا صعوده إلى السلطة بإجراءات تعسفية، كما أحاط نفسه بأفراد متشابهين في التفكير وحتى لو كانوا يميلون إلى الاختلاف معه فإنهم يعرفون ما ينتظرهم لو أنهم قاموا بذلك.

- **الضائقة الاقتصادية الوطنية:** استنزفت الحرب مع إيران العراق مالياً، وطالب العراق بمساهمات من دول الخليج الأخرى لتمويل مجهوده الحربي، لكن عندما انتهت الحرب وتوقف تدفق الأموال كان العراق في ضائقة اقتصادية شديدة، وكان بحاجة إلى أن تظل أسعار النفط مرتفعة لكسب العملة الصعبة من أجل الانتعاش الاقتصادي. هنا اعتقد صدام حسين أن الكويت كانت تفرط في إنتاج النفط وتؤدي إلى انخفاض الأسعار العالمية، وفكّر أنه بالاستيلاء على الكويت يمكنه السيطرة على إمدادات النفط الكويتي والحفاظ على السعر العالمي أعلى، ومن هذا المنظور وبمجرد احتلال صدام حسين للكويت لم يكن مستعدّا للتراجع بل استمر بالتقدم متوغلا في الداخل الكويتي وصولا حتى إلى مشارف الحدود الكويتية السعودية ولم يُثْنِهِ أي شيء في طريقه إلا هجوم التحالف الدولي على قواته التي أجبرته فيما بعد على التراجع والاستسلام.
- **الوضع الإقليمي والانتهازية الجيوسياسية:** نصّب العراق في عهد صدام حسين نفسه كقوة إقليمية وزعيما للعالم العربي، وهاجم صدام إيران لأن نظامها الجديد كان يتطلع إلى الهيمنة على المنطقة، كما هدد في نفس الوقت إسرائيل العدو المشترك للعالم العربي، ومن خلال الاستيلاء

على الكويت كان يشير للدول العربية بأن العراق هو الزعيم الإقليمي ويجب عليها تلبية رغباته، ومن خلال الوقوف في وجه الولايات المتحدة والتحالف الدولي –حتى لو خسر الحرب– كان صدام يعتقد أن هيبة العراق ستتعزز.

يجب على الطالب التعرف على عملية مستوى التحليل في وجهات النظر المختلفة المشار إليها أعلاه، وحجج قرار العراق –الذي يبدو محيرًا– للذهاب إلى الحرب تتراوح بين المستويات الثلاثة:

- **الأفراد؛**
- **الدولة؛**
- **والمستوى الدولي.**

2– العوامل المحددة لتحليل السياسة الخارجية:

بداية، يمكن التمييز بين فئتين كبيرتين للعوامل التي تحدّد السياسة الخارجية وهما: العوامل الداخلية والعوامل الخارجية، ونقصد بالعوامل الداخلية كل العناصر المرتبطة بأطراف الدولة الفاعلة كالبنى الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والموارد، والخاصيات الجغرافية، وأخيرا شخصية المسؤولين السياسيين. في حين تتكون العوامل الخارجية من العناصر الخاصة بمحيط الدولة، ويدخل في هذا النطاق كلٌّ من النظام الدولي، وعمل الدول الأخرى وغيرهما.

وبالرغم مما يُثار حول أهمية العوامل الخارجية في القيام بأدوار رئيسية في السياسة الخارجية على اعتبار أن هذه الأخيرة لا تعدوا أن تكون مجرد جواب على المحيط المتغير وعلى المحفزات

الخارجية (وهو ما ذهب إليه جيمس روزنو عندما تحدّث عن مسار تكييفي للسياسة الخارجية) إلا أن العوامل الداخلية –بحسب فيليب برايار ومحمد رضا جليلي– هي التي يجب أن تستحوذ على الاهتمام هنا، ومردّ ذلك أنه عند تفضيل المحيط فإننا نُهمل بذلك خاصية كل كيان للدولة، وبالتالي نصبح وكأننا لا نعتبر الدول إلا بمثابة كيانات يمكن تبديل إحداها بالأخرى وتستجيب بطريقة متشابهة على المحفزات الخارجية. بيد أن تاريخ العلاقات الدولية يبيّن لنا التنوع الهائل للسياسات الخارجية، فهو تاريخ تحدده المميزات الخاصة بكل دولة (هذا لا يعني طبعا أن أولوية اعتبار العوامل الرئيسية في تحليل السياسة الخارجية يكون على حساب تهميش كامل لأسس النظام الدولي وقواعد العمل التي تتفرع منه)[1].

وبالعودة للعوامل الداخلية المحددة للسياسة الخارجية، يمكن التمييز بين ثلاث فئات كبرى، الفئة الأولى تتمثل في العناصر المادية، الفئة الثانية تتمثل في العناصر البنيوية، والفئة الثالثة تتمثل في العناصر القيمية (الثقافية والإنسانية)، ولكون الأمر متعلّقٌ بالعوامل المحددة، فإنه يمكن اعتبار هذه العوامل كمتغيرات مستقلة في التحليل، وكموضوعٍ هو هدف التفسير، ويعني ذلك أن السياسة الخارجية هي المتغير التابع[2].

أ- **العوامل المادية:** تحمل العناصر المادية ثلاثة أبعاد مهمة، وتتمثل في الموقع الجغرافي، والموارد الطبيعية، والوضع الديمغرافي؛ بالنسبة للموقع الجغرافي فيمكننا أن نذكر الدور الذي تضطلع به أبعادُ الدولة، والموقع الجيواستراتيجي للبلد، وتكوين المساحات الإقليمية، والمناخ.

ومن دون الوقوع في حتمية جيوسياسية تبسيطية فإنه يجب الاعتراف بأن هذا الإطار المكاني قد لعب منذ زمن دورا مهمّا في توجهات السياسة الخارجية لكل دولة. وتمتلك الموارد الطبيعية بعض التأثير على السلوك الدولي للدول، كونها تحدد درجة تبعيّة الدول بالنسبة للخارج، ولا أدل على ذلك من تبعية دول أوروبا واليابان –مثلا– في مجال الطاقة.

في حين يشكّل وجود الموارد الطبيعية عنصر أساسيا لنفوذ الدولة الموضوع في خدمة سياستها الخارجية، هذا طبعا إذا امتلكت هذه الدولة وسائل اقتصادية وتكنولوجية تسمح باستثمار هذه الثروات. أما بالنسبة للوضع الديمغرافي فيمكننا ملاحظة أن العدد والأسس والأعمار والتوزيع

[1]– برايار، جليلي، مرجع سابق، ص ص 80-81.

[2]– مثنى علي المهداوي، السياسة الخارجية –دراسة نظرية عامة–، بغداد : مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2020، ص 18.

العرقي للسكان، هي كلها عوامل تؤثر على السياسة الخارجية إما بفرض بعض الحدود على سلطة الدولة وإما بتشكيل عناصر ضغط داخلي كالهجرة والبحث عن أبعاد جديدة وانعكاسات عدم التوازنات العرقية على السياسة الخارجية[1].

ب-**العوامل البنيوية:** تُصَنَّفُ العوامل البنيوية في فئتين؛ أولى هذه العوامل هي ذات طبيعة شكلية، وترتبط أساسا بطبيعة المؤسسات السياسية والاقتصادية وشكلها، ففيما يخص المؤسسات السياسية يمكن أن تبرز من خلال تأثير أنواع الأنظمة وتوزيع السلطة في البنى الإدارية المختلفة على إعداد السياسة الخارجية وتطبيقها. أما فيما يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية فيجب الإقرار بان بنيتها (سواءٌ أكانت بنية اقتصاد السوق أم بنية الاقتصاد المخطط) ومستوى التطور يؤثران تأثيرا مباشرا في سلطة الدول وفي سياساتها الخارجية[2].

وهناك مجموعة ثانية من العوامل وهي ذات طبيعة غير رسمية، وتتعلق أساسا بتنظيم الأحزاب السياسية ونمطها وحجمها ودرجة مركزيتها، وببنية مجموعات الضغط وتأثيراتها، وبوجود مجموعات عرقية ودينية ولغوية، وبنشاطات هذه المجموعات...إلخ، كما وترتبط بدرجة قدرة المجتمع على الحركة، وبتوزيع السكان بين المناطق المدنية والريفية وبالتماسك الوطني...إلخ[3].

ويُضاف إلى هاتين الفئتين من العوامل بُعْدٌ تكنولوجيٌّ مرتبط بالقدرة على استثمار البيئة الطبيعية والاجتماعية وإدارتها، فامتلاك الثروات الطبيعية لا يكفي الدولة لتكون غنية ومتطورة ولتمارس سياسة خارجية قائمة على سلطة فعلية، بل يتوجب عليها امتلاك قدراتٍ تكنولوجية واقتصادية وبشرية لاستثمار هذه الموارد. كما لا يكفي كذلك امتلاك مساحة كبيرة لاكتساب صفة القوة المهمة تلقائيا، بل يجب امتلاك وسائل التحكم الفعليّ، ويجب تثمير هذه المساحة سياسيا، فمثلا تمتلك السعودية ومصر –وبمثلهما الجزائر– مساحات شاسعة من دون أن تشكّلا قوى مهمة على الساحة الدولية ومن دون أن تمارس سياسة خارجية تنسجم مع هذه الإمكانيات[4].

---

[1]– النعيمي، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 200.

[2]– حسين بوقارة، السياسة الخارجية –دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل–، الجزائر: دار هومة، الطبعة الأولى، 2012، ص 81.

[3]– عباس علوان، السياسة الخارجية: النظرية–الإدارة–التطبيق (قراءة جديدة لبناء سياسة خارجية ناجحة في ظل نظام عالمي متغير)، بغداد: دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع– دار معنى للنشر والترجمة، الطبعة الأولى، 2022، ص–ص 118– 127.

[4]– الرمضاني، مرجع سابق، ص 198.

ت-العوامل القيمية: يمكن في هذه العوامل إدراج متغيرات مختلفة كالثقافة بمعناها الحقيقي، والإيديولوجيا، والعقليات الجماعية، والرأي العام، وشخصية المسؤولين السياسيين وبنية إدراكهم؛ فيمكن للثقافة (من حيث كونها نظام القيم واللغة والدين) أن تملك تأثيرا مهمّا على سياسة الدولة الخارجية، كما يمكن للتجانسات الثقافية أن تشكّل عوامل تقارب، ولكن في الوقت ذاته يمكن ات تشكّل عوامل نزاع بين كيانات دولية. ويمكن للغة -كما الدين- أن تحثّ دولا على إنشاء بنى للتعاون فيما بينها كما هو ملاحظ في العالم العربي أو في إطار الفرانكوفونية فيما يخص اللغة، أو ما نلاحظه في العالم الإسلامي مع إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي فيما يخص الدين[1].

ويمكنهما (اللغة والدين) أيضا -في حالات معينة- أن يدفعا بالدول على الانخراط في مغامرات خارجية بهدف الدفاع عن أقليات لغوية ودينية، بالإضافة إلى ذلك يمكننا في بعض الحالات أن نفهم أن الدفاع عن الوطن في بلدٍ معيّن يبدأ بحماية تراثه الثقافي (بكل ما للكلمة من معنى)، فضلا عن ذلك، فإن غالبية الدول تعي ضرورة الاستعمال الدولي لثرواتها الثقافية، لأنها كلها تماري دبلوماسية ثقافية وفقا للوسائل التي يمتلكها كلٌّ منها[2].

من جهة ثانية، فكل سياسة خارجية لبلدٍ ما مشروطة بالإيديولوجية التي تعلنها السلطة القائمة فيها، معنى هذا أنها مشروطة بالدور الذي تحدّده هذه السلطة لنفسها، وبإدراكها لذاتها، وبرؤيتها للعالم، وبوسائل العمل التي تفضّلها. هذا، وقد كان دور الإيديولوجيا واضحا خلال الحرب الباردة أين كان النزاع بين الشرق والغرب أبعد من أن يكون نزاعا استراتيجيا بسيطا تتواجه فيه قوتان عظيمتان، بل كان أيضا نزاعا إيديولوجيا مميّزا بتصادم رؤيتين للعالم، وكذلك بتصادم نظامين من القيم لكلٍّ منها طموحٌ أمميٌّ[3].

ومن جهة ثالثة وغير بعيد عن السياق أعلاه، فإنه وبالرغم من التنوعات الإثنية والعرقية التي تتوافر عليها أغلب الدول فإنه من الواجب الإقرار بأن التاريخ والحياة المشتركة في كل بلدٍ يؤديان إلى تكوين عقلية جماعية من شأنها التأثير في إعداد السياسة الخارجية، وتقوم هذه الظاهرة على ما يمكن أن نصفه بالذاكرة التاريخية، هذه الأخيرة التي تحدد المواقف والإدراكات التي يملكها الأفراد والجماعات الاجتماعية عن محيطهم، وتكون النتيجة نشأة صور عن "الآخر" وقد تكون

[1]- المهداوي، مرجع سابق، ص 20.

[2]- برايار، جليلي، مرجع سابق، ص 84.

[3]- لويد جنسن، مرجع سابق، ص 83.

هذه الصور إيجابية أو سلبية، كذلك من نتائجها نشأة مواقف عامة إزاء الانخراط في الأعمال الدولية كقرار سويسرا بجعل سياستها الخارجية محايدة منذ القرن السادس عشر. كذلك من نتائجها نشأة حساسية خاصة متعلقة بالأمن الوطني ويظهر هذا في البلدان التي عانت من ويلات الهجمات والاعتداءات المتكررة، وأيضا الميول إلى الاضطلاع بمهمة ما في الحقل الدولي انطلاقا من تجربة مُعاشَةٍ في الإطار الوطنين وهذا ما يتجلى في كل النزعات التبشيرية التي تفرزها كل الثورات[1].

هناك أيضا عامل ومتغير آخر يدخل في فئة العوامل القيمية، وهو شخصية أصحاب القرارات المسؤولين عن اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، ويمكن لهذه الشخصية أن تقوم بدور مهمّ في إعداد هذه السياسة، لأنها يمكن على الأقل أن تؤثر بل وتحدد إدراك المسؤولين السياسيين لمحيطهم ورؤيتهم للعالم، ويمكننا انطلاقا من هذا أن نبدأ في رحلة البحث للعثور على رابط بين بعض الصفات الشخصية والسلوكية لأصحاب القرارات في السياسات الخارجية، كما يمكننا كذلك أن نمضي في محاولة تطبيق مخططات خاصة بالتحليل النفسي في دراسة السياسة الخارجية لبعض القادة[2].

وفي ذات السياق أعلاه، حاول كلٌّ من **ألكسندر جورج وجولييت جورج** أن يُبيِّنا مثلا- أن السلطة كانت بالنسبة للرئيس الأمريكي **وودرو ويلسون** قيمة تعويضية ووسيلة لاستعادة احترام الذات الذي فقده جزئيا في طفولته. ولاحقا، تشكّل العناد والقوة اللذان دافع بهما ويلسون عن المشروع المتعلق بإنشاء عصبة الأمم المتحدة، وذلك تعبيرا عن الحاجة التي كانت لدى الرئيس إلى أن يترك أثرا خالدا[3].

ومع ذلك، فيجب الاعتراف بحدود هذا النوع من التفسير، خصوصا بسبب التصادم المعقّد أحيانا بين النظريات المختلفة للتحليل النفسي، فضلا عن ذلك فإن تحليل شخصية صاحب القرار السياسي تكون في أغلب الأحيان صعبة قليلة نظرا لصعوبة الوصول إلى المعطيات، فنكتفي إذن

[1]- حمدان عبد الله أبو عمران، "**السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم والمحددات والأدوات**"، مجلة دراسات البيان ، العدد 6، 2019، ص ص ص 82-83.

[2]- الرمضاني، مرجع سابق، ص 207.

[3]- برايار، جليلي، مرجع سابق، ص ص 85-86.

بتحليل بعض الحالات المعروفة جيدا مثل حالة هتلر وستالين وويلسون، لكنها ليست نموذجية لكونها خاصة جدا.

أخيرا، فإن العوامل المحددة للسياسة الخارجية التي تم ذكرها آنفا تعدّ مهمّة، وتتغير أهميتها النسبية بحسب الأوضاع والخصائص المتعلقة بكل طرف من الأطراف الفاعلة الدولية، لذلك لا يمكننا أن نطمح إلى إنشاء نموذج تفسيري عام للسياسة الخارجية يحدّد بطريقة صارمة ونهائية تراتبية هذه العوامل المحدِّدة، كما لا نستطيع أن نميّز عاملا تفسيريّا محدِّدا على غرار ما فعل العديد من الباحثين الذين ذهبوا إلى حدّ وضع نظريات تفسيرية أُحاديّة الأسباب للسياسة الخارجية.

المحور الرابع:

مقاربات تحليل

السياسة الخارجية

ثمة مداخل نظرية مختلفة من شأنها أن تعمل على تحليل السياسة الخارجية من زوايا عدة، فبينما تمت صياغة بعض النظريات لتحليل السياسة الخارجية إلا أن الجزء الأكبر منها مُشتَقٌّ من نظريات العلاقات الدولية، فالمجموعة الأولى من النظريات في هذا السياق هي في الواقع نظريات العلاقات الدولية والتي تتضمن تفسيرات تحليلية حول السياسة الخارجية، أما المجموعة الثانية فتضم تلك النظريات التي تم تطويرها باستخدام مداخل منهجية مختلفة نوعية وكمية مجموعة في إطار السلوكية، التي وجّهت انتقادات إلى المجموعة الأولى من النظريات، ومن ثم عملت على تقديم تفسيرات جديدة للسياسة الخارجية.

1- الاتجاهات النظرية الكبرى "التقليدية" في العلاقات الدولية وتحليل السياسة الخارجية:

نروم (نسعى) من خلال هذا الجزء من المحاضرة إلى إعطاء الأوصاف النظرية الكبرى المفسرة للسياسة الخارجية من خلال المقاربة الواقعية والليبرالية والبنائية، ومن الواضح أن كُلّا من هذه المقاربات تركز على جوانب مختلفة؛ فترى الواقعية أن الدول هي المصدر الأساسي للسياسة الخارجية في نظام دولي يفتقر إلى وجود عنصر فاعل فوق الدولة يستطيع أن يجبرها على التصرف بطرق محددة، في حين تتشكل الموضوعات الرئيسية للسياسة الخارجية عند الليبراليين من حيوية توسيع منطقة السلام الليبرالي وتجنب استخدام القوة تجاه الدول غير الليبرالية إلى أقصى حد ممكن والتشديد على فرص التعاون، أما قيمة المساهمة البنائية في تحليل السياسة الخارجية فكانت بفضل الدراسات التي قدّمتها عن دور ومصالح البيروقراطيات وكيفية تفسير عملية صنع القرار، وتأثير المجتمع الدولي على الممارسة السياسية. وفيما يلي سيتم التفصيل في كل ما ذُكر أعلاه.

أ- **المقاربة الواقعية وتحليل السياسة الخارجية:** أول نقطة علينا التركيز عليها في هذا المحور هو عبارة عن تساؤل في الشق الأول من العنوان "**الواقعية**" عن أي واقعية سنتحدث ؟ فالواقعية كفلسفة تمتد إلى العصر اليوناني لكن كقالب نظري له افتراضاته ومنهجه ظهرت مع نهاية الحرب العالمية الثانية مع كتابات **هانز مورغانثو**؟ هل سنتحدث عن واقعية **ثيوسيديدس** حول صراع دولة المدينة على القوة والأمن؟، أم نتحدث عن واقعية **ميكيافيللي** والتي أدرجها في كتابه الأمير، أم نتحدث عن واقعية **هانز مورغانثو** الكلاسيكية ؟ أم عن الواقعية الجديدة

بزعامة **كينيث والتز** وما تحويه من تفرعات واقعية هجومية وواقعية دفاعية وواقعية تقليدية جديدة؟

التساؤل الآخر متمحور في الشق الثاني من العنوان "**تحليل السياسة الخارجية**" عن أي سياسة خارجية من منظار الواقعية سنتحدث؟ هل سنتحدث عن مقاربات ممارس السياسة الخارجية الواقعية كما هو الحال مع كتابات وزير الحرب الروسي الأمير **كوروباتكا** عام 1900؟ أم هل سنتحدث عن مقاربات دارس السياسة الخارجية الواقعية مع كتابات **هانز مورغانثو** في النصف الأول من القرن العشرين منتقدا سياسة خارجية بلاده الولايات المتحدة الأمريكية؟

الأسئلة أعلاه في الواقع كانت ضرورية حتى نضبط المفاهيم والمصطلحات والمنهجية ككل بغية الوصول إلى الهدف المنشود، ونحن هنا سننطلق من الافتراضات الأساسية للمقترب الواقعي في العلاقات الدولية ونحاول توظيفها في تحليل السياسة الخارجية، ذلك أن الواقعية كنظرية وُضِعت لفهم العلاقات الدولية وليس لدراسة السياسة الخارجية، والواقعية كما هو متعارف عليه تتأسس افتراضاتها على ثلاث فرضيات أساسية[1]:

- **الجماعية:** تتلخص هذه النقطة في فكرة عامة مفادها أن البشر يتعاملون مع بعضهم البعض بدرجة أولى على أنهم أعضاء ينتمون إلى جماعات، ونظرا للحاجة إلى تحسين مستوى الحياة يلجؤون إلى التلاحم، وهذا الأخير (التلاحم) هو الذي يولِّد إمكانية التصارع مع الجماعات الأخرى. وفي وقتنا الحالي الذي يمثِّل الجماعات الإنسانية هي الدول–الأمم. (الآن ما الذي يجعل من التلاحم مولّدا للتصارع؟ الجواب عليه هو الأنانية وهو الافتراض الثاني).
- **الأنانية:** تتلخص هذه النقطة في فكرة عامة مفادها أن اسلوك السياسي يتحدد في النهاية على ضوء المصلحة، كون الأنانية متجذرة في الطبيعة الإنسانية، مع بعض الاستثناءات التي تُطبَع بسلوك الإيثار، لكن عندما تتواجه المصلحة الذاتية مع مصلحة الجماعة فإن الأنانية ستغلب حب الإيثار.
- **مركزية القوة:** الفكرة العامة لهذا الافتراض يتلخص في أن الشؤون الإنسانية تتميز بتفاوت كبير في القوة بالمعنى المزدوج لهذا المصطلح (معنى التأثير الاجتماعي ومعنى التأثير

[1] - William C. "Wohlforth, Realim and Foreign Policy ", Chapter in: Foreign Policy: Theories, Actors, Cases. Steve Smith and Others (eds), New York: Oxford, 2016, Pp 32-33.

المادي) لذلك مفتاح فهم القوة هو في التفاعل بين القوة الاجتماعية والمادية، بل وربما كان للجانب المادي الأثر الكبير في أمور كثيرة كالإكراه من أجل شيء ما[1].

بإسقاط الكلام أعلاه على السياسة الخارجية فنجد أن الدول كوحدات سياسية تمثل الجماعات الإنسانية تتلاحم فيما بينها في البيئة الدولية وهذا التلاحم يولّد في كثير من الأحيان صراعات مع وحدات سياسية اخرى نتيجة الأنانية المتأصلة في سلوكها الخارجي والتي تسعى لخدمة مصلحتها وتعظيم مكاسبها بالقوة التي تستمدها من خلال موقعها في النظام الدولي (الجانب السياسي: قوة عظمى–قوة كبرى– قوة إقليمية) و(الجانب المادي: دولة العالم المتقدم– دول العالم الثالث).

ب– **المقاربة الليبرالية وتحليل السياسة الخارجية:** بداية نشير إلى أن نقطة الانطلاق الرئيسية للمقاربة الليبرالية في العلاقات الدولية أن هذه الأخيرة تتسم بالتعاون لا الصراع، وذلك يرجع بالأساس للطبيعة الخيّرة للإنسان، ولذلك تعطي الليبرالية أهمية قصوى للتعاون الدولي في إطار مؤسسات أو منظمات دولية تلعب دور الضامن للأمن والسلم الدوليين، وبذلك يحدّ من فوضوية النظام الدولي، ويجد هذا الأخير أساسه في التجارة الدولية والاعتماد المتبادل والأمن الجماعي، مما يفضي إلى ثَنْيِ الفاعلين عن استخدام العنف والقوة أو التهديد بهما[2].

وبينما ينطلق الواقعيون من استقلالية الدول وتمركز وجودها على المصلحة الذاتية، فإن أنصار الليبرالية يركّزون على الاعتماد المتبادل المركّب؛ حيث نجد عددا مركّبا من العلاقات بين أنواع مختلفة من الفاعلين دون وجود هرمية معينة، وبذلك تتراجع وحدوية الفواعل–الدولة القومية– وأهمية القوة الصلبة لصالح التعددية في مراكز صنع القرار وتصاعد الدور الذي تلعبه القوة الاقتصادية في تحديد قوة الدول وسُبل التعاون فيما بينها[3].

بإسقاط الكلام أعلاه على السياسة الخارجية يتضح أن الليبرالية على خلاف الواقعية تماما؛ إذا كانت الواقعية تفترض أن الدول يحركها سلوك عدواني وتبيّت نية سيئة وتسعى

---

[1]– محمد شاعة، "**المقاربة الواقعية وتحليل السياسة الخارجية: طموح تقليص الهوة بين رؤية النظرية العامة ومقتضيات الحالات الخاصة**"، دراسات إستراتيجية ، العدد 15، المجلد7، جوان 2011، ص ص 60–61.

[2] - Michael W. Doyle, "Liberalism and Foreign Policy ", Chapter in: Foreign Policy: Theories, Actors, Cases. Steve Smith and Others (eds), New York: Oxford, 2016, Pp 49-50.

[3]– فهيم رملي، بوزيدي عبد الرزاق، تحليل السياسة الخارجية: فحص لافتراضات الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، مداخلة مقدمة في يوم دراسي بعنوان: السياسة الخارجية الجزائرية في ظل بيئة إقليمية متغيرة، 6 ديسمبر 2017، ص 5.

لخدمة مصالحها في بيئة دولية تتسم بالفوضى، فإن الليبراليين يضعون أهم افتراضين أساسيين يتمحوران حول **الاعتماد المتبادل والتعاون الدولي**، هذا الكلام يحمل في ثناياه أن الليبراليين ينظرون إلى تحركات الدول بنظرة خيّرة وحسنة، فإذا كان الواقعيون يرون أن الدول تسعى في سياساتها الخارجية لتعظيم مكاسبها النسبية عن طريق الأنانية والقوة وينظرون إلى التفاعلات الدولية على أساس أنها لعبة صفرية، فالليبراليون يرون أن التفاعلات الدولية هي لعبة غير صفرية الكل رابح فيها، فالدول تسعى في سياساتها الخارجية لتعظيم مكاسبها المطلقة والتي لا تظهر في الحين بل بمرور وقت طويل عن طريق الاعتماد المتبادل والتعاون الدولي، بمعنى تحقيق أعلى قدر من المكاسب بأقل التكاليف.

قد يتساءل سائل أن النظام الدولي يحوز على دول غير ليبرالية فما السبيل لذلك وكيف يتم التعامل معها؟ والجواب على هذا يكون بقولنا أنه على الصعيد السياسي تستطيع الدول القوية في النظام الدولي استخدام المؤسسات والتعاون عبر القومي كوسيلة لضم الدول غير الليبرالية إلى العالم الليبرالي مثلا حتى تُقْبَل روسيا ضمن مجموعة G7 فعليها ان تُثبت أهليتها الليبرالية أولا، وقد طبّق الاتحاد الأوروبي العملية ذاتها في العلاقات مع الدول الشيوعية سابقا في شرق ووسط أوروبا، وكان هدف الدول الغربية هو التلاقي الاقتصادي الكلّي السريع بين تلك الدول الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. بالنسبة للتعامل مع العالم الثالث فإن أنجع طريقة هي **المشروطية** أيُّ السياسات التي ينبغي على البلدان النامية اتباعها مقابل المزايا الاقتصادية، تحل القوة الاقتصادية محل القوة الصلبة[1].

ت-المقاربة البنائية وتحليل السياسة الخارجية: تركز النظرية البنائية على الأسس والبنى الاجتماعية غير المادية أو المعيارية التي تحكم العلاقات ما بين الوحدات الدولاتية، وتهتم بدراسة وتحليل دور الثقافة والقيم والأفكار في العلاقات الدولية، كما تتناول دور وأثر المتغيرات النفسية والثقافية والفهم الجماعي المشترك في تشكيل مصالح وأولويات الدول دون تجاهل دور الاعتبارات والمتغيرات المادية[2]، فوفقا للبنائية إن السلوك والتفاعلات ما بين الدول لا يمكن حصرها فقط في المصالح القومية، فالعلاقات الدولية وفق البنائيين تتميز بطبيعتها الاجتماعية

[1]- محمد شاعة، مستقبل السياسة الخارجية: دراسة تحليلية لتأثير ظاهرة العولمة على حقل السياسة الخارجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2012، ص ص 195-196.

[2] - Jean Frédéric Morin, La Politique Etangère : Théories-Méthodes et Références, Paris : Armand Colin, 2013, P 98.

تحددها الأفكار المشتركة، وأهم افتراضاتها الأساسية أن الهويات والمصالح تنتج عن الأفكار التي من شأن تبدلاتها وتحولاتها المتواصلة التأثير في العلاقات الدولية[1].

بإسقاط الكلام أعلاه على السياسة الخارجية يمكن القول أنه بالنسبة لأنصار البنائية كنظرية من نظريات العلاقات الدولية بيرون ان كلّا من الواقعية الجديدة والليبرالية على وجه الخصوص تفتقران إلى القدرة على استكشاف المتغيرات الهيكلية المعاصرة في السياسات الدولية في حين أن الفكرة المركزية للبنائية حول السياسية الخارجية هي الهوية، وبناءً على ذلك فالهوية الوطنية هي نظام من المعنى يعبِّر عن العواطف الذاتية والإدراك والتوجهات القيمية تجاه الآخرين.

وقد لعبت نهاية الحرب الباردة دورا كبيرا في إضفاء المشروعية على المقاربات البنائية، وتأكد لاحقا سيما أحداث 9/11 أن البنائية يمكن أن تساهم في تحليل السياسة الخارجية بطرق متعددة، فقد قدمت دراسات كثيرة حول دور البيروقراطيات وعملية صنع القرار واهتمت بدرجة أقل بالمواضيع التي لها علاقة بتأثير المجتمع الدولي على الممارسة السياسية الخارجية للدول[2](الدبلوماسية الدينية–الدبلوماسية الثقافية–الدبلوماسية الروحية....إلخ).

أخيرا، تعكس هذه المقاربات الثلاثة الكبرى تنوع الدراسات الأكاديمية المعاصرة لتحليل السياسة الخارجية؛ ومع ذلك فهناك دلائل واضحة على تقارب ما، فمعظم الواقعيين يدركون أهمية القومية والعرقية وقوتها، بينما يعترف الليبراليون بمحورية القوة في السلوك الدولي وبفوضوية النظام الدولي وحل المعضلات الأمنية يتم بطرق توافقية تعاونية، وأخيرا يقر البنائيون بأن الأفكار لها تأثير أكبر عندما تدعمها دول قوية وتساندها قوى مادية راسخة ومنه لا تستبعد البنائية استخدام القوة عندما تسعى الجماعات المختلفة إلى تحقيق هويتها.

2- المقاربات السلوكية وتحليل السياسة الخارجية

نعني بالسلوكية تلك الأعمال التي تهدف إلى شرح كيفية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية، وظهرت أول الأمر كنهج علمي في ميدان علم النفس، وللسلوكية طريقة تجريبية تعتمد على مراقبة

[1]– مصطفى بوصبوعة، "**تطور مقاربات تحليل السياسة الخارجية**"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة ، العدد 11، أكتوبر 2016، ص–ص 32–33–34.

[2] -Alex McLeod, « L'Approche Constructiviste de la Politique Etrangère » , Chapter in : Politique Etrangère -Nouveaux Regards-, Frédéric Charillon (ed), Paris :Press de Science Po, 2002, P 74.

أفعال الأفراد وظروفهم وبيئتهم، ووفقا لعلماء السلوك فإن المعرفة يتم اكتسابها من خلال تراكم البيانات التي يمكن ملاحظتها[1]. وبالعودة للعلاقات الدولية بشكل عام وتحليل السياسة الخارجية بشكل خاص فالسلوكية تنتقد المقاربات التقليدية على أساس أنه لا يمكن أن يكون هناك افتراضات مسبقة حول الطبيعة البشرية دون ملاحظة، كما وتختلف عن المقاربات التقليدية كونها تركّز على عمليات ودوافع صنع السياسة الخارجية.

هذا، وقد تطور المقاربات السلوكية كجزء من الانتقادات المنهجية لنظرية الاختيار العقلاني، فالعقلانية ليست مطلقة بل إنها مقيدة بديناميكيات أخرى يجب تضمينها في تحليل السياسة الخارجية. وفي هذا الإطار فإن السلوكية تتوفر على عدة مقاربات مختلفة لتحليل السياسة الخارجية، ويتم التمييز بينها بناءً على منهجياتها، الأمر الذي يجعل منها تتشابك فيما بينها أحيانا وتتصادم أحيانا أخرى[2]، وعموما فإن المقاربات الأكثر شيوعا في هذا السياق هي مقاربة صنع القرار، ومقاربة السياسة الخارجية المقارنة، ومقاربة دراسة الحالة، ومقاربة بيانات الحدث ونظرية الاحتمالات ونظرية الدور. وفيما يلي سنتعرض لكل منها على حدى.

أ- **مقاربة صنع القرار وتحليل السياسة الخارجية:** ما من شك أن صنع القرار يُعدّ أحد الجوانب الأساسية لتحليل السياسة الخارجية، وهناك مراحل مختلفة لصنع القرار لا تتوقف عند التعرف على المشكلة والتأطير والإدراك، بل تمتد إلى مراحل أكثر تقدّما لتشمل تحديد أولويات الهدف والتخطيط للطوارئ وتقييم الخيارات، هذا، ويقف كلّ من صانع القرار أو المجموعة القرارية أو الفرد في مركز هذه المقاربة[3]. وبحسب **فاليري هيدسون** فإن دراسات مقاربة صنع القرار تقوم بالتركيز على صانعي القرار ودوافعهم وحالتهم النفسية وبيئتهم جنبا إلى جنب مع أجهزة وعمليات صنع القرار، وتشكل هذه العناصر مجتمعة الشروط التي تشكل قرارات السياسة الخارجية، وبالتالي السياسة الخارجية للدولة[4].

من خلال تحديد صانع القرار، فإن هذه المقاربة تبتعد عن المفاهيم المجردة والموضوعية للنُّهُجِ التقليدية وتتبنى منظورا شخصيا، وإلى جانب هذا المنظور يأتي نقد افتراضات العقلانية

[1]- علوان، مرجع سابق، ص 62.

[2] - Ozer, Op Cit, P 38.

[3]- عامر مصباح، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 133.

[4] - Valerie M, Hudson, Foreign Policy Analysis: Classic and Contemporary, Op Cit, P 20.

التي تظمنّتها المقاربات التقليدية، ووفقا لمقاربة اتخاذ القرار فإن عقلانية الناس محدودة ويرجع ذلك إلى سلسلة من العوامل التي يجب تضمينها جميعا في تحليل السياسة الخارجية كالعوامل النفسية والمعرفية، وعمليات اكتساب المعرفة، والخبرة، والقيم، وأنظمة المعتقدات وما إلى ذلك[1]. وتتشكل هذه العوامل في الغالب من خلال العوامل الاجتماعية والسياسية والديمغرافية والثقافية والظروف التاريخية والإيديولوجية والمؤسساتية التي تحيط بصانع القرار، وتجتمع كل هذه الديناميكيات معا وتشكل تصورات صانع القرار.

ويهدف التحليل من خلال هذه المقاربة إلى فهم وشرح التصورات التي تؤدي إلى قرارات السياسة الخارجية والديناميكيات التي تؤدي إلى هذه التصورات، هذه الأخيرة التي تلعب دورا حاسما عندما يكون لدى صانع القرار تصورات خاطئة حول نوايا الدول الأخرى أو حول قدرات دولة. ومن جهة أخرى قد يكون للأمة –مثل صانع القرار– أيضا تصورات عن نفسها ودورها، وقد تؤثر هذه التصورات على قرارات صانعي السياسات الخارجية، وفي هذه النقطة يمكن الإشارة إلى أن ثقافة المجتمع من شأنها أن تلعب دورا مهمّا في تكوين هذه التصورات، فللثقافة أيضا تأثير على العمليات المعرفية التي يكتسب من خلالها صانع القرار المعرفة والمعلومات[2].

كذلك، تجدر الإشارة إلى مستوى التحليل الفردي لا يعني بالضرورة وجود صانع قرار فردي، ففي كثير من الحالات قد تكون هناك مجموعة صغيرة من الأفراد الذين يتخذون قرارات السياسة الخارجية، ووفقا لبعض الباحثين لا يمكن أن تصاغ قرارات وعمليات السياسة الخارجية من قِبل شخص واحد، فهي حتما نِتاج للتفكير الجماعي على مستويات مختلفة، وفي مثل هذه الحالات يركز التحليل على الطرق التي ينظر بها أعضاء المجموعة إلى قضايا السياسة الخارجية والدوافع التي تقودهم إلى اتخاذ القرار، وفي إطار التحليل المتعلق بصانع القرار الفردي يتعين فحص الديناميكيات النفسية بدقة للإجابة على هذه الأسلة (كيف ينظر لقضايا السياسة الخارجية؟ وما هي الدوافع التي قادته إلى اتخاذ القرار؟)[3].

وفي ذات السياق، يشير **فاليري هيدسون** إلى أن الاعتقاد بأن التركيز على صانع القرار الفردي أو الجماعي ليس توضيحيا لأنه ليس المحدد الوحيد ومردّ ذلك مرافقة بعض العمليات

[1] - Ozer, Op Cit, P 39.
[2] - Morin, Paquin, Op Cit, P 71.
[3] - Alden, Aran, Op Cit, P 20.

التنظيمية والبيروقراطية، فوفقا لهذا الطرح، تعدّ البيئة البيروقراطية أكثر حسما في قرارات السياسة الخارجية من صانعي القرار الفرديين، فنجد أن مؤسسات على شاكلة وزارة الخارجية والدفاع والتجارة وإداراتها ووكلائها تؤثر بشكل كبير على قرارات السياسة الخارجية على اعتبار أنها هي من تفسّر وتنفّذ هذه القرارات. كما يلاحظ **هيدسون** أن المنظمات والبيروقراطيات تضع بقاءها على رأس قائمة أولوياتها، وبالتالي فإن هذا البقاء يُقاس بالتأثير النسبي تجاه المنظمات الأخرى وبميزانية المنظمة ومعنويات موظفيها، وتزيد بعض التحليلات في إطار هذه المقاربة من خلال التحقيق في تأثير الرأي العام ومجموعات المصالح على صنع القرار[1].

ب-مقاربة السياسة الخارجية المقارنة وتحليل السياسة الخارجية: برزت الدراسات المقارنة للسياسة الخارجية مع مطلع سبعينيات القرن الماضي على يد أنصار المدرسة السلوكية، نتيجة للتطورات والمستجدات الدولية التي شهدتها تلك الفترة؛ حيث أدى حصول دول العالم الثالث على استقلالها إلى تزايد الاهتمام فيما يمكن تسميته بدمقرطة العلاقات الدولية بعد أن كانت حكرا على الدول الأوروبية. هذا، وقد تم تطوير هذه المقاربة من خلال الطريقة التي تناولها بها **جيمس روزنو** للوصول إلى تعميمات قابلة للاختبار من خلال التحليل عبر الوطني، ووفقا لهذه المقاربة فإنه يمكننا مقارنة الأحداث وفقا لأبعاد سلوكية. وبالعودة إلى الأدبيات التي بحثت في السياسة الخارجية كموضوع للمقارنة فإننا نجد أن أغلبها انطلق من ثلاثة أسئلة جوهرية رئيسية: ماذا نقارن في السياسة الخارجية؟ كيف نقارن ؟ ولماذا نقارن؟[2]

- ✓ **ماذا نقارن في السياسة الخارجية؟** بما أن السياسة الخارجية عبارة عن توجهات وأهداف يتم تحقيقها من خلال الوسائل والآليات المعتمدة، كما أنها تحصيل حاصل لذلك التفاعل للثالوث البيئي بين مختلف المتغيرات الداخلية والخارجية والسيكولوجية، فهذا يعني أننا نقارن بين مختلف السياسات الخارجية من خلال: الأهداف، الوسائل، الأدوار، التوجهات، والمتغيرات.
- ✓ **كيف نقارن في السياسة الخارجية؟** تتم المقارنة في مجال السياسة الخارجية من خلال منهج البحث التاريخي المقارن؛ حيث أن المقارنة في السياسة الخارجية تتم وفق مستويين؛ الأول تتم فيه المقارنة بين سياستين خارجيتين لدولتين أو أكثر، وهنا نستعمل المنهج المقارن. أما المستوى

[1] - Valerie M, Hudson, Foreign Policy Analysis: Classic and Contemporary, Op Cit, P 20.

[2]- عبد الناصر جندلي، محاضرات في مقياس السياسة الخارجية المقارنة مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر علاقات دولية، جامعة باتنة، الموسم الجامعي 2021-2022، ص 15.

الثاني فهو الذي تتم فيه المقارنة لنفس السياسة الخارجية لدولة بعينها في فترات زمنية متعاقبة، وهنا يتم توظيف منهج البحث التاريخي المقارن.

- ✓ **لماذا نقارن؟** بحسب **مايكل هاس** فإننا نقارن في السياسة الخارجية من أجل تحقيق جملة من الأهداف والتي يمكن حصرها فيما يلي[1]:

❖ إعطاء وصف واضح وشامل حول ظاهرة السياسة الخارجية بغية الحصول على معلومات كافية عن الأحداث وكل ما يجري في الساحة الدولية؛

❖ التنبؤ بمستقبل المجتمع الدولي؛

❖ اتساع دائرة استيعابنا وفهمنا للسياسات الخارجية لمختلف الوحدات السياسية كبيرة كانت أو صغيرة، متقدمة كانت أو متخلفة؛

❖ استخلاص أفضل السياسات الخارجية في العالم من خلال إبراز عناصر التمايز؛

❖ الدراسة العمودية لظاهرة السياسة الخارجية.

ويعدّ **جيمس روزنو** من المبادرين الأوائل والمساهمين في تقديم إطار نظري للدراسات المقارنة للسياسة الخارجية في مطلع ال70 من القرن الماضي؛ حيث قام بترتيب عناصر التأثير حسب وزنها وفي حالات مختلفة ومتباينة، وفي هذا الصدد يَعْتبِر روزنو كلّا من المتغيرات الفردية والمتغيرات المتعلقة بالدور والمتغيرات المجتمعية والمتغيرات الحكومية والمتغيرات النظامية (النسقية) كلها متغيرات تؤثر بشكل أو بآخر في سياسات الدول الخارجية، وتتفاوت درجة تأثيرها من دولة لأخرى حسب حجم مساحتها وفيما إذا كانت الدولة ذات نظام سياسي مفتوح أم مغلق، متقدمة أم متخلفة، وذلك من خلال المعيار الجغرافي، السياسي، والاقتصادي[2].

- **المتغيرات الفردية:** وهي تلك المتغيرات المتعلقة بالبيئة السيكولوجية المتصلة بصانع القرار والتي حصرها في التكوين الشخصي لصانع القرار، خبرته، قِيَمُه، ولاؤه، إيديولوجيته وفكره.
- **متغيرات الدور:** تتمثل في السلوك الطبيعي المفترض أن ينتهجه صانع القرار من منطلق مركزه حتى وإن كان يتعارض مع رأيه وتوجهاته [السياسة الخارجية للرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران الذي كان ينتهج النهج الاشتراكي، وكان لزاما عليه أن يكيّف نفسه وفق النظام الفرنسي ذو التوجهات الرأسمالية، نفس الشيء مع الرئيس فرانسوا هولاند] علما أن متغيرات الدور تتباين من دولة إلى أخرى؛ ففي الدولة المتقدمة مثلا هناك جلاء واضح في الأدوار بِحُكْم التجارب

[1]– نفس المرجع، ص 16.

[2] - James Rosenau, The Scientific Study of Foreign Policy, New York : The Free Press, 1971, P 39.

المتكررة، وبالتالي فهي تلعب دورا كبيرا في رسم وتحديد السياسة الخارجية لهذه الدول على عكس ما هو شائع في الدول المتخلفة.

- **المتغيرات المجتمعية:** وتشمل المتغيرات المجتمعية المادية وغير المادية؛ فالمادية تتعلق بالبيئة غير البشرية (الموقع الجغرافي، الإمكانيات والموارد الاقتصادية، والموارد الأولية، التقدم التقني والتكنولوجي...) أما غير المادية فتشمل التركيبة البشرية للمجتمع وثقافته السياسية ومعتقداته وإسهاماته التاريخية.
- **المتغيرات الحكومية:** وتعبّر عن هيكل السلطة القائمة ومؤسساتها وأجهزتها الحكومية، فضلا عن المنظومة الحزبية ككل.
- **المتغيرات النسقية:** وتنحصر في تلك المتغيرات التي تفرزها البيئة الخارجية وتتلخص في النظام الدولي القائم ومختلف فروعه أي النظام الإقليمي والنظام الإقليمي الفرعي للدولة.

وقد لخص جيمس روزنو دراساته المقارنة للسياسة الخارجية في نموذج نظري يُصنِّف فيه الدول وفق ثلاثة معايير* أساسية:

- **المعيار الجغرافي:** دول كبيرة ودول صغيرة؛
- **المعيار السياسي:** دول ذات نظام سياسي مفتوح ودول ذات نظام سياسي مغلق؛
- **المعيار الاقتصادي:** دول متقدمة ودول متخلفة[1].

* – كملاحظة فإن هذه المعايير تشتمل على عنصر التماثل، ففي المقارنة يُشترط عنصر التماثل لأننا لا نستطيع المقارنة بين شيئين متناقضين، وإذا ما فعلنا ذلك فنحن هنا أمام مقابلة وليست مقارنة. من جانب آخر فالمقارنة تكون على مستويين؛ الأول مقارنة دولة "أ" بدولة "ب"، الثاني على مستوى الدولة الواحدة في فترات متعاقبة.

[1] – ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العرب، 1985، ص 192.

نموذج جيمس روزنو للسياسة الخارجية المقارنة وفقا لمقالته "ما قبل نظريات ونظريات السياسة الخارجية" 1966

المعيار الجغرافي	دولة كبرى				دولة صغرى			
المعيار الاقتصادي	متقدم		متخلف		متقدم		متخلف	
المعيار السياسي	مفتوح	مغلق	مفتوح	مغلق	مفتوح	مغلق	مفتوح	مغلق
ترتيب متغيرات التأثير	الدور المجتمعية الحكومية النسقية الفردية	الدور الفردية الحكومية النسقية المجتمعية	الفردية الدور المجتمعية النسقية الحكومية	الفردية الدور الحكومية النسقية المجتمعية	الدور النسقية المجتمعية الحكومية الفردية	الدور النسقية الفردية الحكومية المجتمعية	الفردية النسقية الدور المجتمعية الحكومية	الفردية النسقية الدور الحكومية المجتمعية
أمثلة	الو.م . أ	الإ. الس	الهند	الصين	هولندا	تشيكوسلوفاكيا	كينيا	غانا

المصدر: ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العرب، 1985، ص 196.

ملاحظات حول النموذج:

- لا تتأثر الدول الكبرى بدرجة كبيرة بمتغيرات البيئة الخارجية (النظام الدولي) بل تتأثر بمتغيرات البيئة الداخلية، والعكس صحيح، نجد أن الدول الصغرى تتأثر بدرجة كبيرة بمتغيرات البيئة الخارجية (النظام الدولي) ولا تتأثر كثيرا بمتغيرات البيئة الداخلية؛

- المتغيرات المجتمعية جاءت في المركز الأخير في الأنظمة المغلقة على حد سواء متقدمة كانت أم متخلفة، كبرى أو صغرى، وهذا راجع لكونها أنظمة تسلطية استبدادية، فهي لا تعطي هامشا أكبر لمؤسسات المجتمع المدني؛
- الفردية تبوأت المركز الأول في الدول الكبرى والصغرى المتخلفة سواء كانت ذات نظام مفتوح أم مغلق، وهذا راجع لكونها أنظمة تتأثر بشكل كبير بالوضع الاقتصادي (الهند–الصين) (كينيا–غانا).
- ضمنيا يظهر وكأن روزنو لا يقر بمقارنة دولة واحدة في فترات مختلفة أو متعاقبة.

أخيرا، فإن ما تجدر الإشارة إليه هو أن ما يقارَن في هذا التحليل هو ممارسات السياسة الخارجية والواقعية للدول وليس الديناميكيات التي تقف وراءها، وبالتالي فإن المنهجية التي يفضّلها الباحثون في هذه المقاربة لا تقوم فقط بإجراء اختبارات عبر الدول ولكن أيضا اختبار تجريبي عبر الزمن عن طريق جمع البيانات حول مجموعة متنوعة من العوامل التفسيرية المحتملة، وكذا تحديد الأنماط التي ارتبطت بها هذه المتغيرات المستقلة بسلوك السياسة الخارجية، ومن ثَمَّ فإن مقاربة السياسة الخارجية المقارنة هي سلوكيات، بمعنى أنها تفحص السلوكيات كمصدر للبيانات ولكنها تختلف عن مقاربة صنع القرار لأنها تركز عليها (البيانات) بالمعنى التجريبي والموضوعي وتتجاهل الديناميكيات الاجتماعية والنفسية والمعرفية وراء تلك السلوكيات، وهذا يشكّل جانبا واحدا من النقد الموجّه للمقاربة، لكن النقد الرئيسي لتحليل السياسة الخارجية المقارنة يدور حول محاولة صياغة نظرية "كسموبوليتانية" عامة للسياسة الخارجية.

ت–مقاربة دراسة الحالة وتحليل السياسة الخارجية: تقف هذه المقاربة على عكس مقاربة السياسة الخارجية المقارنة، ففي الوقت الذي تسعى فيه هذه الأخيرة إلى صياغة نظرية كسموبوليتانية عامة قابلة للتعميم للسياسة الخارجية، نجد هذه المقاربة تقول أن لكل دولة سياسة خارجية خاصة بها، والاعتقاد المركزي في هذه المقاربة هو أن أي تفسير لسلوكيات السياسة الخارجية من خلال التعميمات من شأنه أن يتسبب في فقدان العوامل الفريدة التي تشكّل إجراء السياسة الخارجية وخلق أنماط ونماذج ونظريات، ومحاولة ملاءَمةِ سلوك السياسة الخارجية للدول تعدّ

بمثابة تجاهلٍ لجوهر السياسة الخارجية التي يتم تفسيرها[1]. ووفقا لهذه المقاربة، تتمتع كل دولة بخلفيات اجتماعية وتاريخية وثقافية مختلفة تعمل كلها مجتمعة أو كلٌّ منها على حدى في التفريق بين سياساتها الخارجية، ولهذا السبب وجب دراسة السياسات الخارجية لكل دولة على حدى دون محاولة اكتشاف أوجه التشابه التي من شأنها تمكين التعميمات، وعليه –بحسب أنصار هذه المقاربة– لا توجد منهجية واحدة يمكن تطبيقها على هذه المقاربة، لكن دراسة تاريخ الدول يمكن أن تتغلب على هذه المشكلة المنهجية وتمكّن من تحليل السياسات الخارجية الفريدة للدول بشكل فردي وبشكل أُحادي[2].

ث–**مقاربة بيانات الأحداث وتحليل السياسة الخارجية:** بيانات الأحداث هي مقاربة منهجية كمية في دراسة السياسة الدولية، ويعتبر **تشارلز ماكليلاند** أكبر رواده، وقد بدأه كحلقة وصل بين نظريات النظم العامة للسلوك الدولي والتواريخ النصية التي قدمت أساسا تجريبيا لفهم هذا السلوك وكان ذلك في ستينيات القرن الماضي، وقد استخدمه العديد من الباحثين من بعده في تحليل السياسة الخارجية منذ ذلك الحين[3]. هذا، ويمكن تفسير مقاربة بيانات الأحداث من خلال تقسيم المفهوم إلى قسمين: ما هي البيانات؟ وما هي الأحداث؟، فمقاربة بيانات الأحداث هي من بين المقاربات التي تقول باستخدام الأساليب العلمية لدراسة العلاقات الدولية بشكل عام وتحليل السياسة الخارجية بشكل خاص؛ فبيانات الأحداث هي مقاربة تهدف إلى ترميز عدد كبير جدا من تفاعلات السياسة الخارجية الفردية بشكل منهجي، ثم استخدام تلك المعلومات لاختبار الفرضيات العامة حول سلوك السياسة الخارجية باستخدام التقنيات الإحصائية[4].

معنى الكلام أعلاه أن مقاربة بيانات الأحداث تكاد تكون وثيقة الصلة بمقاربة السياسة الخارجية المقارنة كونها تهدف إلى صياغة أنماط ذات مغزى من تفاعلات السياسة الخارجية، كذلك فهي مقاربة تجريبية مؤسِّسة للتحليل على بيانات يمكن ملاحظتها. من جهة أخرى يجب على هذه البيانات أن تكون قابلة للتحقيق، لذلك فهذه المقاربة لا تهتم بالديناميكيات الثقافية الاجتماعية أو النفسية أو دوافع وتصورات صانعي القرار التي تشكل التحليل الرئيسي لمقاربة

[1] - Smith Steve, "**Theories of Foreign Policy : An Historical Overview**", Review of International Studies , Vol.12, No.1, Jan 1986, P 14.
[2] - Ozer, Op Cit, P 40.
[3] – السيد سليم، مرجع سابق، ص 61.
[4] - Schrodt Philip A, Event Data in Foreign Policy Analysis, Chapter in: Foreign Policy Analysis-Continuity and Change in Its Second Generation, Laura Neack & Jeanne A.K.Hey & Patrick J.Haney (eds), United States of America: Prentice-Hall Inc, 1995,P 151.

اتخاذ القرار، كما تنتقد مقاربة دراسة الحالة كونها تدّعي أن الحالات الفردية محدودة وحتى مضللة، وبدلا من ذلك يتم إنشاء البيانات في عملية تُشبه تحليل المحتوى، ويتم من خلال فحص آلاف التقارير الصحفية حول التفاعلات اليومية للدول القومية، وتخصيص كل تفاعل تم الإبلاغ عنه بدرجة رقمية أو رمز فئوي[1].

من ناحية أخرى، يمكن تحديد الحدث في خمسة جوانب كما حددها الدكتور **محمد فاتح طيفور** في مقالته حول *"المقاربات الرئيسية في دراسة السياسة الخارجية"*: الأحداث الأولى هي سلوكيات السياسة الخارجية للدول، الأحداث الثانية تعتبر سلوكيات رسمية، الأحداث الثالثة هي أعمال السياسة الخارجية غير الروتينية، الرابعة تتعلق بالدافع الأساسي وراء "الأحداث" وهو التأثير على سلوك الدول الأخرى، الأحداث الخامسة هي أحداث هادفة وموجهة نحو الهدف بعقلانية وبشكل مدروس، ويتم اتخاذها لتحقيق نتائج محددة[2].

ج- **نظرية الاحتمالات وتحليل السياسة الخارجية:** نظرية الاحتمالات هي نهج يركز على اتخاذ القرار في ظل المخاطر، وقد تم تطويره من قِبل كلٍّ من **دانيال كانيمان Daniel Kahneman** و**آ(ع)موس تفرسكي Amos Tversky** في عام 1979، وتم تطبيقه لاحقا على صنع القرار في السياسة الخارجية في أواخر ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي من قِبل العديد من العلماء، وتفترض هذه النظرية وجود احتمالين في اتخاذ القرارات؛ تتضمن مرحلة التحرير تحليلا أوليا لمشكلة الاختيار، وتتضمن تحديد الخيارات المتاحة للفاعل والنتائج أو العواقب المحتملة لكلّ منها، والقيم والاحتمالات المرتبطة بكل نتيجة من هذه النتائج، وفي المرحلة الثانية (مرحلة التقييم) يتم تقييم الآفاق التي تم تعديلها واختيار البديل المحتمل والمفضّل وهو ما يعني أن القرار قد تم اتخاذه[3].

ووفقا لهذه النظرية، فإن الموقف الفردي تجاه الكسب والخسارة ليس هو نفسه، فالناس يخشون الخسارة أكثر مما يتوقعون المكاسب، وهذا ما يجعلهم يأخذون في الحسبان المزيد من المخاطر في حالات الخسارة، كما تشير النظرية إلى أن تجنب الخسارة أكثر أهمية من تأمين

[1] - Ozer, Op Cit, P 41.
[2] - Tayfur M Fatih, " **main Approaches to the Study of Foreign Policy: A Review**", METU Studies in Development , Vol. 21, No. 1, 1994, P 125.
[3] - Levy Jack S, "**An Introduction to Prospect Theory**", Political Psychology , Vol.13, No.2, 1992, Special Issue: Prospect Theory and Political Psychology, Pp 179-180.

الكسب، ولهذا السبب يعتز الأفراد بما يمتلكونه ويخشون فقدان ما لديهم بالفعل[1]. تماشيا مع هذا الاقتراح، يلخص جاك ليفي ستة نقاط حول نظرية الاحتمالات بناءً على عمل كلّ من **كانيمان** و**تفرسكي:**

- ✓ **النقطة الأولى** هي أن الناس يميلون إلى التفكير من حيث المكاسب والخسائر وليس من حيث صافي أصولهم، وبالتالي ترميز الخيارات من حيث الانحرافات عن المرجع الذي يتم تعريفه عادة من حيث ما يمتلكه المرء بالفعل.
- ✓ **النقطة الثانية** والتي يتم تعريفها على أنها تأثير انعكاس، وتعني أن الأفراد يميلون إلى تجنب المخاطرة فيما يتعلق بالمكاسب وقبول المخاطر فيما يتعلق بالخسائر.
- ✓ **النقطة الثالثة** وتقول بأن الناس يفضلون الوضع الراهن ويقدّرون ما لديهم أكثر من الأشياء المماثلة والتي لا يحوزونها.
- ✓ **النقطة الرابعة** وتشير إلى أنه بسبب ترميز النتائج من حيث النقطة المرجعية والمعالجة التفاضلية للمكاسب والخسائر يصبح تحديد النقطة المرجعية أو تأطير مشكلة الاختيار أمرا بالغ الأهمية.
- ✓ **النقطة الخامسة** هي أن الأفراد يشرفون على النتائج المؤكدة وليس على النتائج المحتملة.
- ✓ **النقطة السادسة** تفترض أن الأفراد غالبا ما يتجاهلون المكونات المشتركة لكل خيار وكل بديل، ويركزون على المكونات المختلفة من اجل تبسيط الاختيار بين البدائل[2].

ح- **نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية:** بدأت نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية من قبل **كالفي هولستي Kalevi Holsti** في مقالته حول "*مفاهيم الدور الوطني في دراسة السياسة الخارجية*"، ووفقا **لهولستي** فإن المسؤولين عن اتخاذ القرارات واتخاذ الإجراءات لصالح الدولة على دراية بالتمييزات الدولية، وأن سياساتهم تعكس هذا الوعي. معنى هذا الكلام أن صانعي القرار في السياسة الخارجية على دراية بمكانة دولتهم في النظام الدولي الذي يتحدد بمدى الالتزامات الخارجية والقدرات العسكرية والهيبة والمستويات الاقتصادية والتكنولوجية. هذا، ويتأثر أداء الدور الذي يتم إجراؤه في إطار تحديد الوظيفة على المستوى الخارجي بتوقعات الجماعات الابستيمية (المعرفية)، والقواعد التنظيمية، والأعراف الاجتماعية، والقيم، والتقاليد الثقافية،

[1] - Mintz, Alex and DeRouen, Karl, Understanding Foreign Policy Decision Making, 2010, Cambridge: Cambridge University Press, P 76.
[2] - Levy, Op Cit, P-p 174-178.

والقوانين فضلا عن المفاهيم الذاتية للدور، وبالتالي فإن قرارات وإجراءات السياسة الخارجية (التي هي في نفس الوقت تعتبر آداء الأدوار) مستمدة في المقام الأول من مفاهيم دور صانعي السياسات، والاحتياجات والمطالب المحلية، والأحداث أو الاتجاهات الحاسمة في البيئة الخارجية[1].

وبحسب **هولستي**، فهناك مفهومان بخصوص تفسيرات الدور، ونعني بهما أداء الدور الوطني ومفاهيم الدور الوطني؛ يعرّف **هولستي** أداء الدور الوطني بأنه السلوك العام للسياسة الخارجية للحكومات والذي يتضمن أنماط المواقف والقرارات والاستجابات والوظائف والالتزامات تجاه الدول الأخرى. من ناحية أخرى يتضمن مفهوم الدور الوطني تعريفات صانعي السياسات للأنواع العامة للقرارات والالتزامات والقواعد والإجراءات المناسبة لحالتهم والوظائف –إن وُجدت– والتي يجب أن تؤديها دولتهم على أساس مستمر في النظام الدولي أو في النظام الإقليمي أو النظام الإقليمي الفرعي[2].

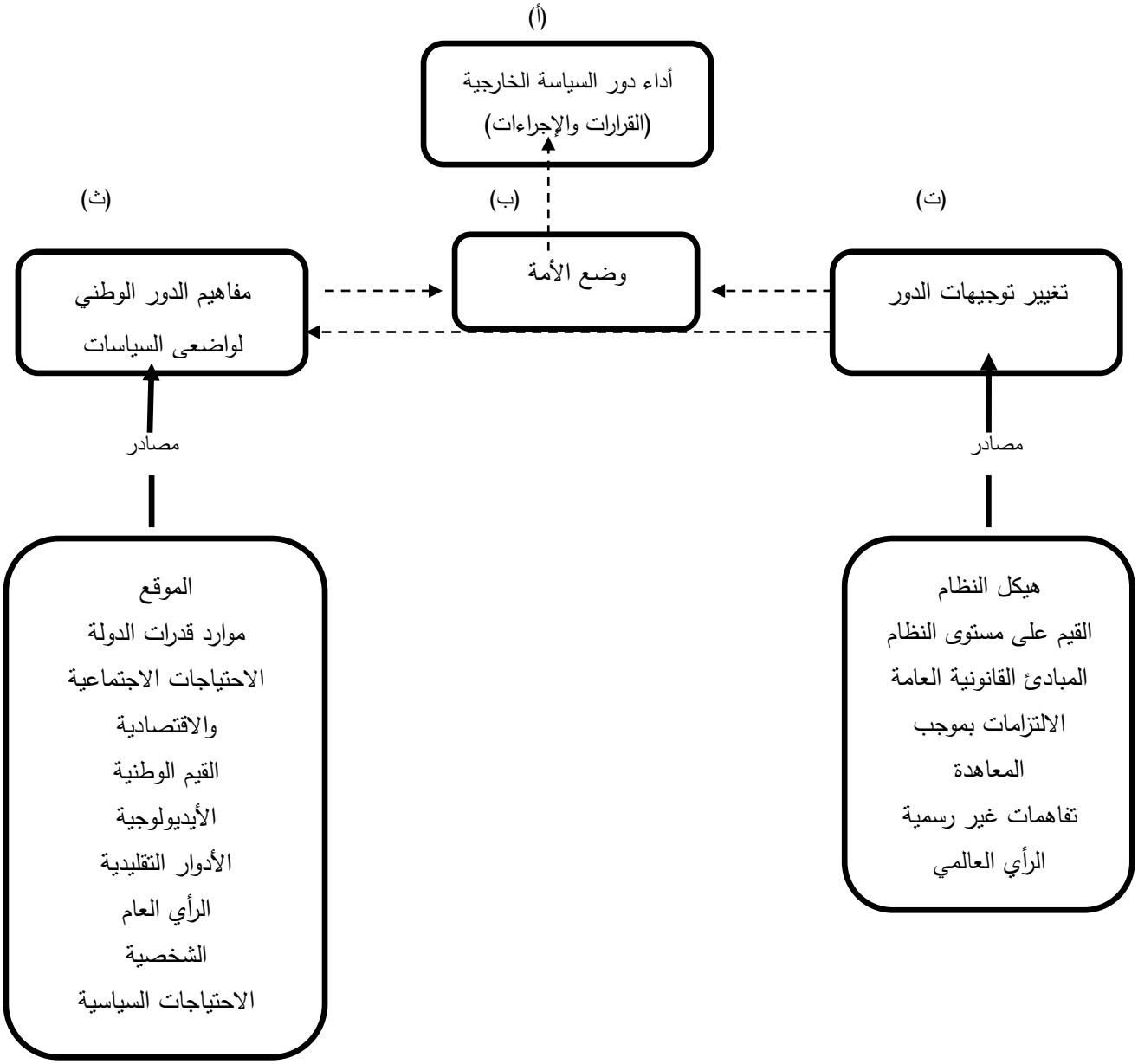
ويضيف **هولستي** بقوله أن أداء الأدوار وتصورات الأدوار هي أطر تفسيرية قيّمة في تحليل السياسة الخارجية، فإذا افترضنا أن معظم القرارات ستكون متسقة بشكل معقول مع مفاهيم الدور فإن مهمة تحليل السياسة الخارجية يجب أن تكون شرح أصول ووجود ومصادر تغيير مفاهيم الدور الوطني بدلا من القرارات الفردية. بعبارة أخرى فإنه إذا تم تحديد الأدوار التي تنسبها الدول إلى نفسها فإنه يمكن تحليل سياساتها الخارجية وفقا لذلك، وبالتالي تفترض نظرية الدور أن الدول هي جهات فاعلة تتصرف وفقا للأدوار التي تحددها[3].

[1]– جهاد عبد الملك عودة، سمير رمزي، "**نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية**"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، المجلد 31، العدد 3، سبتمبر 2017، ص ص 578–579.

[2] - Holsti Kalevi J, "**National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy**", International Studies Quartely , Vol.14, No.3,September 1970, Pp 305-306.

[3] - Cameron G Thies, Role Theory and Foreign Policy, USA: University of Iowa-Department of Political Science, May 2009, P 13.

شكل يوضح تصور هولستي لآداء دور السياسة الخارجية



المصدر : Holsti Kalevi J, "**National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy**", International Studies Quartely , Vol.14, No.3, September 1970, P245.

في هذا السياق يحدد **هولستي** 17 مفهومًا للأدوار الوطنية وهي[1]:

- **معقل محرر الثورة** وهو الذي يرى أن مهمته هي تحرير الآخرين أو العمل كحصن للحركات ثورية؛
- **الزعيم الإقليمي** وهو الدور الذي يشير إلى واجبات أو مسؤوليات خاصة تتصورها الحكومة لنفسها في علاقتها بالدول في منطقة معينة تحددها، أو بالأنظمة الفرعية الشاملة مثل الحركات الشيوعية الدولية؛
- **الحامي الإقليمي** الذي يركز على وظيفة توفير الحماية للمناطق المجاورة؛
- **المستقل النشط** الذي يؤكد مفهوم دوره على الاستقلال وتقرير المصير ووظائف الوساطة الممكنة والبرامج النشطة لتوسيع العلاقات الدبلوماسية والتجارية إلى مناطق مختلفة من العالم؛
- **مؤيد/مناصر التحرير** والذي –على عكس معقل محرر الثورة– لا يشير إلى مسؤوليات رسمية لتنظيم أو قيادة أو دعم حركات التحرر في الخارج، بل ينشر بدلاً من ذلك بيانات روتينية ورسمية تدعم حركات التحرير، مما يوحي بأنه غير منظم إلى حد ما؛
- **الوكيل المناهض للإمبريالية** والذي يرى نفسه وكيلا للنضال ضد الإمبريالية، حيث ينظر إليها على أنها تهديد خطير من قبل العديد من الحكومات غير المقتصرة على دول الحزب الشيوعي ؛
- **المدافع عن العقيدة** والذي يشير إلى بعض الحكومات التي تنظر إلى أهداف والتزامات سياستها الخارجية من حيث الدفاع عن أنظمة القيم من الهجوم، ويفترض أن تتحمل مسؤوليات خاصة لضمان نقاء أيديولوجي لمجموعة من الدول الأخرى؛
- **دور الوسيط المتكامل** والذي يشير إلى تلك الدول التي تعتبر نفسها قادرة أو مسؤولة عن الوفاء أو الاضطلاع بمهام خاصة لتسوية النزاعات بين الدول أو مجموعات الدول الأخرى؛
- **المتعاون الإقليمي في النظام الفرعي** والذي لا يتصور فقط التدخل العرضي في مناطق أو قضايا الصراع، ولكنه يشير أيضًا إلى التزامات بعيدة المدى للجهود التعاونية مع الدول الأخرى لبناء مجتمعات أوسع، أو أنظمة فرعية شاملة مثل الحركة الشيوعية؛
- **دور المطور الوطني** والذي يشير إلى واجب أو التزام خاص لمساعدة البلدان المتخلفة؛

[1] - Holsti Kalevi J, "**National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy**", Op Cit, Pp 260-261.

- **الجسر** للإشارة إلى الدول التي تعمل كناقلة للرسائل والمعلومات بين الشعوب من مختلف الثقافات؛
- **الحليف الموثوق** وهو الذي يلتزم التزاماً محدداً بدعم سياسات حكومة أخرى؛
- **المستقل** والذي يؤكد الالتزام بسياسة عدم الانحياز من منطلق أن الحكومة ستتخذ قرارات سياسية وفقًا لمصالح الدولة الخاصة بدلاً من دعم أهداف الدول الأخرى؛
- **النموذج** والذي يؤكد على أهمية تعزيز المكانة واكتساب النفوذ في النظام الدولي من خلال اتباع سياسات محلية معينة؛
- **التنمية الداخلية** والذي لا يتوقع مهمة أو وظيفة معينة داخل النظام الدولي، ولكنه يؤكد بدلاً من ذلك أن معظم جهود الحكومة ينبغي أن توجه نحو مشاكل التنمية الداخلية؛
- **المنعزل** والذي يتطلب حدا أدنى من الاتصالات الخارجية مهما كان تنوعها على عكس مفهوم دور التنمية الداخلية الذي يتضمن في كثير من الأحيان إشارات إلى التعاون الخارجي، لا سيما في المجالين الاقتصادي والثقافي؛
- **الحامي** والذي يشير إلى الحكومات التي تلمّح إلى مسؤولية الدول الأخرى في الدفاع عنها، ولكنها بخلاف ذلك لا تشير إلى أي توجه أو مهام أو وظائف معينة تجاه البيئة الخارجية[1].

وبحسب **هولستي** فإنه وبصرف النظر عن الأدوار الوطنية المحددة للدول، نجد أن نظرية الدور تتضمن أيضًا تأثير الأدوار الفردية على السياسة الخارجية، وبناءً على ذلك فمن المرجح أن يؤثر الدور الذي يلعبه الفرد في عملية السياسة الخارجية على تصوراته وسلوكياته، كما أنه من المتوقع أن يتصرف صانع القرار الفردي وفقًا لمتطلبات دوره الذي يُفترض أن يكون كذلك.

[1] - Ibid, P-p 262-271.

المحور الخامس:

نماذج نظرية لتحليل

السياسة الخارجية

مهما كان أساسيا إيلاء الأهمية للعوامل المحددة وكذا للمقاربات المفسرة للسياسة الخارجية فإنه في معظم الأحيان لا يكفي هذا لإيضاح الخيارات في هذا المجال، فيجب كذلك تسليط الضوء على النماذج النظرية والمسارات القرارية والتي من خلالها تتدخل العوامل التي تم التطرق إليها من قبل، فالمسار الذي من خلاله يعدّ قرار السياسة الخارجية يكّن نوعًا من المصفاة التي تمرّ عبرها مجموعة العوامل المحددة في محاضرة سابقة، من جهة أخرى يعتبر تحليل لمسار القراري وتأثيره على السياسة الخارجية تمرينا معقّدا لأنه يرتبط في الوقت نفسه بعدّة إطارات تفسيرية تتكامل فيما بينها. وفيما يلي سيتم التطرق إلى أهم نموذجين.

1- نموذج ريتشارد سنايدر: سيتم دراسة هذا النموذج بالتطرق إلى ثلاثة نقاط جوهرية؛ الأولى تتعلق بالإطار المفهوماتي لنظرية صنع واتخاذ القرار، الثانية تتعلق بمراحل عملية صنع واتخاذ القرار، والثالثة والأخيرة بالنموذج التطبيقي لريتشارد سنايدر.

أ- **الإطار المفهوماتي لنظرية صنع واتخاذ القرار:** وجدت نظرية صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية اهتماما بالغا من لَدُنِ الباحثين ومحللي السياسة الخارجية بصفة خاصة وفي العلاقات الدولية بصفة عامة، وهي من بين النظريات الجزئية كونها تركّز على متغيرات ووحدات معينة متصلة باتخاذ القرار، ويُعدّ **ريتشارد سنايدر** من أبرز مؤسسي هذا الاتجاه النظري التحليلي الذي ظهر مع مطلع خمسينيات القرن الماضي[1]، غير أننا لا نستطيع أن نستوعب فحوى هذه النظرية مالم نفكك ونحدد المفاهيم الأساسية والتي يمكن حصرها في مفاهيم: القرار، عملية صنع القرار، عملية اتخاذ القرار، لننتقل بعدها إلى مفهوم صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية.

- **القرار:** يعتبر القرار الموضوع الرئيسي لهذا الاتجاه النظري التحليلي، ويعرّفه **دافيد إيستون** في نظريته العامة للأنساق General Theory of Orders بأنه عبارة عن مخرجات النظام السياسي التي توزع السلطة على أساسها القيم داخل المجتمع[2]. ويعرّفه الدكتور **حامد ربيع** بأنه نوع من الإعلان السلطوي عن أسلوب التخلص من حالة من حالات التوتر من جانب الطبقة

[1]- جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت: كاظمة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 1985، ص 307.

[2]- عادل فتحي ثابت عبد الرحمن، النظرية السياسية المعاصرة -دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2007، ص 204.

الحاكمة. فالقرار السياسي بهذا المعنى هو مجموعة من النشاطات والأفعال التي يقوم بها أصحاب الشأن والجاه لمواجهة موقف معين، بُغية تغييره أو تعديله إن أمكن ذلك، وهذا التعريف ناقص لأنه ركز فيه على النظام وهو في حالة الاضطراب، واعتمد كذلك على الطبقة الحاكمة. وعليه يمكن القول بأن القرار هو حصيلة ذلك التفاعل للثالوث البيئي المتشكل من المتغيرات الداخلية والمتغيرات السيكولوجية والمتغيرات الخارجية.

- **مفهوم عملية صنع القرار:** هي تلك العملية المستمرة والمتواصلة التي تؤدي إلى انتقاء سياسة من مجموع السياسات، تمكن صانع القرار من إدراكه لطبيعة العلاقات بين مختلف الوحدات السياسية، كما يمكن تعريفها بأنها تلك العملية التي تتم صياغتها وفق مراحل معينة تشمل: تحديد الموقف، تحديد الهدف، اختيار البدائل، تقييمها[1].
- **مفهوم عملية اتخاذ القرار:** يعرّف الدكتور **إسماعيل صبري مقلد** عملية اتخاذ القرار في كتابه الموسوم بالعلاقات السياسية الدولية بأنها تلك العملية التي تعني التوصل إلى انتقاء البديل الأنجح والأنجع من بين مجموعة من البدائل المنافسة والمطروحة أمام صانع القرار، بديلٌ يكفل تحقيق الهدف المراد بلوغه أو تفادي نتائج غير مرغوبة فيها، اختيارٌ يتم وِفق معايير ترشيدية عقلانية يمكن الاحتكام إليها في عملية الموازنة والترجيح والمفاضلة النهائية، وذلك بعد مشاورات ومداولات تُبحَثُ فيها كل الجوانب والحيثيات المرتبطة بموضوع القرار[2].

ويعرّف **ريتشارد سنايدر** عملية اتخاذ القرار بأنها العملية التي ينتج عنها قرار محدد من بين بدائل عدة يجري تعريفها وتحديدها، وذلك بهدف التوصل إلى وضع معين، كما يتخيله أو يتصوره منفّذو القرارات[3].

- **<u>ملاحظة 1</u>** عملية اتخاذ القرار هي عبارة عن فعل ينفّذ في البيئة الخارجية، ومن هنا كان لابد من ظهور رد فعل قد يكون إيجابيا أو سلبيا.

[1]- عبد الناصر جندلي، محاضرات في مقياس السياسة الخارجية مقدمة لطلبة السنة الرابعة علاقات دولية، مرجع سابق.

[2]- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، الطبعة الرابعة، 1991، ص 34.

[3]- عبد الناصر جندلي، محاضرات في مقياس السياسة الخارجية المقارنة مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر علاقات دولية، مرجع سابق، ص 45.

- **ملاحظة 2** عملية صنع القرار هي عملية جماعية على العكس تماما من عملية اتخاذ القرار لأن هذا الأخير يكون فرديّا ويختلف باختلاف النظام السياسي، فعملية الاتخاذ هي تحصيل حاصل لعملية الصنع.

- **مفهوم نظرية صنع واتخاذ القرار**: من خلال تحديدنا للإطار المفهوماتي للاتجاه النظري التحليلي المتمثّل في نظرية صنع واتخاذ القرار، يمكن أن نتوصل إلى إيجاد تعريف دقيق بشأنها والذي مفاده أن نظرية صنع واتخاذ القرار هي عبارة عن تلك الدراسة الدقيقة والشاملة لمختلف المتغيرات البيئية الداخلية والسيكولوجية والخارجية، الواجب اتخاذها بعين الاعتبار من طرف منفّذي القرارات عند تحليل سياسة معينة، وتحديد طبيعة التفاعل فيما بينها[1]، وما القرار إلا نتيجةٌ لذلك التفاعل لثالوث المتغيرات المستقلة والوسيطة والتابعة.

➢ **المتغيرات المستقلة:** وتشمل كلّا من متغيرات البيئة الموضوعية والبيئة النفسية

- **متغيرات البيئة الموضوعية:** ونعني بها تلك المتغيرات الكامنة في بيئة عملية صنع السياسة الخارجية بشكل مستقل عن فهم وإدراك صناع القرار، إنه الواقع كما هو كائن فعلا. وتشمل هذه البيئة فرص وقيود النسق الداخلي والخارجي إضافة إلى الخصائص القيادية.

✓ **متغيرات البيئة الداخلية:** هي المتغيرات المرتبطة بالتكوين الذاتي البنيوي للدولة، ولا تنشأ عن التفاعل الخارجي، وتشمل الخصائص القومية كالشخصية الوطنية، والإيديولوجيا، والتقاليد التاريخية، والتكوين الاجتماعي، وكذا طبيعة النظام السياسي للدولة.

✓ **متغيرات البيئة الخارجية:** هي تلك المتغيرات الكامنة في النسق الدولي، أي الآتية من خارج نطاق ممارسة الدولة لسلطاتها، وتشمل على سبيل المثال التوزيع الدولي للقوى (قطبية النظام)، التنظيم الدولي، التفاعلات الدولية، الفعل ورد الفعل.

✓ **المتغيرات القيادية:** تتعلق بالاستعدادات النفسية والفكرية المسبقة لصانع القرار بشكل مستقل تماما عن إدراكه لها، لذا فهي تنتج أثرها بشكل موضوعي مباشر في السياسة الخارجية، وتتلخص أساسا في مجموع الدوافع الذاتية والخصائص الشخصية لصانع القرار.

- **متغيرات البيئة النفسية:** تعبير عن العملية التأويلية (فهم وإدراك وردة فعل) التي يقرأ بها صانع القرار الفرص والقيود التي تعرفها البيئة الموضوعية، إنه الواقع كما يتصوره صانع

[1]- علوان، مرجع سابق، ص 157.

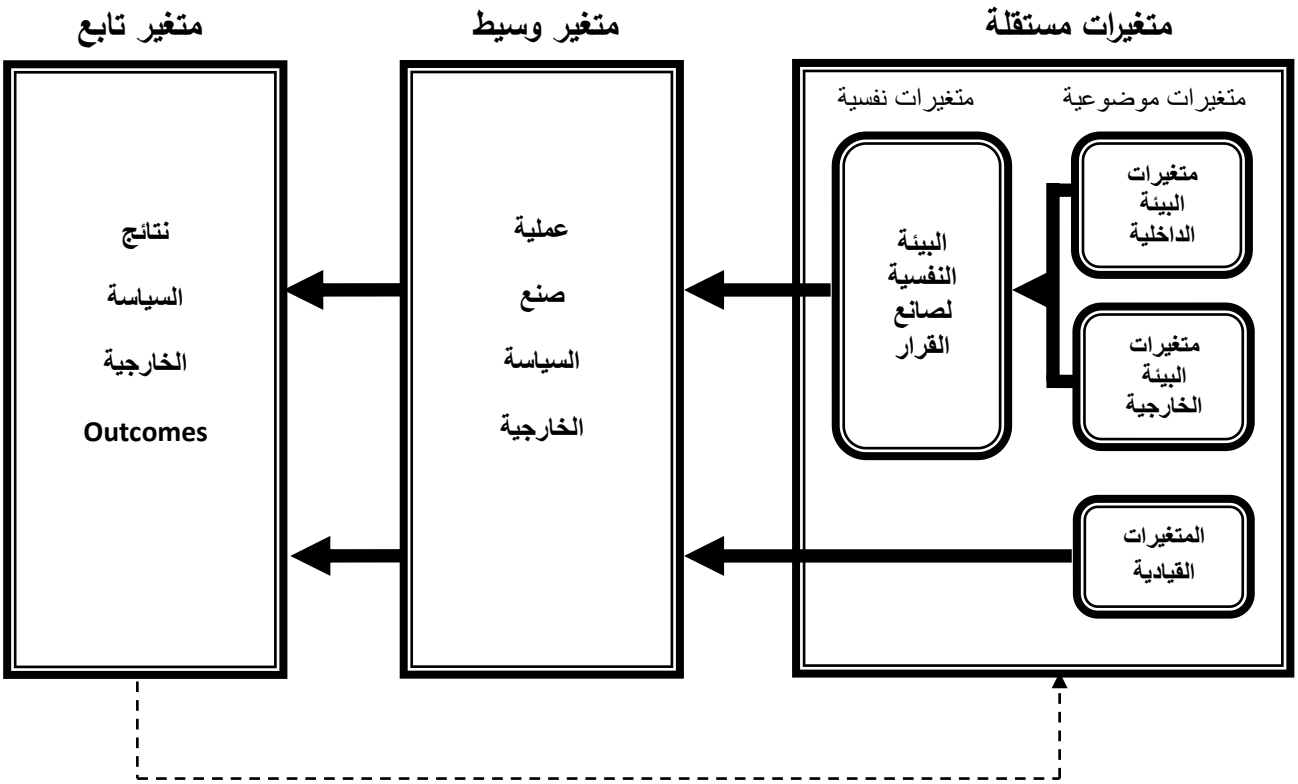
القرار، وبذلك يمكن القول أن المتغيرات النفسية هي الوسيط الذي من خلاله تنتج المتغيرات الموضوعية آثارها في السياسة الخارجية[1].

- ❖ **العلاقة بين البيئة الموضوعية والبيئة النفسية:** لقد قدم باحثوا السياسة الخارجية تمييزا واضحا بين البيئتين؛ فالبيئة النفسية تعني تلك البيئة المدركة كما هي من قِبل صنّاع القرار، أما الثانية فهي البيئة كما هي مُدرَكة من قِبل أي ملاحِظ موضوعي، من جهة أخرى فإن البيئة الأولى (النفسية) تبين حدود القرارات الممكنة ، بينما الثانية (الموضوعية) تبين حدود القرارات الناجحة الممكنة ؛ إذ بمجرد أن يتخذ صانع القرار قرار السياسة الخارجية فإن تنفيذه يستقل عن تصوراته الذاتية، وتتحدد فرص نجاحه أو فشله بالنظر لطبيعة المتغيرات الموضوعية، ومن ثم فإن مدى التطابق أو التفاوت بين البيئتين هو الذي يحدد فرص نجاح أو فشل السياسة الخارجية، فكلما زاد التطابق زادت فرص النجاح والعكس صحيح كلما زاد التفاوت زادت فرص الفشل.
- ➢ **متغيرات وسيطة:** هي المتغيرات التي تتدخل في التأثير في شكل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (نتائج السياسة الخارجية)، فأثر البيئة الموضوعية والنفسية في السياسة الخارجية يتحدد بعملية صنع السياسة الخارجية، وبهذا المعنى فإن هذه العملية تصبح بدورها محددا للسياسة الخارجية، وتشمل المتغيرات الوسيطة المتغيرات المرتبطة بصنع السياسة الخارجية وتحديدا عملية صنع واتخاذ القرار[2].

[1]– السيد سليم، مرجع سابق، ص– ص 137–141.

[2]– نفس المرجع السابق، نفس الصفحات.

نسق السياسة الخارجية Foreign Policy System



المصدر: محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1997، ص 142.

ب-مراحل عملية صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية: يرى بعض المحللين في السياسة الخارجية أن عملية صنع القرار تنتهي إما بمجرد اتخاذ القرار أو بعد تنفيذه، لكن في واقع الأمر أن القرار ليس هدفا في حد ذاته كما تدّعي الواقعية الكلاسيكية، وإنما وسيلة لتحقيق هدف معين، ولذا فإن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية تشمل مراحل أخرى تلي عملية تنفيذه، ومن هنا بات من الضروري دراسة ومناقشة تلك المراحل، والتي يمكن إجمالها في ستة مراحل كالتالي[1]:

- **مرحلة تحديد الموقف:** تعني التعريفات بمختلف المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية المحيطة بصانع القرار، إذ يلجأ هذا الأخير إلى إدراك أو تصور الموقف بالاعتماد على معلوماته

[1]- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2000، ص 182 وما بعدها.

الخاصة (المعلومات السيكولوجية) ومعلومات قنوات جمع المعلومات الأخرى ولا سيما الدقيقة منها، والتي يُنظر إليها على أنها من المستلزمات الضرورية للقرار الناجح. وتحديد الموقف يتعلق بالموضوع الذي يكون محل دراسة من قبل أجهزة صنع القرار والتي لها صلة وثيقة به، فضلا عن صانع القرار نفسه؛ إذ يكون تحديد الموقف عن طريق وجود حاجز معين في المحيط الخارجي للدولة، قد يكون هذا الحاجز في شكل حدوث تغير معين في البيئة الطبيعية كحدوث كارثة طبيعية في دولة معينة، أو حدوث أزمة اقتصادية أو قيام دولة بانتهاج سلوك عدواني يمس سيادة دولة أخرى أو تدخل أو غزو عسكري أو شن حرب من طرف دولة على دولة أخرى....إلخ.

- **مرحلة تحديد الهدف:** وهي المرحلة المستقبلية التي يرمي صانع القرار عبر نشاطه إلى بلوغها خدمة لأهداف ترتبط بالمصلحة الوطنية وطبيعة الهدف تتحدد وفقا لمدى إدراك ومعرفة صانع القرار من خلال المعلومات المتحصل عليها من أجهزة صنع القرار بِنوع التفاعل الموجود ما بين متغيرات البيئة الداخلية ومتغيرات البيئة الخارجية*.
- **مرحلة اختيار البدائل:** بعد تحديد الهدف المراد تحقيقه من جانب صانع القرار تأتي عملية البحث عن البديل الأفضل والأنجع لبلوغ ذلك الهدف؛ فإذا كانت المراحل السابقة تسمى عند بعض المحللين بالمراحل التحضيرية، فإن هذه المرحلة تعدّ المرحلة الحاسمة ذات البعد العملي؛ فقد تكون عملية اختيار البديل خاضعة في بعض الأحيان لاعتبارات شخصية أو بعبارة أخرى قد يتأثر اختيار البديل بشكل أو بآخر بشخصية صانع القرار، كما أن هذه البدائل قد تكون من اختيار صانع القرار نفسه كما هو الحال في الأنظمة السياسية في العالم الثالث، لكن في الأنظمة السياسية المتقدمة المفتوحة نجدها نابعة من مختلف أجنحة صنع القرار المحيطة بصانع القرار.
- **مرحلة تقييم البدائل:** إن ما يهمّ صانع القرار في عملية تقييمه واختياره للبدائل هو تجنبه اختيار إحدى البدائل التي قد تؤدي إلى الفشل في حالة عدم ملاءمة الظروف الدولية له

* – ومهما كان نوع السياسة الخارجية فإنها تحتوي على أهداف مرتبة ترتيبا تسلسليا منطقيا بحسب مدى أهميتها، وفي بعض الأحيان قد يلعب العامل الزمكاني دورا في ترتيب الأهداف سيما تلك التي تسعى الدولة جاهدة لتحقيقها في سلوكياتها اتجاه محيطها الخارجي، ومهما تعددت تلك الأهداف وتنوعت فإنها لا تخرج عن نطاق الثالوث : قصيرة المدى، متوسطة المدى، بعيدة المدى، والتي نجملها في إطار المصلحة الوطنية.

وللحيلولة دون الوقوع في مثل هذه البدائل الفاشلة يلجأ صانع القرار إلى احتساب كافة الاحتمالات والتأثيرات؛ إذ تعدّ هذه المرحلة من أصعب مراحل عملية صنع القرار، ومن هنا يبرز مدى إلمام صانع بالمعلومات وكذا دوره في توجيه قرار نحو تحقيق الهدف المنشود وطالما أن صانع القرار في مختلف الأنظمة السياسية مفتوحة كانت أم مغلقة يسعى إلى اختيار القرار العقلاني والبديل الأنجح والأنجع فإن عملية الاختيار تتم وفق قاعدة العقلانية، وهي القاعدة التي يمكن أن تُطَبَّق عند إجراء عملية التقييم والموازنة والترجيح بين البدائل المتاحة في شكل هرميّ؛ أي اختيار البديل الكفيل بتحقيق أقصى ربح ممكن أو أدنى خسارة ممكنة، وعليه فإن الاختيار النهائي لا يمكن أن يكون صدفة أو بطريقة جزافية، وإنما يأتي بعد دراسة دقيقة لمختلف البدائل المطروحة[1].

- **مرحلة تنفيذ السياسة الخارجية (اتخاذ القرار):** وهي تحصيل حاصل للمراحل السابقة، والتي يسميها بعض المحللين بمراحل صنع القرار، كما أن هذه المراحل لا تتسم بالإلزامية أو بالنهائية إلا إذا دخلت مرحلة التنفيذ؛ فمن خلالها يمكن أن نستشف مدى صلاحية أو عدم صلاحية القرار المختار، ومدى عقلانيته من عدم عقلانيته. بمعنى آخر أن هذه المرحلة تعدّ بمثابة المخبر لشتى القرارات المتَّخَذَة، وتمثل عملية التجانس بين البيئة السيكولوجية والبيئة الخارجية أهمية بالغة لعملية تنفيذ القرار؛ إذ عندما يكون هناك نوع من التجانس بين هاتين البيئتين يكون تنفيذ القرار سهلا وبكل سلاسة، والعكس صحيح إذا حدث هناك تناقض بينهما يكون التنفيذ شائكا وصعبا.
- **مرحلة رد الفعل:** وهي تلك المرحلة المترتبة عن تنفيذ القرار؛ فالقرار هو بمثابة فعل لتحقيق هدف معين، ولكل فعل ردّ فعل، وبالتالي فإن قرار أي قرار سياسي سوف تترتب عليه ردود أفعال إيجابية أو قد تكون سلبية، لذلك وقبل الشروع في تنفيذ أي قرار سياسي يجب على صانع القرار أو الوحدة القرارية أن تأخذ بعين الاعتبار طبيعة ردود الأفعال المتوقعة ودراسة احتمالاتها أو نتائجها[2].

[1]– عبد الناصر جندلي، محاضرات في مقياس السياسة الخارجية المقارنة مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر علاقات دولية، مرجع سابق، ص 56 وما بعدها.

[2]– عبد الناصر جندلي، محاضرات في مقياس السياسة الخارجية مقدمة لطلبة السنة الرابعة علاقات دولية، مرجع سابق.

ت-الإطار النظري للنموذج: يقدم سنايدر نموذجا نظريا لفهم واستيعاب سلوكيات الدول في محيطها الخارجي، وذلك بعد دراسة دقيقة ومستفيضة حول نظرية صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية، تعتمد أساسا على التفاعل بين مختلف المتغيرات البيئية من خلال تحديد طبيعة الدوافع والتي يصنّفها سنايدر إلى نوعين: دوافع هادفة in order to ودوافع سببية becouse of.

- ✓ **دوافع هادفة:** تُعْرَف بالدوافع الشكلية والمرتبطة باختيار منفّذ القرار لقراره بوعي منه، من أجل تحقيق أهداف معينة كتحقيق السلم والأمن، وهي التبريرات التي من شأنها إضفاء طابع الشرعية على سلوك عدواني لدولة ما كما هو الحال بالنسبة للتدخل الأمريكي في العراق.
- ✓ **دوافع سببية:** تُعْرَف بالدوافع الحقيقية والتي من العسير جدا إدراكها لارتباطها الوثيق بالمتغيرات السيكولوجية المتصلة بصانع القرار (خبرته، خلفيته التاريخية، نشأته، تكوينه)[1].

لذلك يرى سنايدر بضرورة دراسة وتحليل القرارات التي يتخذها صانع القرار في فترات معينة وليس تحليل نفسية صانع القرار فقط، ومعرفة دوافع صانع القرار ليس بهدف التحليل الذاتي لها بقدر ما تهدف إلى تقصي النتائج المترتبة عن صنف معين من الدوافع في عملية صنع القرار، وفي هذا الصدد يقول سنايدر:" *في الغالب يمكن لنا أن نصل إلى تحليل مقنع لسلوك مسؤول معين من خلال البحث في الدوافع المنبثقة من الهيئة أو النظام الذي يعمل فيه، أو من خلال التعرف على فهمه لأهداف مجتمعة، وردود أفعاله على ما يجري داخل وخارج بيئته وبالتالي ليس من الضروري دائما البحث في الدوافع السيكولوجية له*"[2].

وفي رأي سنايدر يتعين على الباحث أو المحلل الاعتماد على الدوافع الهادفة لأن الدوافع السببية في اعتقاده معقدة، كما يضيف أن صناع القرار يواجهون ضغوطا خارجية من خلال ردود أفعالهم. ولهذا نجد أن الإطار النظري لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية عند سنايدر يحتوي على العناصر التالية: البيئة الخارجية أو المحيط الخارجي، البيئة الداخلية أو المحيط الداخلي، البيئة الاجتماعية والسلوكية، عملية صنع القرار، الفعل أو السلوكية السياسية.

---

[1]- عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، بن عكنون-الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 363.

[2]- توفيق، مرجع سابق، ص ص 187-188.

- **تأثير البيئة الخارجية:** لها تأثير كبير على عملية صنع القرار السياسي وتتمثل متغيرات البيئة الخارجية في: الوضع السياسي الدولي، المنظمات الدولية، الرأي العام العالمي، المصالح الاقتصادية، القانون الدولي أو الأخلاقيات الدولية[1].

- **الوضع السياسي الدولي:** شهد الوضع السياسي الدولي تغيرات وتطورات عديدة في فترات زمنية متعاقبة، فمنذ الحرب العالمية الثانية تميز الوضع الدولي ببروز نظام الثنائية القطبية والتكتلات العسكرية، فضلا عن بروز دول العالم الثالث في السياسة الدولية في إطار ما يعرف بحركة عدم الانحياز، وظهور نظام الأحادية القطبية في أعقاب حرب الخليج الثانية، وحسب **والتز** (زعيم الواقعية الجديدة) كلما كان عدد الفاعلين الرئيسيين أقل في النظام الدولي كلما تناقص احتمال نشوب الحرب أو أي نزاع، وبالتالي زيادة الاستقرار في النظام الدولي، لأن نقاط الاختلاف تكون أقل بكثير من نقاط الإئتلاف.
- **المنظمات الدولية:** كانت ولا تزال من أهم الفاعلين الرئيسيين في السياسة الدولية، لاسيما وأنها تهدف إلى تحقيق الاستقرار الدولي من خلال سعيها للحفاظ على السلم والأمن الدوليين*.
- **الرأي العام العالمي:** يضطلع بدور كبير في توحيد الشعوب، وتدعّمَ دوره أكثر مع التواجد المكثَّفِ للمنظمات غير الحكومية، فبفضله أنشئت المنظمات الدولية كعصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة، كما أن أي سلوك خارجي لصانع القرار يخضع لإقناع الرأي العام العالمي بواسطة مختلف الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية والإعلامية والدعائية[2].
- **المصالح الاقتصادية الدولية:** وترتبط أساسا بالمصلحة الوطنية التي تسعى الدول إلى تحقيقها من خلال سلوكياتها الخارجية اتجاه محيطها الخارجي، وأصبحت تلعب دورا بالغ الأهمية بعدما تحولت طبيعة التوجهات من توجهات مؤدلجة (إبان الحرب الباردة) إلى توجهات واقعية مصلحية (بعد نهاية الحرب الباردة)، إذ أصبحت الوحدات السياسية خلال هذه الفترة تتحرك وتتعامل مع بعضها البعض وفقا لما تمليه عليها مصلحتها الوطنية؛ فالدول التي تملك المواد

---

[1]– نايف علي عبيد، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة –بين النظرية والتطبيق–، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004، ص 42.

*– فهيئة الأمم المتحدة مثلا تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على تلك القرارات التي يتخذها صنّاع القرار سواء في الدول القوية أو في الدول الضعيفة، وفي حالة وجود تعارض بين مصالح الدول الأعضاء يلجأ مجلس الأمن إلى استعمال حق الفيتو في الأمم المتحدة، مما يعني ذلك أن قرارات الدول يجب أن تتماشى ولوائح وتوصيات الهيأة الأممية.

[2]– عبد الناصر جندلي، محاضرات في مقياس السياسة الخارجية مقدمة لطلبة السنة الرابعة علاقات دولية، مرجع سابق.

الأولية والموارد مثلا تسعى من خلال سياستها الخارجية إلى اتخاذ قرار سياسي يفضي بتأييد الدول المتقدمة التي تملك التكنولوجية وبالمقابل امتلاك الدول العربية للنفط يؤدي بالدول الغير منتجة له إلى اتخاذ قرار يقضي بالتعامل معها[1].

- **الأخلاقيات الدولية:** تُعدُّ من أعقد متغيرات البيئة الخارجية، وترتبط أساسا بالخلفيات التاريخية والتربوية والعقائدية وكل ما يتصل بمسائل حقوق الإنسان، وقد ظهر تأثيرها جليّا على المستويين الداخلي والخارجي في **مؤتمر هلنسكي** عام 1975 حول التعاون والأمن الأوروبيين، من خلال دعوة المؤتمِرين إلى ضرورة حظر استخدام القوة أو أي شكل من أشكال القوة في العلاقات الدولية، كما كان للمنظمات غير الحكومية دورًا كبيرا في المساهمة في أَنْسَنَةِ القرارات التي يتخذها صنّاع القرار في الدول القوية، كون أن هذه المنظمات تسعى إلى نشر السلام وإسعاد البشر وتكريس العدالة الدولية ومبدأ الاحترام المتبادل[2].
  - **البيئة الداخلية:** يمكن تصنيف متغيرات البيئة الداخلية حسب سنايدر إلى نوعين: متغيرات مادية وتشمل كلًّا من المتغيرات الجغرافية والاقتصادية والديمغرافية، ومتغيرات بنيوية يمكن حصرها في المتغيرات الخاصة بالرأي العام وجماعات الضغط والأحزاب السياسية والأنماط المؤسساتية[3].

- **المتغيرات الداخلية المادية :**

❖ **المتغيرات الجغرافية:** هي تلك المتغيرات المرتبطة بالموقع الجغرافي الاستراتيجي لدولة معينة، وما تستحوذ عليه هذه الدولة من إمكانيات وقدرات تضاريسية هائلة وموارد وثروات طبيعية وباطنية وافرة، تمكّن هذه الدولة من اتخاذ قرارات تتصف بالقوة والسيطرة*.

❖ **المتغيرات الاقتصادية:** كانت هذه المتغيرات ولا تزال تلعب دورا كبيرا في التأثير على النظام السياسي لدولة معينة في إطار سلوكياتها الخارجية، وهي متغيرات تتعلق بما تمتلكه هذه

---

[1]– نايف علي عبيد، نفس المرجع السابق، ص 43.

[2]– عبد الناصر جندلي، محاضرات في مقياس السياسة الخارجية المقارنة مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر علاقات دولية، مرجع سابق، ص 36 وما بعدها.

[3]– كاظم هاشم نعمة، نظرية العلاقات الدولية، طرابلس–الجماهيرية العظمى: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1999، ص–ص 159–162.

*– من خلال هذه المتغيرات الجغرافية يمكن للدولة أن تضطلع بدور حامي المنطقة، وكمثال نجد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة جغرافية تلجأ إلى اتخاذ قرارات تتميز بالقوة والسيطرة على القارة الأمريكية طبقا لمبدأ مونرو.

الدولة من قدرات اقتصادية معتبرة تؤهلها للتأثير على قرارات الدول المتخلفة أو الضعيفة، وقد برزت هذه المتغيرات بشكل كبير بعد الحرب الباردة.

- **المتغيرات الديمغرافية:** يمكن حصرها في الأقليات داخل الدولة ومالها من تأثير على عملية صنع واتخاذ القرار، ولا يقل أهمية عن بقية المتغيرات السالفة الذكر[**] .

- **المتغيرات الداخلية البنيوية:**

- **الرأي العام:** أصبح للرأي العام دور بالغ الأهمية في العلاقات الدولية المعاصرة بصفة عامة والسياسة الخارجية بصفة خاصة، فإذا كانت وظيفة الدولة منحصرة في إدارة المجتمع وتنظيم شؤونه فإن الوقوف عند آراء المواطنين وميولاتهم وتوجهاتهم يُعدّ إحدى أبرز الوسائل التي يعتمدها الرأي العام، لذلك أصبحت مختلف الوحدات السياسية مُمَثّلَة في الدول وأنظمتها السياسية تعطي للرأي العام مكانة خاصة، وذلك عبر إقامة مراكز متخصصة وفاعلة لدراسة توجهات واستطلاعات الرأي العام، لأن ذلك سيضمن لهذه الدولة أو تلك الحفاظ على استقرارها السياسي والاجتماعي، ومن هذا المنظور يضطلع الرأي العام بدور بالغ الأهمية في عملية صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية، غير أن هذا الدور يبقى رهينا بمدى تمتع المجتمع أو الدولة بعنصر الحريات العامة، وكذلك بطبيعة النظام السياسي فيها وما إذا كان هذا النظام مفتوحا أو مغلقا، فالحريات العامة هي التي تصون وتكفل الرأي العام، والنظام السياسي هو الذي يُحدِّد حجم ومدى تفاعله مع آراء الأفراد أو المواطنين وتوجهاتهم، ومن خلال هذه المعطيات يظهر لنا جليّا أن الرأي العام يصبُّ في قالب اهتمامات العلوم السياسية بل ويشكِّل إحدى أهم موضوعاتها، ولذلك بات من الضروري تحديد المقصود بمفهوم الرأي العام، وكيفية تأثيره على صانع القرار في السياسة الخارجية؟.

لقد تعددت التعاريف المقدمة للرأي العام، مع ذلك يمكن تعريفه بأنه تعبير يدلي به مجموع أفراد المجتمع بشأن مسائل وقضايا عامة محددة في المجال السياسي، من أجل تلبية

[**]– فمثلا وجود الأقلية الألمانية في الولايات المتحدة الأمريكية يكون له تأثير كبير في الكونغرس الأمريكي لاتخاذ القرارات التي تتماشى والمصلحة الوطنية لألمانيا كقرار زيادة الدعم الأمريكي لألمانيا في مختلف ميادين الحياة المتنوعة بما يخدم ديمومة واستمرارية تحسين العلاقات الأمريكية–الألمانية.

احتياجات هؤلاء الأفراد ومطالبهم، لكن من الصعوبة بمكان قياسه وتفسير نتائج استطلاعه ويتجلى تأثيره بشكل واضح عندما تُمَسُّ مصالحه*.

- **الجماعات الضاغطة:** وتسمى أحيانا بجماعات المصالح، تتفاعل مع صانع القرار السياسي بما يتماشى ومصالحها الاقتصادية والسياسية، إذ ينحصر دورها في الضغط على النظام الحاكم لدولة معينة، بغية اتخاذ قرارات رسمية تخدم مصالحها الخاصة، ويتجلى تأثيرها في عملية صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية من خلال ثلاث قنوات: **القناة الأولى** المشاركة المباشرة في تقديم وجهة نظر بشأن قضية ما أو مسألة معينة، **القناة الثانية** توجيه مصادر القوة للتأثير على عملية صنع القرار، **القناة الثالثة** لعب دور الوسيط بين السلطة السياسية الحاكمة والمجتمع**.
- **الأحزاب السياسية:** هي تلك الهيئات والمؤسسات السياسية التي تساهم في عملية صياغة السياسة الخارجية، ويتوقف دورها بحسب طبيعة النظام السياسي الحاكم، فمثلا نجد في الولايات المتحدة الأمريكية أن العملية السياسية تتأثر بشكل كبير بالمنظومة الحزبية وكيفية أدائها، على العكس من ذلك في الأنظمة السياسية المغلقة التي يعتمد في معظمها على الأحادية الحزبية وعلى تعددية حزبية شكلية.
- **الأنماط المؤسساتية:** وهي تلك الأنماط التي يمكن حصرها في التحليل الدستوري والجهاز التنفيذي، إذ يعتبر رئيس الدولة في الأنظمة السياسية الرئاسية الفاعل الرئيسي للسلطة التنفيذية، وفي داخل الجهاز التنفيذي نفسه يتعين الوقوف عند طبيعة العلاقة السائدة بين رئيس الدولة ووزير خارجيته، وكل من لهم صلة بموضوع القرار أو السياسة.

- **البيئة الاجتماعية والسلوكية:** وتشمل نظام القيم السائدة في المجتمع، وكذا السمات السيكولوجية والسوسيولوجية التي يتميز بها المجتمع، ونمط التفكير لدى أفراد المجتمع، والمسائل المتعلقة بالجوانب الدينية والعقائدية والمذهبية، ناهيك عن الأعراف والعادات والتقاليد. ويمكن تصنيف هذه القيم إلى نوعين :

---

* – وكمثال على هذا فقد ظهر تأثير الرأي العام في حرب الفيتنام عندما ضغط الرأي العام الأمريكي على الرئيس **ريتشارد نيكسون** للانسحاب من الفيتنام رغم أن حوالي 25 % من نسبة الأمريكيين كانوا يجهلون تماما خوض بلدهم حربا في الفيتنام.

** – في الأنظمة المتخلفة تسمى معارضة، وتختلف عن الأحزاب لأن هذه الأخيرة هدفها الأساسي هو الوصول إلى السلطة، في حين أن جماعات المصالح لا تهدف إلى الحصول على السلطة.

- **قيم مجتمعية مؤثرة على الجماعة المقررة:** وتتمثل في السوابق التاريخية، ومثال ذلك كالتدخل الأمريكي في الفيتنام كان منفردا، في حين أن التدخل الأمريكي في العراق كان بمعية التحالف الغربي.
- **قيم متصلة بصانع القرار:** الجوانب السيكولوجية لصانع القرار، وتكوينه الشخصي وخبرته وكل ما يحيط ببيئته، له تأثير كبير على صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية، وهذه القيم تتجلى في الأنظمة التسلطية[1].

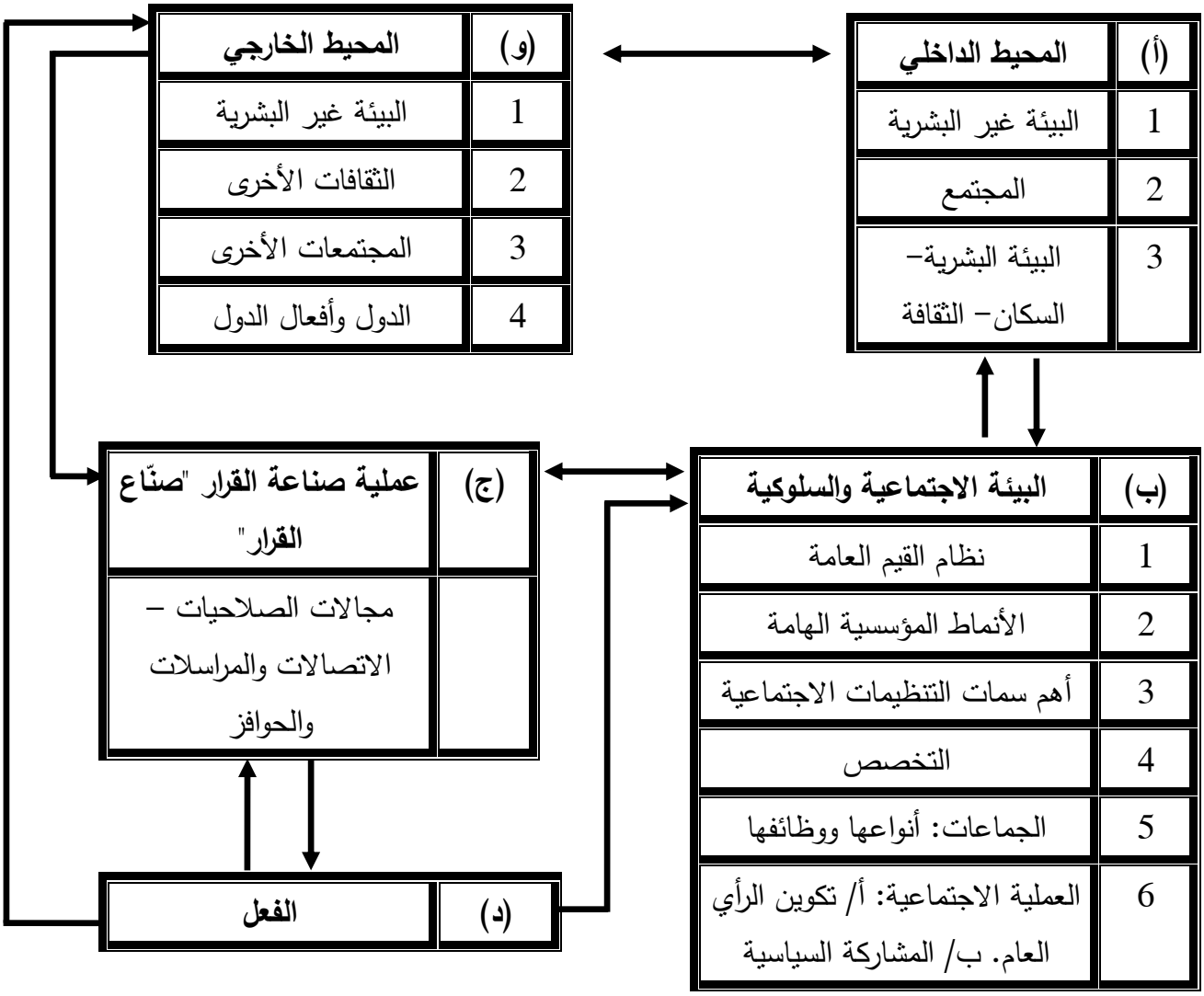
- **عملية صناعة القرار:** هي تلك العملية التي ينتج عنها انتقاء بديل من بين مجموعة من البدائل المطروحة، والتي يعتقد بشأنها **سنايدر** بأنها معلومة ومحددة اجتماعيا، بغية التوصل إلى وضع معين يرتسم في إدراك صانع القرار، كما ترتبط عملية صنع القرار بأهدافها وتتطلب توفير مجال واسع من الاتصالات والمعلومات، والتي لها أهمية خاصة في رسم معالم السياسة الخارجية لهذه الدولة أو تلك[*].
- **الفعل أو السلوكية السياسية:** هو الفعل الصادر عن صناعة قرار معين، ويطلق عليه بعض السياسيين اسم المخرجات؛ إذ يعتبر نتيجة عن صناعة قرار معين.

وقد لخص سنايدر عملية التفاعل بين مختلف العناصر الرئيسية السالفة الذكر في إطار نموذج نظري يتمثل في الشكل التالي:

[1]– عبد الناصر جندلي، محاضرات في مقياس السياسة الخارجية مقدمة لطلبة السنة الرابعة علاقات دولية، مرجع سابق.

[*]– عموما هي مرتبطة بما يتوفر عليه صانع القرار من معلومات من مختلف قنوات الاتصال، فوفرة المعلومات في وقت وجيز يجعل من عملية صنع واتخاذ القرار ناجحة وناجعة.

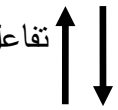
مخطط يوضح: الإطار النظري لنموذج ريتشارد سنايدر



المصدر: نايف علي عبيد، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة –بين النظرية والتطبيق، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004، ص 44.

كتعليق على المخطط:

المخطط يوضح التفاعلات الحاصلة بين المتغيرات المختلفة التي يرى **ريتشارد سنايدر** أنها تلعب دورا في عملية صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية، وعبّر عنها في إطار أربع تصنيفات: المحيط الخارجي، والبيئة الاجتماعية والسيكولوجية، والمحيط الداخلي، ثم صناعة القرار، ونتج عن هذا التفاعل ما يسمى بالفعل.



(ب – ج): يمثّل التفاعل بين البيئة الاجتماعية والسلوكية من جهة وعملية صناعة القرار من جهة أخرى.

(د– ب): يمثّل التفاعل بين الفعل والبيئة الاجتماعية والسلوكية وهو ما يعني انعكاسات السياسة الخارجية للدولة على بيئتها الاجتماعية والسلوكية وبالتالي فإن إقامة علاقات جيدة مع دولة أخرى قد يكون له مردود إيجابي.

(أ– ب): يرمز للتفاعل بين المحيط الداخلي والبيئة السلوكية والاجتماعية كما يمثل ذلك التفاعل على مستوى العلاقات المجتمعية والرسمية وقد يكون نوع هذه العلاقات غير رسمية كأن تكون تجارية أو ثقافية أو رياضية...

(ج– د): التفاعل بين دولتين ويشمل أنواع عديدة ومختلفة من العلاقات كان تكون تعاونية تنازعية تكاملية...

(ج– د – و): وهو ذلك التفاعل الذي يكون بين الفعل وعملية صناعة القرار والمحيط الخارجي .

وما يمكن أن نستخلصه في هذا المقام هو أن هذا النموذج يقدم لنا ثلاثة أنواع من التفاعلات المترابطة والمتداخلة وهي :

- التفاعل على مستوى الحكومات (ج – د، د– و ، و–ج)؛
- التفاعل على مستوى غير الحكومي (المجتمعي) وهو الذي يمثّله السهم (أ– ب ، أ– و)؛
- التفاعل داخل المجتمع الواحد على المستويين الحكومي وغير الحكومي والذي يمثّله السهم (ب–ج، د– ب).

2–نماذج غراهام أليسون: يقدم **غراهام أليسون** ثلاثة نماذج تحليلية لفهم واستيعاب عملية صنع وتنفيذ القرار في السياسة الخارجية وهي: النموذج العقلاني (الفاعل العقلاني)، نموذج العملية التنظيمية، والنموذج البيروقراطي (نموذج السياسات الحكومية). وفيما يلي سنفصل في كل نموذج على حدى:

أ- **نموذج الفاعل العقلاني**[1]: يقوم هذا النموذج على أساس محاولة تفسير سلوكية الدولة تجاه حالة أو دولة اخرى عبر تحليل عقلاني للأهداف التي تعمل الدولة من أجل بلوغها، إذ يقدم تفسيرا منطقيا للحسابات الدقيقة التي قد تكون الدولة قامت بها لاختيار سياسة معينة، كما يركز النموذج العقلاني من بين تلك العوامل على عامل الاستمرارية في سياسة دولة معينة، وبالتالي يكون بالإمكان الاستشراف لسياستها الخارجية، فصناع القرار حسب هذا النموذج يضعون في الميزان مختلف العوامل الموضوعية الإيجابية منها والسلبية التي تكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على سياستهم الخارجية، ويقوّمون حساباتهم على هذا الأساس؛ إذ بحسب اتجاه الميزان تتحدد معالم السلوكية الخارجية التي يمكن أن يتّبعها صناع في تنفيذ سياساتهم الخارجية، فهذا النموذج يهتم بتحديد الهدف الذي تعمل من أجله الدولة من خلال سلوكية ما، وبالتالي تعتبر هذه السلوكية اختيارا منطقيا، وهو النموذج التحليلي الذي عادة ما يستعمل في إطار توظيف بعض نظريات التفاوض كنظرية المباريات أو بعض نظريات الصراع الدولي وخاصة منها نظرية الردع*. ويقوم هذا النموذج على جملة من الاعتبارات:

- ✓ لا بد من توفر عنصر الرشادة حتى يتم اتخاذ القرار بصورة عقلانية؛
- ✓ اتخاذ القرار كفيل بتحقيق أكبر ربح ممكن وأدنى خسارة ممكنة؛
- ✓ البحث عن البديل الأنجح والأنجع وتقييم مدى قدرته على تحقيق أقصى ربح ممكن؛
- ✓ توقع كل النتائج المترتبة عن اختيار هذه البدائل بشكل هرمي؛
- ✓ التغيير على مستوى الوسائل دون الهدف**؛
- ✓ يفترض النموذج العقلاني وجود نظرة وحدوية أو متكاملة للوحدة القرارية.

---

[1]- عامر مصباح، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص ص 46-47.

*- العقلانية هنا تعرف عن طريق رشادة القرار، من جهة ثانية يرتبط هذا النموذج بشكل خاص بعنصر القوة داخليا. ويرى **هانز مورغانثو** في إطار هذا النموذج أن الولايات المتحدة الأمريكية مثلا تعمد إلى هذا النموذج في صياغة عوامل عقلانية يمكن أن تكون بمثابة عوامل موضوعية لتقويم السلوكية الخارجية للدولة.

**- الوسائل تتغير بتغير التكتيكات دون الاستراتيجيات؛ لأن التكتيكات آنية وقتية في حين أن الإستراتيجيات طويلة المدى مثل ما هو كائن إبان الحرب الباردة بين الو م أ والاتحاد السوفيتي، فالديمقراطيون يستخدمون الدبلوماسية على عكس الجمهوريين العنفوانيين لكن بقي الهدف بقي واحدا وهو الهيمنة على العالم في إطار سعي الو م أ لأمركة العالم إبان الحرب الباردة، أما الاتحاد السوفيتي عمد إلى الردع بعد أن كان يقوم بالمواجهة في إطار الحرب بالوكالة في كِلا مناطق نفوذ القطبين لكن الهدف بقي هو ولم يتغير والمتمثل في سَفْيَتَةِ العالم.

كنقد للنموذج، إن ما يعاب على النموذج العقلاني إغفاله لدور العامل السيكولوجي لصانع القرار وتجاهله لعنصر الزمن خاصة بالنسبة لتلك الأزمات المفاجئة والتي عادة ما تؤدي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن نظرا لضيق الوقت وعدم توفر المعلومات المفيدة والكافية بشأنها، فضلا عن إهماله للمؤثرات البيئية في إطار علاقة الفعل ورد الفعل، فضلا عن ذلك فإن هذا النموذج لا يأخذ بعين الاعتبار رد فعل البيئة الخارجية.

ب- **نموذج العملية التنظيمية:** إن نظام صناعة القرار حسب هذا النموذج ليس موحّدا، بل يتكون من عدة وحدات او إدارات مرتبطة ببعضها البعض ولكل منها حدّ معين من الاستقلالية والمصالح المتصلة به، فمن سمات صنع واتخاذ القرار في الدول المتقدمة مؤسسيا ذلك التنافس بين مختلف الأجهزة والدوائر في عملية صنع واتخاذ القرار*. كما يرى هذا النموذج أن العالم غير منتظم وبالتالي لا يمكن احتساب النتائج بدقة والتنبؤ بها. ويطلق الباحثون على هذا النموذج اسم نموذج **العقلانية المحدودة Limited Rational** والتي هي عبارة عن سلوك ناتج عن ضعف قدرات الإنسان البيولوجية والسيكولوجية وهي القدرات التي تحد من إمكانياته في النظر إلى جميع المعلومات المقارنة للبدائل[1].

ت-**نموذج السياسات الحكومية (البيروقراطي):** جاء هذا النموذج كرد فعل على النموذج العقلاني، حيث يفترض أن هناك مجموعة من المؤسسات تقوم بتقديم المعلومات ولها مصالح متضاربة، كل مؤسسة تحاول تفضيل مصلحتها على حساب مصالح المؤسسات الأخرى، ويتناول هذا النموذج التحليل على مستوى القيادة أو أعلى فئة (شريحة) في نظام صنع القرار؛ ففي حين أن نموذج العملية التنظيمية يتعاطى مع القيادة كصانع قرار موحد تصله الخيارات والمعلومات من مختلف الأجهزة والدوائر بشكل هرمي، فإن نموذج السياسات الحكومية يحاول تفسير وشرح العلاقات القائمة في إطار هذه القيادة، حيث أن لكل فرد سلوكية ومصالح ودور خاص به ووزن سياسي في لعبة مميزة، تتسم بالتنافس والتعاون فيما بينهم، ويتم التوصل إلى القرار باعتماد مختلف أشكال التفاوض وتقديم التنازلات المتبادلة، كما يعني أنه يمكن تفسير سلوكية الدولة

* - ومن التقنيات المستعملة مثلا (لعبة التنافس): تسريت أخبار أو معلومات بهدف إحراج جهاز أو دائرة أو اتخاذ موقف متطرف بشكل يترك مردودا سلبيا على أجهزة أخرى، وبالتالي يفشل سياساتها، فهناك إذا مجال واسع للمناورات والتطابق في الحصول على المعلومات أو حجبها عن الأجهزة الأخرى.

[1] - عامر مصباح، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص ص 56-57.

الخارجية كنتاج للعبة التفاوض التي تجري في إطار القيادة، وهكذا يمكن القول أنه لا يوجد فاعل واحد وهو الدولة –كما هو الحال في النموذج العقلاني– بل ثمة فواعل عديدة في نموذج السياسات الحكومية، لكل منها أهدافها الوطنية والشخصية، ولكل منها إدراكه لمختلف القضايا والمسائل، والقرار هنا ليس عقلانيا بل هو محصلة للعبة التنافس والتفاوض فيما بين تلك الفواعل.

ومهما يكن، فإن النموذج البيروقراطي يعتبر مكمّلا للنموذج العقلاني، لكون هذا الأخير يهتم بالجانب الداخلي للبيئة بينما يهتم النموذج البيروقراطي بجانبها الخارجي، كما يمكن القول أنه في حين يتعاطى النموذج العقلاني مع القضايا والمسائل كخيارات استراتيجية ويعتبر الدولة كفاعل واحد يذهب كل من نموذج العملية التنظيمية والنموذج البيروقراطي إلى أبعد من ذلك في محاولة إيجاد التفسير الدقيق لعملية صنع القرار ضمن بنية القيادة أو السلطة، ولكن كل منها ينظر إلى ذلك بنظرة مختلفة، وبالتالي تقدم النماذج الثلاثة أجوبة مختلفة عن الأسئلة ذاتها ويمكن أن تكمل بعضها البعض في معظم الحالات[1].

أخيرا، قد يكون من المُغري تفضيل واحدٍ من هذه الأطر التفسيرية بشكل منتظم ومسبق وجعْلِه نمطا مثاليّا للمسار القراري، مع ذلك فإن التنوع الهائل للبنى المؤسسية التي تترأس إعداد السياسة الخارجية والتنوع اكبير للمواقف المعروضة أمام أصحاب القرار في هذا المجال، تجعل من الوهم ومن الصعب بمكان اللجوء إلى اختيار نموذج تفسيري واحد لهذا المسار، فيجب إذاً عند كل حالة واقعية اختبار الإطار التفسيري المناسب، سواء أكان بمفرده أم مقرونا بآخر، فضلا عن ذلك يجب عدم نسيان أهمية العوامل المختلفة التي تحدد السياسة الخارجية، إذ لا يقدر المسار التقريري إلا أن يؤثر على أبعد تقدير على قيمة كلٍّ من هذه العوامل المحددة.

[1]– عبد الناصر جندلي، محاضرات في مقياس السياسة الخارجية مقدمة لطلبة السنة الرابعة علاقات دولية، مرجع سابق.

المحور السادس:

نماذج ديناميكية لتحليل

السياسة الخارجية

سيتم التطرق في هذه المحاضرة إلى نموذجين ديناميكيين مُهِمّين؛ الأول يتمثل في نموذج روبرت بوتنام والمباريات التكرارية ثنائية المستوى، أما الثاني فيتمثل في نموذج جورج مودلكسي ونظام الدورات الكبرى. وفيما يلي سنتعرض لكلّ منهما بالتفصيل.

1- روبرت بوتنام ونموذج المباريات التكرارية ثنائية المستوى:

يمكن تصنيف المباراة من خلال نتائجها إلى مباريات تعاونية وأخرى غير تعاونية، فتكون المباريات الصفرية غير تعاونية ومباراة التحالف تعاونية، وسواء كانت المباراة صفرية أو غير صفرية فإن الإشكال يطرح في طريقة حسم المباراة، هل يتم في مرحلة واحدة أم في مراحل متكررة ؟ ومتى تدرك الأطراف المتبارية أنها قد وصلت إلى مرحلة نهاية المباراة؟[1]. إن الإجابة على هذه الأسئلة وأخرى يوجهنا لدراسة تفاعل السياسات الخارجية ونقطة التوازن من خلال المباريات التكرارية أولا، وثانيا التطرق إلى نموذج **روبرت بوتنام** وربطه بين المستويات التحليلية.

أ- **تفاعل السياسات الخارجية ونقطة التوازن من خلال المباريات التكرارية:** إذا كانت المباريات التقليدية تتميز بلعب جولة واحدة عن طريق الاختيار بين استراتيجيتي "السجين" وكذا "الجبان" بحيث تكون المكاسب مقابل الخسائر مطلقة وليست نسبية، وهي بذلك غير مناسبة لسياسات التعاون الدولي، لأنه سيؤدي إلى حالة نزاع بين الدول في حال عدم الاتفاق أو اللجوء إلى التراجع عن اتفاقات أبرمت، فهذه النماذج من المباريات لا تصنع سلاما ولا تحقق تعاونا بين الدول، وبالتالي فإن البديل يمكن في تبني نموذج المباريات التكرارية؛ حيث يكرر اللاعبون الطلقة الواحدة في جولات لا منتهية، ويختارون بين ثلاثة استراتيجيات للوصول إلى نقطة توازن:

- مباراة (مأزق) السجين وفيه يكون الطرفان غير متعاونين بغضّ النظر عما يصدر عن أي منهما بمعنى ع.ت Vs ع.ت (ع.ت عدم تعاون)؛
- مباراة الجبان وفيه يكون الطرف (أ) متعاونا إذا رفض (ب) والعكس؛
- مباراة الضمان وفيه يتعاون الطرف (أ) إذا تعاون (ب) والعكس[2].

[1]- فهيم رملي، تحليل السياسة الخارجية، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة علاقات دولية، جامعة البليدة2، الموسم الجامعي 2018-2019، ص 38.

[2] - David Bosold and Kai Oppermann, "Governments as Gatekeepers: Mediating Domestic and International Discourses in Two-level Games," as presented at the 4th CEEISA Convention in Tartu. (June 25-27, 2006), 3.

ولأن من أهم خصائص المباريات التكرارية أنها نسبية المكاسب، أي أن قيم الكسب والخسارة لكل منهما متباينة، فإن ذلك يقود إلى حالتين أساسيتين بين أطراف المباراة:

- **الحالة الأولى** والتي تعتبر فيها مكاسب الطرف الذي تمكن من إدارة المباراة مرتفعة، غير أنها لا تستمر على المدى المتوسط، لأن المباراة التي يؤديها الطرفان هنا هي "مباراة الضمان"، فضلا عن أنها مباراة تكرارية، حيث رفضُ أحد الطرفين للتعاون يجبر الطرف الآخر على معاقبته في الجولة التالية بتعليق تعاونه، فنكون بذلك إزاء عملية التصعيد مما يؤدي إلى وجود تغييرات بمرور الوقت.
- **الحالة الثانية** وفيها تبرز إمكانية التعاون بورود فرص للكسب المتبادل من خلال تقاسم المكاسب[1].

ب- **نموذج بوتنام والربط بين المستويات التحليلية:** يقوم الفاعلون بتكرار الطلقة الواحدة، كما تم توضيحه آنفا، وبوقوع صناع القرار بشكل متكرر في مأزق الجبان، تبرز إلى السطح مزايا التباري وفق مباراة الضمان، طالما أنها تكفل الحصول على محصّلة أفضل على المدى الطويل، كما أنها تنطوي على إمكانيات تفعيل آليات لمعاقبة الأطراف التي تحاول أن تشذّ عن القواعد التي حددتها الأنماط التفاعلية السابقة عبر الطلقات الأولى، وبذلك تتدنى المكاسب الممكن الحصول عليها من طرف الفواعل الذين يحاولون التحكم في المباراة، لأن المنطق الجديد للمباراة لا يكافئ هذه الأنماط السلوكية، وفي المحصّلة فإن إدراك الحاجة لمنطق مباراة الضمان يسهّل انقياد صناع القرار لتثبيت نقطة التوازن، وبالحصول على توازن مستقر تطغى الأنماط التعاونية من خلال ميل السياسات الخارجية لمأسسة الضوابط عبر إيجاد صيغ توافقية تجري في هذا الاتجاه، ولتبيان الطريقة التي تحدث على التفاعلات المختلفة بالاستناد إلى منطق صياغة التسويات اقترح **بوتنام** نموذج المباريات الثنائية المستوى[2].

ويقوم نموذج بوتنام على الربط بين المستوى النظمي والوطني، وقد قام **بيتر إيفانس** وآخرون لاحقا بتطويره إلى مباريات ثلاثية المستوى تدرج مستويات حوكمة وسيطة إن وجدت

[1]- فهيم رملي، تحليل السياسة الخارجية، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة علاقات دولية، مرجع سابق، ص 38.

[2]- زيدان زياني، تحليل السياسة الخارجية: مسح لأهم المقاربات والنماذج النظرية، مذكرة تخرج في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2006، ص 50.

(كما هي في حالة الاتحاد الأوروبي)، هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار الاستبصارات التي يقدمها منظور صناعة القرار والسياسة الوطنية، إضافة إلى أبعاد التفاعل الاستراتيجي مع الفاعلين الآخرين في الساحة الدولية، دون أن تغفل الجوانب المتعلقة بالارتداد الارتجاعي.

تأسيسا على ما سبق، فقد زوّد هذا النموذج محللي السياسة الخارجية بأداة تحليلية معقدة تساعد على رصد العديد من الجوانب التي استعصت على النماذج التقليدية، فخاصية التحليل عبر المستوياتي أتاحت للباحثين فَهْمَ علاقات التأثير والتأثر بين العضو والبنية (التحركات، والتحركات المضادة، والاستراتيجيات المرتبطة بالمفاوضات الاجتماعية والتفاعل الخارجي ذي الطبيعة الإستراتيجية...الخ) والتي تحدد في المحصّلة شكل البنية، هذه الأخيرة التي تحدد بدورها شكل القيود الواردة على سلوك الدول على المستوى الخارجي؛ كما أن الخاصية الثانية تتمثل في طبيعتها الديناميكية، فهي لا تتوقف عند وصف مشهد تفاوضي معين بل تمنحنا القدرة على رصد ديناميكيات التفاعل على مسارات طويلة بما يتيح للباحثين القدرة على فهم العوامل التي تحدد نزوع أطراف معينة من التفاعل إلى تبني خيارات بعينها[1].

2- جورج مودلسكي ونموذج نظام الدورات الكبرى:

إذا كان نموذج روبرت بوتنام يحاول التركيز بشكل أكبر على المتغيرات أو التحليل على المستوى الفردي، فإن هذا النموذج يستحضر التحليل على المستوى النظمي والوطني. وهو ما سيتم التفصيل فيه فيما يلي من كلام.

يهدف **جورج مودلسكي** إلى إرساء فهم نظمي للسياسة العالمية بالاعتماد على الانتظامات التي تؤطر حركية الصعود ونزول القوى الكبرى على المدى الطويل، وتعتمد دراسة الدورات الكبرى على تحليل العلاقة بين معاودة ظهور الحروب العالمية وبين ظهور قادة عالميين جدد، وهذه الظاهرة لها علاقة بظهور توجهات جديدة في مسار الأحداث على الصعيد العالمي، والتأثيرات الداخلية التي تدفع في هذا الاتجاه على مستوى الوحدات الفاعلة في النظام، وبذلك فإن الدورات الكبرى ليست مجرد

[1]- فهيم رملي، تحليل السياسة الخارجية، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة علاقات دولية، مرجع سابق، ص 39.

تكرارات بل تنطوي على المنطق التطوري للنظام العالمي، والذي ينطوي على ظهور خصائص جديدة للنظام تتأتى من الدروس المستخلصة من الخلفيات للتفاعل بين الوحدات الرئيسية[1].

أ- **القوى القائدة- القوى المتحدية:** القوى القائدة هي تلك الوحدات التي تتحكم في سوق حماية النظام العام للاعتماد المتبادل على المستوى النظمي، من خلال بناء التحالفات ونشر قوتها العسكرية في العالم، وفي هذا الصدد يرى مودلسكي أن وجود قوة كبرى قائدة في العالم عبر كل عصر من العصور التاريخية في النظام العالمي يعتبر دليلا على أن النظام الدولي ليس فوضويا. لذلك نجده يحصر القوى الكبرى عبر التاريخ في كل من البرتغال والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وهذا بناء على الخصائص الأساسية المميزة لها والمتمثلة في: الموقع الجغرافي، مجتمع ملتحم ومتفتح وقادر على إنشاء التحالفات، اقتصاد يحتل الريادة على الصعيد العالمي، تنظيم سياسي استراتيجي ذو بعد عالمي وقوة عسكرية بحرية قادرة على تنفيذ العلميات على مستوى العالم، وأخيرا القدرة على التجديد والابداع.

في المقابل توجد قوى متحدية والتي تعتبر المصدر الرئيسي للتوتر وعدم الاستقرار في النظام العالمي، وأقصى تحدي تمارسه على النظام القائم هو إشعال فتيل حرب كونية، وحسب مودلسكي فإنه يمكن اعتبار كل من إسبانيا وألمانيا والاتحاد السوفيتي ضمن القوى المتحدية وذلك بناء على جملة من خصائص منها: أنها تحتل موقعا قاريّا، وتتميز بمجتمعات غير متجانسة وغير متلاحمة تتسم بانقسامات داخلية كبيرة على المستوى السياسي والاجتماعي، وتمتلك قدرة اقتصادية كامنة كبيرة جدا لكنها غير قادرة على منافسة اقتصاد القوة الرائدة، وتمتلك قوة عسكرية كبيرة لكنها تعوزها القدرة على الانتشار وبشكل فعال على المستوى العالمي. وبحسب مودلسكي، فإن القوة القائدة التي تحمل الخصائص أعلاه تقوم بإنتاج النظام العام، في حين أن الوحدات الأخرى تقوم باستهلاكه[2].

ب- **مراحل الدورات الكبرى :** حسب مودلسكي، فإن الدورات الكبرى هي تلك المظاهر المتكررة في النظام السياسي العالمي مثل الحروب الكونية وصعود وسقوط قوى عالمية، فهي إذن تعاقب الأحداث على المستوى العالمي والتي تتكرر بشكل منتظم، ونتيجة لهذا، قسّم مودلسكي

[1] - Tayfur M Fatih, " **Systemic-Structural Approaches, World-System Analysis and the Study of Foreign Policy**", METU Studies in Development, 27(3-4)2000, P 20.

[2] – فهيم رملي، تحليل السياسة الخارجية، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة علاقات دولية، مرجع سابق، ص 40.

الدورات الكبرى إلى أربعة مراحل: **مرحلة الحرب الكونية** وفيها يتحول نزاع حاد إلى حرب شاملة بسبب ضعف التنظيم في النظام العالمي مما يدفع القوى الكبرى إلى اختيار القوة التي تتولى مهمة هندسة النظام العالمي من جديد، لتليها **مرحلة القوة العالمية** والتي تظهر فيها قوة صاعدة بعد نهاية الحرب الكونية تكون بمثابة القائد العالمي الذي يقوم بإرساء النظام العام الجديد، وبعدها تأتي **مرحلة فقدان الشرعية** وفيها تتداعى سلطة الدولة الرائدة وتظهر عليها بعض علامات الضعف والسقوط، والتي تنعكس في آداء النظام السياسي العالمي مما يجعل القوى المتحدية تتجرأ على تحدي سلطتها، وأخيرا تأتي **مرحلة تشتت التركيز** وفيها تؤدي المنافسة المتصاعدة من جانب القوى الكبرى عن طريق بناء تحالفات منافسة، إلى انهيار تام في النظام العالمي، بحيث تتحرك الدورة في اتجاه نقطة البداية والمتمثلة في الحرب الكونية والتي باندلاعها نكون قد دخلنا دورة جديدة [1].

ت- **السياسة الخارجية من منظور الدورات الكبرى:** بداية نشير إلى أن الدورات الكبرى لا تعني تعويض قوة عالمية بقوة أخرى، حسب مودلسكي، بل هي بمثابة مصدر رئيسي للتطور السياسي والاجتماعي في النظام العالمي، والانتقادات التي وجهت لمودلسكي تتمحور حول عدم تقديمه طروحات صريحة حول السياسة الخارجية بالشكل الذي يمكن من خلاله تحليل السياسة الخارجية لأية دولة، فهو يركز فقط على السياسة الخارجية للقوى الكبرى، لكنه يبرر ذلك بكون بنية التفاعلات في النظام السياسي العالمي تتكون بالأساس من تحركات القوى الكبرى، لذلك يمكننا القول أن نموذج مودلسكي يعطي إشارات صريحة حول إمكانية دراسة الخارجية للدول الفاعلة على المستوى الإقليمي، حيث يفهم من طروحاته أن ما ينطبق على المستوى العالمي ينطبق على المستوى الإقليمي[2].

ومن جهة أخرى، فإنه وبالرغم من أن نموذج مودلسكي لا يقدم إطارا سهل المنال لمقاربة تحليل السياسة الخارجية خاصة إذا تعلق الأمر بالقوى المتوسطة والصغرى، إلا أنه يقدم لنا أدوات تساعد على فهم تجاذبات السياسة العالمية من حيث أن كل مرحلة تتسم بخصائص معينة وهذه الخصائص لها تبعاتها على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي، كما يمكن دراسة السياسة الخارجية لأية دولة من خلال رصد خصائص سلوكياتها عبر المراحل المختلفة[3].

---

[1]- توفيق حكيمي، مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2014-2015، ص 33.

[2] - Tayfur M Fatih, " **Systemic-Structural Approaches, World-System Analysis and the Study of Foreign Policy**",Op Cit, P 22.

[3]- Ibid, P 23.

خاتمة

كان المسعى البحثي لهذه المحاور في أول الأمر يتمحور حول الاستبصارات التي يمكن لطالب العلاقات الدولية أن يستقيها من دراسته لمقياس تحليل السياسة الخارجية، وعلى ضوء ما تم تقديمه في هذه المحاور تم التوصل إلى جملة الاستنتاجات يمكن إيرادها كما يلي:

- بالنسبة لمفهوم السياسة الخارجية واتصاله بمفاهيم أخرى، فهو كغيره من المفاهيم في العلوم الانسانية، لم يعرف اتفاقا بين الباحثين والمهتمين بالحقل، وهو انعكاس للتطورات التي تحصل في إطار التراكم المعرفي، من جهة أخرى فهو انعكاس لذلك التعقيد الذي يتسم به المفهوم في حد ذاته وتداخله مع مفاهيم أخرى في حقل العلاقات الدولية.
- بالنسبة للترابط العضوي بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية، فلا مناص من اعتبارهما وجهان لعملة واحدة وهي الدولة، فالسياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية، وبقدر استقرار هذه الأخيرة تترسخ الأولى، ومن جهة أخرى فإنه بقدر حركية السياسة الخارجية تزداد نجاعة السياسة الداخلية، وفي جميع الحالات فإن هذا الترابط يؤدي إلى استمرار فاعلية الدولة.
- بالنسبة لوحدات وعوامل تحليل السياسة الخارجية، فمجمل ما يمكن قوله أنه من غير الممكن فهم ولا تحليل سياسة خارجية لدولة ما وفق وِحدة واحدة، وإن حدث وتمّ ذلك فإن التحليل سيكون قاصرا، ومردّ ذلك الترابط والتأثيرات الحاصلة بين وحدات التحليل هذه، وبالمثل بالنسبة للعوامل فلا يمكن تحليل سياسة خارجية بمعزل عن العوامل المادية والعوامل الموضوعية للدولة المعنية، وإذا حدث ذلك فإن النتائج المتوصّل إليها ستكون مُجانِبة للصواب بلا شك.
- بالنسبة لمقاربات تحليل السياسة الخارجية فإنها لا تخرج عن مجموعتين؛ فالمجموعة الأولى تحتوي مقاربات العلاقات الدولية لإعطاء تفسيرات تحليلية للسياسة الخارجية، أما المجموعة الثانية فتضم مقاربات سلوكية تحوي تفسيرات جديدة غير تلك المقدَّمة من المجموعة الأولى. ومهما تعددت وتنوعت هذه المقاربات فإنها تشكّل في الإطار العام تكاملا معرفيا فيما بينها، وذلك لتسهيل عملية الفهم للسياسة الخارجية.
- بالنسبة للنماذج النظرية والديناميكية لتحليل السياسة الخارجية، فمجمل ما يكمن قوله هو أنه من المفيد جدا التركيز على تطوير قدرات الطالب على التحليل من خلال هذه النماذج، وذلك عن طريق تركيزه على الجوانب التأصيلية النظرية والأبعاد الممارساتية التي يمكن أن يحصّلها من دراسات الحالة ودراسات الحالة المقارنة.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

I. الكتب:

1. برايار، فيليب. جليلي، محمد رضا. العلاقات الدولية، ترجمة: حنان فوزي حمدان، بيروت: دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى، 2009.

2. بن نهار، نايف. مقدمة في علم العلاقات الدولية، قطر: مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، الطبعة الثانية، 2020.

3. بوقارة، حسين. السياسة الخارجية –دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل–، الجزائر: دار هومة، الطبعة الأولى، 2012.

4. توفيق، سعد حقي. مبادئ العلاقات الدولية، عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2000.

5. جنسن، لويد. تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم، الرياض: جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، 1989.

6. حتي، ناصف يوسف. النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العرب، 1985.

7. حسين، خليل. العلاقات الدولية النظرية والواقع–الأشخاص والقضايا، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2011.

8. حسين، عدنان السيد. نظرية العلاقات الدولية، بيروت: مجد للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2010.

9. دريس آيت حمدوش، لويزة. السياسة الداخلية والسياسة الخارجية الجزائرية بين المقاومة والمناعة، في: السياسة الخارجية الجزائرية في 50 سنة –حصيلة تحليلية نقدية–، تحرير: عمار جفال، بن عكنون: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، أكتوبر 2014.

10. دورتي، جيمس. بالستغراف، روبرت. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت: كاظمة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 1985.

11. الرمضاني، مازن إسماعيل. السياسة الخارجية: دراسة نظرية، عمان: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1991.

12. سليم، محمد السيد. تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1998.

13. الصواني، يوسف محمد. نظريات في العلاقات الدولية، بيروت: منتدى المعارف، الطبعة الأولى، 2013.

14. عبد الرحمن، عادل فتحي ثابت. النظرية السياسية المعاصرة –دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2007.

15. عبيد، نايف علي. السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة –بين النظرية والتطبيق–، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004.

16. علوان، عباس. السياسة الخارجية: النظرية–الإدارة–التطبيق (قراءة جديدة لبناء سياسة خارجية ناجحة في ظل نظام عالمي متغير)، بغداد: دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والنشر والتوزيع– دار معنى للنشر والترجمة، الطبعة الأولى، 2022.

17. مصباح، عامر. الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، بن عكنون–الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

18. مصباح، عامر. المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

19. مقلد، إسماعيل صبري. السياسة الخارجية الأصول النظرية والتطبيقات العملية، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، 2013.

20. مقلد، إسماعيل صبري. العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، الطبعة الرابعة، 1991.

21. المهداوي، مثنى علي. السياسة الخارجية –دراسة نظرية عامة–، بغداد : مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2020.

22. نعمة، كاظم هاشم. نظرية العلاقات الدولية، طرابلس–الجماهيرية العظمى: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1999.

23. النعيمي، أحمد نوري. السياسة الخارجية، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009.

24. النعيمي، أحمد نوري. عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، عمان: دار زهران، الطبعة الأولى، 2011.

25. ولد الصديق، ميلود. مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، 2017.

II. المجلات والدوريات المحكمة:

1. أبو عمران، حمدان عبد الله. "**السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم والمحددات والأدوات**"، مجلة دراسات البيان، العدد 6، 2019.

2. بوصبوعة، مصطفى. "**تطور مقاربات تحليل السياسة الخارجية**"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 11، أكتوبر 2016.

3. الجاسور، أثير ناظم. "**السياسة الخارجية: المفهوم والأدوات**"، قضايا سياسية، العدد 53، 2018.

4. شاعة، محمد. "**المقاربة الواقعية وتحليل السياسة الخارجية: طموح تقليص الهوة بين رؤية النظرية العامة ومقتضيات الحالات الخاصة**"، دراسات إستراتيجية، العدد 15، المجلد7، جوان 2011.

5. شاعة، محمد. "**تطور حقل تحليل السياسة الخارجية: دراسة في الأعمال النموذجية**"، مجلة الأستاذ الباحث، المجلد الأول، العدد السابع، سبتمبر 2017.

6. عودة، جهاد عبد الملك. رمزي، سمير. "**نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية**"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 31، العدد 3، سبتمبر 2017.

7. مرعي، خليل عبد المنعم. "**مراجعة الاتجاهات المعاصرة في تعريف السياسة الخارجية**"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 3، العدد 6، صيف 2018.

III. الملتقيات والندوات العلمية:

1. رملي، فهيم. عبد الرزاق، بوزيدي. تحليل السياسة الخارجية: فحص لافتراضات الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، مداخلة مقدمة في يوم دراسي بعنوان: السياسة الخارجية الجزائرية في ظل بيئة إقليمية متغيرة، 6 ديسمبر 2017.

IV. الأطروحات والمذكرات:

1. حكيمي، توفيق. مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2014-2015.

2. زياني، زيدان. تحليل السياسة الخارجية: مسح لأهم المقاربات والنماذج النظرية، مذكرة تخرج في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2006.

3. شاعة، محمد. مستقبل السياسة الخارجية: دراسة تحليلية لتأثير ظاهرة العولمة على حقل السياسة الخارجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2012.

4. شيباني، إناس. في تحليل السياسة الخارجية: النماذج النظرية بين ضرورات التعدد ومساعي التكامل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2018-2019.

V. المحاضرات:

1. جندلي، عبد الناصر. محاضرات في مقياس السياسة الخارجية المقارنة مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر علاقات دولية، جامعة باتنة، الموسم الجامعي 2021-2022.

2. جندلي، عبد الناصر. محاضرات في مقياس السياسة الخارجية مقدمة لطلبة السنة الرابعة علاقات دولية، جامعة باتنة، الموسم الجامعي 2010-2011.

3. رملي، فهيم. تحليل السياسة الخارجية، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة علاقات دولية، جامعة البليدة2، الموسم الجامعي 2018-2019.

VI. المواقع الإلكترونية:

1. قبلان، مروان. موازين القوى الإقليمية بعد انهيار العراق: دراسة في إدارة توزيع القوة وتجلياتها في منطقة الخليج والشرق الأوسط، **دراسات**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، سبتمبر 2015، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3wBWzGX

ثانيا: باللغة الأجنبية

I. Books :

1. Alden, Christopher. Amnon Aran, Foreign Policy Analysis : New Approaches, Abingdon : Routledge, 2017.

2. C. William. "Wohlforth, Realim and Foreign Policy", Chapter in: Foreign Policy: Theories, Actors, Cases. Steve Smith and Others (eds), New York: Oxford, 2016.

3. Carlsnaes, Walter. Foreign Policy, Chapter in : Handbook of International Relations, Walter Carlsnaes, Thomas Risse & Beth A. Simmons (eds), London: SAGE Publications Inc, 2002.

4. Chittick, William. The Analysis of Foreign Policy Outputs, Columbus: Charles E. Merrill Publishing Company, First Edition, 1975.

5. D Hagan, Joe. Domestic Political Explanations in the Analysis of Foreign Policy, Chapter in: Foreign Policy Analysis-Continuity and Change in Its Second Generation, Laura Neack & Jeanne A.K.Hey & Patrick J.Haney (eds), United States of America: Prentice-Hall Inc, 1995.

6. Frédéric Morin, Jean. Jonathan Paquin, Foreign Policy Analysis -A Toolbox-, Switzerland: Palgrave Macmillan, 2018..

7. Frédéric Morin, Jean. La Politique Etangère : Théories-Méthodes et Références, Paris : Armand Colin, 2013.

8. G Thies, Cameron. Role Theory and Foreign Policy, USA: University of Iowa-Department of Political Science, May 2009.

9. Hermann, Charles. Foreign Policy : that Which is to be Explained, Chapter in: Why Nations Act: Theoretical Perspectives for Comparative Foreign Policy Studies, Maurice A. East, Stephen A. Salmore, and Charles F. Hermann (eds), London: Sage Publications, 1978.

10. Holsti, Kalevi. Kalevi Holsti : A Pioneer in International Relations Theory, Foreign Policy Analysis, History of International Order, and Security Studies, Germany: Mosbach, 2016.

11. Kasim HAN, Ahmet. Definition of the Concept of Foreign Policy (Definition, Foreign Policy Objectives of States), Chapter in: Foreign Policy Analysis, Çağrı ERHAN and Erhan AKDEMİR (eds), Republic of Turkey: ANADOUL UNIVERSITY PRESS, 2018.

12. M, Hudson, Valerie. Foreign Policy Analysis: Classic and Contemporary, Plymouth: Rowman & Littlefield, 2014.

13. M.Hudson, Valerie. "The History and Evolution in Foreign Policy Analysis", Chapter in: Foreign Policy: Theories, Actors, Cases. Steve Smith and Others (eds), New York: Oxford, 2016.

14. McLeod, Alex. « L'Approche Constructiviste de la Politique Etrangère » , Chapter in : Politique Etrangère -Nouveaux Regards-, Frédéric Charillon (ed), Paris :Press de Science Po, 2002.

15. Merle, Mercel. La Politique Etrangère, Paris : Presses Universitaires, 1er édition, 1984.

16. Mintz, Alex. and DeRouen, Karl. Understanding Foreign Policy Decision Making, Cambridge: Cambridge University Press, 2010.

17. Modelski, George. A Theory of Foreign Policy, London: Pall Mall Press, First Published , 1962.

18. Ozer, Utku. "Foreign Policy Analysis and Theoritical Approaches", Chapter in: Foreign Policy Analysis, Çağrı ERHAN and Erhan AKDEMİR (eds), Republic of Turkey: ANADOUL UNIVERSITY PRESS, 2018.

19. Philip A, Schrodt. Event Data in Foreign Policy Analysis, Chapter in: Foreign Policy Analysis-Continuity and Change in Its Second Generation, Laura Neack & Jeanne A.K.Hey & Patrick J.Haney (eds), United States of America: Prentice-Hall Inc, 1995.

20. Rieker, Pernille. French foreign policy in a changing world -Practicing Grandeur-, Switzerland: Palgrave Macmillan, 2017.

21. Rosenau, James. The Scientific Study of Foreign Policy, New York: The Free Press, 1971.

22. W. Doyle, Michael. "Liberalism and Foreign Policy ", Chapter in: Foreign Policy: Theories, Actors, Cases. Steve Smith and Others (eds), New York: Oxford, 2016.

23. Wallace, William. Foreign Policy and Political Process, London: The Macmillan Press LTD, First Published, 1971.

II. Reviews:

1. A.J.R. Groom, " **Foreign Policy Analysis : From Little Acorn to Giant Oak ?**",International Studies, (2007)44.

2. Hudson, Valerie. "**Foreign Policy Analysis: Yesterday, Today and Tomorrow**", Mershon International Studies Review , (1995) 39.

3. Jack S, Levy. "**An Introduction to Prospect Theory**", Political Psychology , Vol.13, No.2, 1992, Special Issue: Prospect Theory and Political Psychology.

4. Kalevi J, Holsti. "**National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy**", International Studies Quartely, Vol.14, No.3, September 1970.

5. M Fatih, Tayfur. " **main Approaches to the Study of Foreign Policy: A Review**", METU Studies in Development , Vol. 21, No. 1, 1994.

6. M Fatih, Tayfur. " **Systemic-Structural Approaches, World-System Analysis and the Study of Foreign Policy**", METU Studies in Development, 27(3-4)2000.

7. M. Hudson, Valerie. "**Foreign Policy Analysis: Actors-Specific Theory and the Ground of International Relations**", Foreign Policy Analysis , Vol.1,N^{o}.1, March 2005.

8. R. Holsti, Ole. **«International Systems, System Change, and Foreign Policy : Commentary on 'Changing International Systems'»,** Diplomatic History , Vol.15, N^{o}. 1, Winter 1991.

9. Steve, Smith. "**Theories of Foreign Policy : An Historical Overview**", Review of International Studies, Vol.12, No.1, Jan 1986.

III. Conferences:

1. Bosold, David. and Oppermann, Kai. "Governments as Gatekeepers: Mediating Domestic and International Discourses in Two-level Games," as presented at the 4th CEEISA Convention in Tartu. (June 25-27, 2006).

IV. Sit webs:

1. Zain Hussain, Zaara. "The effect of domestic politics on foreign policy decision making", Available on: https://bit.ly/36w4vOC

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
برنامج المقياس.....	1
أهداف المقياس.....	3
مقدمة.....	5
المحور الأول: في تعريف السياسة الخارجية وعلاقتها بالمفاهيم ذات الصلة.....	8
1- في تعريف السياسة الخارجية.....	9
2- حدود الارتباط اللغوي والتداخل المفاهيمي بين السياسة الخارجية والمفاهيم ذات الصلة..	13
أ- السياسة الخارجية ومصطلح الدبلوماسية.....	13
ب- السياسة الخارجية ومصطلح السياسة الدولية.....	14
ت- السيا الخارجية ومصطلح العلاقات الدولية.....	15
المحور الثاني: السياسة الخارجية والسياسة الداخلية: الترابط العضوي والفصل المستحيل.....	16
1- تأثير السياسة الداخلية على السياسة الخارجية.....	18
2- تأثير السياسة الخارجية على السياسة الداخلية.....	19
المحور الثالث: تحليل السياسة الخارجية:الوحدات والعوامل.....	22
1-وحدات تحليل السياسة الخارجية.....	23
أ- التحليل على المستوى النُّظمي (الدولي).....	25
ب-التحليل على المستوى الوطني.....	27
ت-التحليل على المستوى الفردي.....	29
2- العوامل المحددة لتحليل السياسة الخارجية.....	33
أ- العوامل المادية.....	34
ب-العوامل البنيوية.....	35
ت-العوامل القيمية.....	36
المحور الرابع: مقاربات تحليل السياسة الخارجية.....	39
1- الاتجاهات النظرية الكبرى "التقليدية" في العلاقات الدولية وتحليل السياسة الخارجية.....	40
أ- المقاربة الواقعية وتحليل السياسة الخارجية.....	40
ب-المقاربة الليبرالية وتحليل السياسة الخارجية.....	42
ت-المقاربة البنائية وتحليل السياسة الخارجية.....	43
2- المقاربات "السلوكية" وتحليل السياسة الخارجية.....	44
أ- مقاربة صنع القرار وتحليل السياسة الخارجية.....	45

ب–مقاربة السياسة الخارجية المقارنة وتحليل السياسة الخارجية.....	47
ت–مقاربة دراسة الحالة وتحليل السياسة الخارجية.....	51
ث–مقاربة بيانات الأحداث وتحليل السياسة الخارجية.....	52
ج– نظرية الاحتمالات وتحليل السياسة الخارجية.....	53
ح– نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية.....	54
المحور الخامس: نماذج نظرية لتحليل السياسة الخارجية.....	59
1– نموذج ريتشارد سنايدر.....	60
أ– الإطار المفهوماتي لنظرية صنع واتخاذ القرار.....	60
ب–مراحل عملية صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية.....	64
ت–الإطار النظري لنموذج ريتشارد سنايدر.....	67
2– نماذج غراهام أليسون.....	74
أ– نموذج الفاعل العقلاني.....	75
ب– نموذج العملية التنظيمية.....	76
ت–نموذج السياسات الحكومية (البيروقراطي).....	76
المحور السادس: نماذج ديناميكية لتحليل السياسة الخارجية.....	78
1– روبرت بوتنام ونموذج المباريات التكرارية ثنائية المستوى.....	79
أ– تفاعل السياسات الخارجية ونقطة التوازن من خلال المباريات التكرارية	79
ب– نموذج بوتنام والربط بين المستويات التحليلية.....	80
2– جورج مودلسكي ونموذج نظام الدورات الكبرى.....	81
أ– القوى القائدة– القوى المتحدية.....	82
ب– مراحل الدورات الكبرى.....	82
ت– السياسة الخارجية من منظور الدورات الكبرى.....	83
خاتمة.....	84
قائمة المراجع.....	86
فهرس المحتويات.....	95